وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسـة
LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

كلية : العلوم الإنسانية و الإجتماعية
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

قسم: التاريخ و الآثار

الميدان: علوم إنسانية و إجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:الحكومة المؤقتة الجزائرية و علاقاتها بالحكومة التونسية 1958-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ الثورة الجزائرية

دفعـــة: 2020

إعداد الطالبة:

1- هوام عائشة

إشراف الأستاذ :

حفظ الله بوبكر

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
– فريد نصر الله	أستاذ محاضر – ب –	رئيســـــا
– حفظ الله بوبكر	أستاذ التعليم العالي	مشرفـــا ومقررا
– وابل بختة	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): هوام عائشة

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 894795 الصادرة بتاريخ: 2012/04/12

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ:

الحكومة المؤقتة الجزائرية وعلاقاتها بالحكومة التونسية 1958 - 1962

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في: 2020/03/06

إمضاء وبصمة الطالب

نظرا للمعاينة
السيد/ هوام عائشة
بوخضرة في 10 جوان 2020
رئيس المجلس الشعبي البلدي

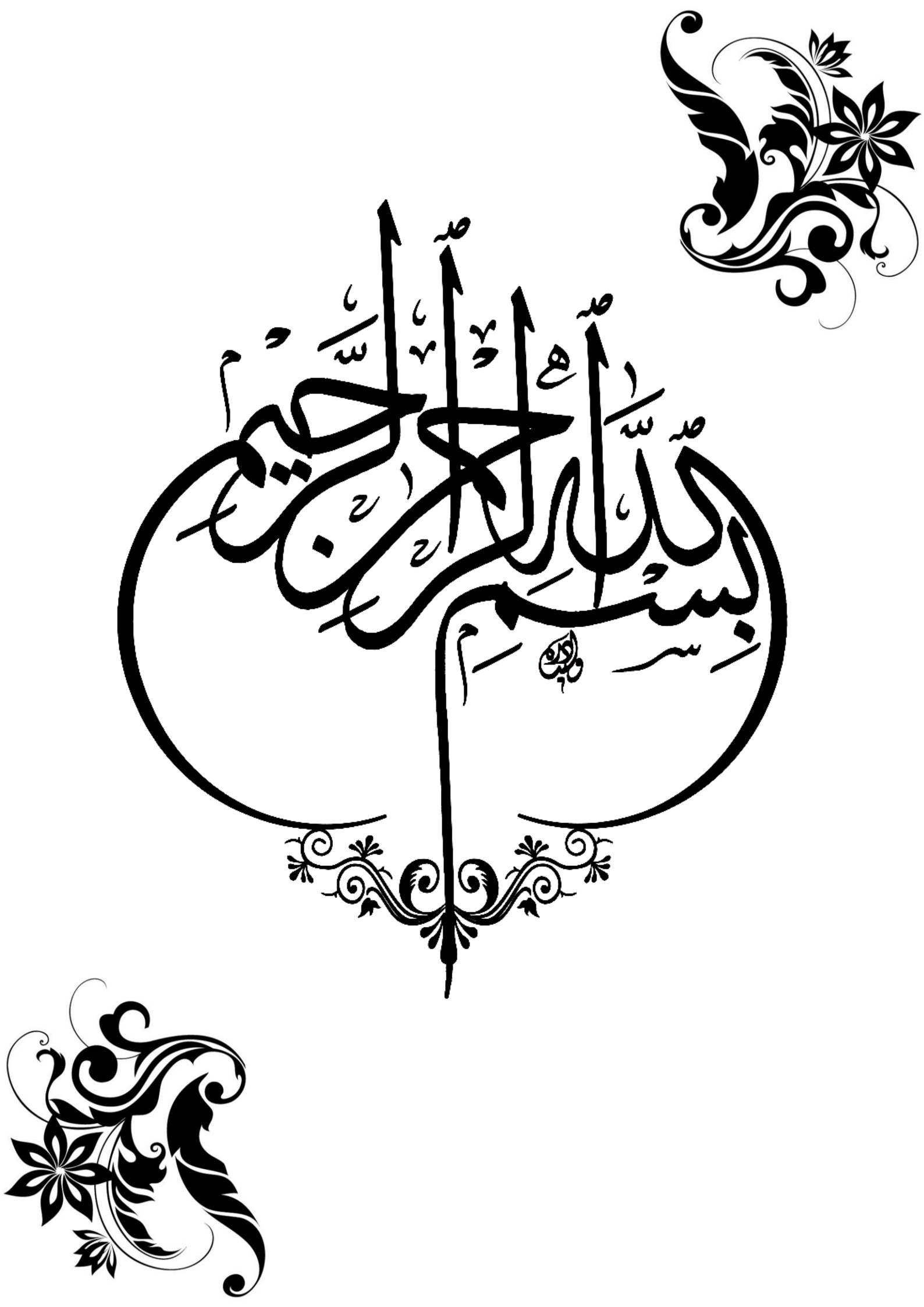
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـداء

بـسم الله الرحـمـان الـرحـــيم

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك و لا تطيب الآخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله.

الى الذين ضحوا بالنفس و النفيس من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة الى المليون و نصف شهيد نسأل الله أن يتغمدهم برحمته و يسكنهم فسيح جناته .

الى ملاكي في الحياة ... الى من ركع العطاء أمام قدميها و أعطتني من عمرها ... الى الغالية التي لا أرى الأمل الى من عينيها الى معنا الحب و الى معنا العطاء و التفاني... إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الحبيبة الغالية

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنا الكفاح و اوصلني الى ما أنا عليه الى الذي لم يبخل بشئ من اجل رفعي في طريق النجاح الى ابي الكريم .

الى اختي الحبيبة الغالية سعاد وزوجها سليم و ابنائها رائد و مارية و محمد وزيد .

إلى احنى أسماء العزيزة وزوجها و أبنائها إبراهيم، إسماعيل، ملاك الى من بوجودها اكسب قوة ومحبة لا حدود لها اختي امال الغالية .

إلى من كان سندي أخي الغالي محمد .

إلى اخي بلال وزوجته سمرة و أبنائه مريم و حمزة .

إلى أحبة قلبي أخواتي العزيزات سماح وزوجها زيدان و إبنتها تسنيم ،اميمة وزوجها زوبير و أبنائها عبد الرحمان و مرتضى وفاء وزوجها عامر.

إلى كل الأصدقاء و الزملاء وإلى الذين نعرفهم من قريب أو بعيد .

إلى الذين ساعدوني في عملي هذا ولو بكلمة طيبة إلى من ساعدتني وحملت معي عناء إعداد هذا العمل المتواضع اختي الغالية اسماء

إلى وطني الحبيب الجزائر، أدعو الله أن ينتفع بهذا العمل كل من قرأه ويجعله صدقة جارية بعد مماتي

شكـروعـرفـــــان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات نشكر الله العلي القديرونحمده على ما هدانا ووفقنا إليه في هذا العمل المتواضع .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الفاضل الدكتور حفظ الله بوبكرعميد الكلية الذي غمرنا بتوجيهاته وإرشاداته نسأل الله أن يجعل عمله في ميزان حسناته .

ونشكرلجنة المناقشة لتفضلهم على مناقشة وتقييم هذه المذكرة .ولا ننسى الشكرلجميع أساتذة التاريخ بجامعة الشيخ العربي التبسي اللذين رافقوني منذ بداية مشواري الدراسي الجامعي .

كما نتقدم بالشكرلمتحف المجاهدين في تبسة وإلى مكتبة الشيخ العربي التبسي.

- هـوام عــائشة -

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر و عرفان

الفهرس

مقدمة 02

فصل تمهيدي: التطورات السياسية للثورة الجزائرية و علاقتها بتونس 1956-1958

أولا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.....10

1-لجنة التنسيق و التنفيذ.....13

ثانيا: مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957.....19

ثالثا: مؤتمر طنجة 27.30 أفريل 1958.....22

رابعا: مؤتمر المهدية 17-20 جوان 1958.....26

الفصل الأول: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة.....30

أولا: ظروف داخلية.....31

1- ظروف سياسية.....31

2- ظروف عسكرية.....34

3- ظروف اجتماعية.....36

ثانيا: ظروف خارجية.....37

ثالثا: أهداف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 40

1- على الصعيد الداخلي.....40

2- على الصعيد الخارجي.....41

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.....44

أولا: فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة.....44

ثانيا: تأسيس الحكومة المؤقتة.....47

ثالثا: تشكيلات الثلاثة للحكومة المؤقتة 49

المبحث الثالث: المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة.....52

أولا: موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة.....52

ثانيا: موقف فرنسا من تأسيس الحكومة المؤقتة 57

ثالثا: موقف تونس من تأسيس الحكومة المؤقتة 60

الفصل الثاني: العلاقات السياسية العسكرية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة التونسية 1958-1962.

المبحث الأول: علاقات سياسية بين البلادين.....63

أولا: الدعم التونسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1960.....63

1- من أبرز نقاط الدعم التونسي للحكومة المؤقتة 67

ثانيا: مطامح الرئيس بورقيبة في إيجاد حلول للقضية الجزائرية 70

1- مشروع الوحدة التونسية 1960 70

2- مبادرة الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية.....72

المبحث الثاني: العلاقات العسكرية بين البلادين.....76

الفصل الثالث: العلاقات الثقافية و الإجتماعية بين الحكومة المؤقتة و الحكومة التونسية 1958-1962

المبحث الأول: العلاقات الثقافية بين البلادين 84

أولا: التضامن الاعلامي التونسي مع الثورة.....84

ثانيا: الطلبة 89

المبحث الثاني: العلاقات الاجتماعية بين البلادين 94

أولا: اللاجئين.....94

ثانيا: الصحة.....97

المبحث الثالث: تأزم العلاقات بين بورقيبة و الحكومة الجزائرية المؤقتة

أولا: أزمة ايجلي 30 جوان 1958.....99

ثانيا: أزمة الكاف و مضايقة نشاط الثورة 102

ثالثا: الخلاف الحدودي و أزمة بنزرت 105

الخاتمة.....110

الملاحق

قائمة المصادر و المراجع

ملخص

مقدمـــة

المقدمة :

1- توطئة

مرت الثورة التحريرية المباركة بعد اندلاعها في الأول من نوفمبر 1954بمحطات سياسية هامة ومعتبرة، حيث سعت إلى التأكيد أن الثورة ثورة شعب لا مجرد تمرد حسب موارد في التداعيات الفرنسية وزلزلت الأسطورة الفرنسية القائلة أن الاستعمار الفرنسي قوة لا تقهر كما سعت إلى الحصول على التأييد و الدعم الدولي وتجسيد ذلك من خلال مشاريع سياسية مهمة، بداء من مؤتمر صومام في 20 أوت 1956 وصولا إلى مؤتمر القاهرة 1957 ولم يتوقف الأمر عند هذا فحسب فبعد أربع سنوات من الكفاح السياسي والعسكري، كان لابد من وجود هيئة أو جهاز سير ثورة ويشرف عليها في المجال الداخلي و الخارجي وقد تبلورت هذه الفكرة من خلال تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في سنة 1958 حيث كان تأسيسها حدثا مهما وتحولا هاما بالنسبة لثورة الجزائرية على الصعيدين الداخل و الخارجي فمن الناحية الداخلية تم تنظيم الثورة و تسييرها وتموينها وأما خارجيا فقد تمكنت من إبرام علاقات خارجية إقليمية و دولية ومن بين العلاقات التي أخذت حيزا كبيرا في تاريخ الحكومة الجزائرية المؤقتة كانت علاقتها مع حليفها الطبيعي الجارة تونس.حيث تعد علاقة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالحكومة التونسية من المواضيع المهمة التي ركزنا عليها في دراستنا على مختلف الروابط السياسة و الاجتماعية والثقافية بين الحكومتين

تكتسي العلاقات الجزائرية التونسية طابعا مميزا نظرا لطبيعة الروابط التي تجمع الطرفين حيث أن العلاقة بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية تعد من المشاكل الشائكة و المتداخلة، إنه تاريخ مشترك تتشابك في الظروف و الملاحم والانتصارات أنها علاقة قائمة على الحدود الجغرافية و الوحدة و التاريخ المشترك و المستعمر الواحد ومن جهة أخرى هي علاقة بين ثورة تحرير وحكومة مستقلة حديثا تسعى إلى تقديم كل ما هو ممكن وكان على قادة الثورة وساسة الحكومة الجزائرية المؤقتة . التفكير في والسائل الناجحة لاستكمال النصر وذلك

بإتباع أسلوب اللين و المهادنة و التغاضي عن هفوات الحكومة التونسية والعمل على تحسين العلاقات مع رئيسها بورقيبة بعد جملة الأزمات التي شهدتها العلاقات بين الحكومتين وهنا توجب على الحكومة الجزائرية المؤقتة التصرف بحذر وعقلانية خاصة وأنها نعيش في مرحلة حساسة قطعت خلالها الثورة شوط كبير لذا سارعت كل هذه الأزمات وكان سعيها الدائم وراء تحقيق الوحدة بين الشعبين للوصول إلى الإستقلال الكلي.

2- أسباب اختيار الموضوع:

- ومن الدوافع التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع منها :

- محاولة معرفة ما قدمته الحكومة التونسية للثورة الجزائرية في مختلف مراجعها .

-الرغبة الملحة في معرفة علاقة التي كانت تربط الحكومة الجزائرية المؤقتة بالحكومة التونسية من 1958-1962.

- محاولة إبراز مدى قدرة الثورة الجزائرية على ربط العلاقات الأخوية مع دول الجوار و محاولة توظيف هذه العلاقات و تكييفها مع المبادئ التي نادى بها بيان أول نوفمبر.

3- الإشكالية :

أما إشكالية البحث فقد تمحورت حول سؤال رئيسي و هو :

كيف كانت علاقة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالحكومة التونسية 1958-1962 ؟ وما مدى تأثيرها على مسار الثورة التحريرية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية للإطاحة بكل الجزئيات الموضوع و المتمثلة في:

- ما هي أهم التطورات السياسة التي سبقت قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ ما كان الهدف من تأسيسها وكيف كانت ردود الفعل الداخلية والخارجية حول ذلك؟

– كيف كانت علاقتها مع الحكومة التونسية؟ وهل كانت هذه العلاقة على وتيرة واحدة أم تميزت بالتذبذب؟ ماهي نقاط الخلاف و التوافق بين الحكومتين في مرحلة 1958–1962؟

وللإجابة على هذه الإشكالية و التساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى مقدمة تلاها فصل تمهيدي و ثلاثة فصول و خاتمة وبعدها مجموعة من الملاحق وقائمة المصادر و المراجع المتنوعة.

– المقدمة عرضنا فيها موضوعنا من جوانبه المختلفة.

– الفصل التمهيدي كان بمثابة مهيد لموضوع الدراسة بعنوان التطورات السياسية للثورة الجزائرية من 1956و1958 حيث سلطنا الضوء على أهم المحطات الثورية بدءا من مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 الذي ركزنا فيه على نشاط لجنة التنسيق و التنفيذ في تونس، و تناولنا ضمنيا استقلال تونس في 1956 الذي برزت بعده تطورات مهمة بينها و بين جبهة التحرير الوطني.

– الفصل الأول : جاء تحت عنوان تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة (1958–1962) حيث قدمنا فيه ثلاث مباحث مع تمهيد شامل للفصل .

أولا: ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تفرعنا فيها إلى ظروف داخلية و أخرى خارجية و أهداف تأسيس الحكومة المؤقتة على الصعيد الداخلي و الخارجي .

ثانيا: تأسيس الحكومة المؤقتة تفرعنا فيها إلى فكرة التأسيس و تأسيس، وتشكيلات الحكومة المؤقتة الثالثة.

ثالثا: المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة الذي تفرعنا فيه إلى موقف داخل متمثل في المجاهدين و الشعب و القادة، و موقف فرنسا و موقف تونس.

– الفصل الثاني: علاقات الحكومة المؤقتة بالحكومة التونسية 1958–1962 قدمنا فيه مبحثين .

أولا: علاقات سياسية بين البلادين تناولنا فيه إلي الدعم التونسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958–1962 ومطامح الرئيس بورقيبة في إيجاد حلول للقضية الجزائرية.

ثانيا: العلاقات العسكرة بين البلادين

– الفصل الثالث: العلاقات الثقافية و الاجتماعية بين الحكومة المؤقتة و الحكومة التونسية 1958–1962 ، قدمنا فيه ثلاث مباحث .

أولا: العلاقات الثقافية بين البلادين تناولنا فيه التضامن الإعلامي التونسي و تضمن الطلبة.

ثانيا: العلاقات الاجتماعية بين البلادين تناولنا فيه اللاجئين و الصحة.

ثالثا: تأزم العلاقات بين بورقيبة و الحكومة الجزائرية المؤقتة تناولنا فيه الأزمات الثلاث أزمة إيجلي 30 جوان 1958، و أزمة الكاف و مضايقة نشاط الثورة، أزمة الخلاف الحدودي و أزمة بنزرت.

الخاتمة : حاولنا من خلالها استنتاج أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

4 – حدود الدراسة:

– حدود مكانية: فيما يخص الإطار المكاني فيمكن حصره في الجزائر و تونس.

– حدود زمنية: أما زمنيا فهو يغطي الأربع سنوات الأخيرة من عمر الثورة التحريرية 1958–1962م، أي منذ تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى غاية الإستقلال .

5- المنهج المستخدم في البحث

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين أساسيين: المنهج التاريخي الوصفي و المنهج التحليلي.

1- المنهج التاريخي الوصفي: و يظهر ذلك جليا من خلال رصد الأحداث و ترتيبها ترتيبا كرونولوجيا و وصفها حسب كل مرحلة من لمراحل الواردة في خطة البحث.

2- المنهج التحليلي: وقد اعتمدنا عليه من خلال دراسة و تحليل الوقائع و مواقف بورقيبة و تفسيرها و استنتاج الدوافع بالتالي إزالة الغموض و الملابسات بعيدا عن الأحكام و التأويلات التي تناقلها الكثير سواءً من مناصريه أو معارضيه .

6- أهم المصادر و المراجع:

اعتمدنا في هذه المذكرة على جملة من المصادر و المراجع المتخصصة في الموضوع .

أهم المصادر نذكر منها:

- جريدة المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني الناطق الرسمي لها بأعدادها لمختلفة، كذلك من بين المصادر حياة كفاح لتوفيق المدني و اعتمدنا على بعض لمذكرات الشخصية لشخصيات كانوا أعضاء ناشطين خلال مرحلة الثورة كمذكرة سعد دحلب المهمة المنجزة، مذكرات الطاهر سعيداني القاعدة الشرقية قلب الثورة النابضة.

- أما المراجع من بينها كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 لمحمد العربي الزبيري، و كتاب عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية و كتاب عمر بوضرية الناشط لدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة و غيرها من المراجع التي خدمت الموضوع بشكل كبير.

– أما الرسائل الجامعية فلدينا مذكرة لمياء بوقريوة ، العلاقات الجزائرية التونسية 1954–1962 ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر بالإضافة إلى رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر لمحمد شطيبي بعنوان لعلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة 1954–1962م.

– أما المجلات و الدوريات لدينا مجلة الذاكرة، مجلة المصادر، مجلة أول نوفمبر.

بالنسبة للمراجع الأجنبية نجد:

– Larbi mer akeb guenne d'Algérie le point des 20 aout 1954–1962 editionsel – anel 2013

– Amar boudjellal les barrages de la mort 1957–1959 le front oublie dépôt legal 2006

7– صعوبات البحث:

لا يوجد بحث يخلو من صعوبات وفي دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة أهمها:

– صعوبة الحصول على المعلومات نظرا للوضع السائد و الأزمة التي تمر بها البلاد بسبب الوباء المنتشر فيروس "كوفيد–19".

– كثرة الأحداث خلال الفترة المدروسة (1958–1962م) حيث تعرضنا لهيئة تأسست خلال مرحلة الثورة و كان مقرها خارج أراضيها، فالحديث عنها يتطلب وقت و يجبرنا على التطرق للظروف التي كانت تسود في تلك المنطقة و الإحاطة بكل جوانبها و خباياها.

– بالإضافة إلا أن دراسات المؤرخين كانت مسلطة على الفترة الممتدة من 1954–1962 بصفة عامة، حيث توجب علينا استنتاجه ما نحتاجه من بين السطور.

المختصرات باللغة العربية :

الرموز	الدلالة
" "	لحصر الأقوال
( )	علامة تشير إلى ما يحتاج توضيح في
تر	ترجمة
ط	الطبعة
ج	الجزء
م	المجلد
ص	الصفحة
ع	العدد
م	العام الميلادي
ل.ج.ت.ت	لجنة التنسيق و التنفيذ
إ.ع.ط.ت	إتحاد العام للطلبة التونسيين
ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني
الح.ج.م	الحكومة الجزائرية المؤقتة

المختصرات باللغة الأجنبية :

	code
page	P
operacitation	Op.cit
numéro	N

الفصل التمهيدي: التطورات السياسية للثورة الجزائرية و علاقتها بتونس 1956-1958

أولا : مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

ثانيا: مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957

ثالثا: مؤتمر طنجة 27-30 أفريل 1958

رابعا: مؤتمر المهدية 17-20 جوان 1958

أولا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 :

بعد مضي عامين من إندلاع الثورة التحريرية كان لا بد لقيادة الثورة أن تضع منهجا تحدد فيه بوضوح مسارها الثوري[1] حيث كانت الثورة في مرحلتها الاولى تعاني ظروف الصعبة نتيجة حاجتها الماسة للسلاح وتزايد تأييد الشعب حول الثورة كان لا بد من إعادة النظر لتزويد جيش التحرير بهياكل تنظيمية[2].

فجاءت فكرة عقد مؤتمر الصومام1956 في منطقة أيقري بواد الصومام في20 أوت 1956، الذي انبثقت منه قرارات سياسية وعسكرية لتأكيد الاستقلال الوطني،[3] وقد وقع الأختيار على تلك المنطقة سابقا لعدة إعتبارات في الظروف والمكان . كما هو الشأن في الاختيار المناسب لسير شروط الأمن والسرية والنظام.[4]

إن عقد هذا المؤتمر كان ضروريا جدا فرغم غياب –ممثلو الأوراس– [5] و–الوفد الخارجي[6]، فإن النصاب كان كافيا لعقد المؤتمر وتسيير أشغاله [7] .

---

[1] – مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، ت بسام العسلي، دار طلاس للدراسات لترجمة و النشر دمشق، 1984، ص، 227.

[2] – شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للنشر و توزيع ،الجزائر، ص،102.

[3] – مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 6 جوان 1954،ص، 07.

[4] – عبد الحفيظ مقران، الجانب الاعدادي و التنظيمي لمؤتمر واد الصومام، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 12 أوت 1975، ص، 11.

[5] – تغيب عن الحضور للمؤتمر الصومام المنطقة الأولى الأوراس بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1956 و قد طلبوا من إبراهيم مزهودي أن يمثلهم في المؤتمر لكنه إعتذر لأنه كان تابعا لولاية الثانية و أنه لا يمثل سوى ولايته، أنظر صحراوي عبد القادر، مؤتر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض القادة الثورة الرئيسين بن يوسف بن خدة و علي كافي، عدد 6، جامعة بلعباس، ص، 67 .

[6] – لقي الوفد الخارجي صعوبة في الوصول و حضور مؤتمر الصومام فيغوا ينتظرون في سان ريمون بإيطاليا و في طرابلس بليبيا، أنظر صحراوي عبد القادر، المرجع السابق، ص 68 . أنظر أيضا زغيد محمد لحسن ن مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956 – 1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ، 136 .

[7] – بوعلام شريف، من وثيقة الصومام 20 أوت 1956، مجلة أول نوفمبر الذكرى الثانية و الخمسون لثورة أول نوفمبر 1954، ع 169، نوفمبر 2006، ص ، 21 .

بحضور – بن مهيدي–[1] ممثل الناحية وهران رئيس اللجنة وعبان رمضان ممثل جبهة التحرير . كاتب الجلسة أعمران ممثل ناحية الجزائر وكريم بلقاسم ممثل ناحية القبائل وبن طوبال نائب السيد زيغود يوسف وغياب مصطفى بن بولعيد[2] .

وسي الشريف[3] ممثل الجنوب بعد أن تقدم بتقرير سمح له بالغياب . وقد كلف عمر أزوقان [4] [4] بتحرير البرنامج السياسي لمؤتمر الصومام.[5]

إستطاع المؤتمر الخروج بنتائج حاسمة، حيث أكد أن الهدف من الثورة هو تفويض أركان الإستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية بكل مقوماتها، وذلك بالإعتراف بوحدة الشعب الجزائري وبالسيادة الوطنية الكاملة، والإعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد، ومن أهم القرارات التي خرج بها أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[6] تقسيم التراب الوطني إلى 6 ولايات عسكرية وتقسيم كل ولاية إلى مناطق حيث المنطقة تسمى ولاية والناحية تسمى منطقة والقسم أصبح يسمى ناحية والتراب الوطني أصبح يضم 6 ولايات .[7]

---

[1] – من مواليد 1923 عين مليلة ولاية أم البواقي، انخرط 1941 في الشافة الإسلامية الجزائرية، شارك في أحداث 08 ماي 1945، أنشأ العمل المسلح السري للثورة ن أنظر كتاب علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار علي بن زيد للطباعة و النشر، الجزائر، ص ، 143 – 145 .

[2] – عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ، 120 .

[3] – محمد شريف ولد في 1915 ببلدية الشريعة مقر الدائرة ولاية تبسة إنخرط في صفوف حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و واصل نضاله لغاية إندلاع الثورة التحريرية، أنظر في كتاب محمد علوي قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار علي بن زيد، الجزائر، ص، 42 .

[4] – من مواليد 1910 – 1980 ولد بالجزائر بدأ يمارس نشاطه السياسي منذ عشرينات و هو موظف بالبريد إلتحق 1955 بجبهة التحرير الوطني كان محرر أساسي بأرضية الصومام، أنظر كتاب حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر، ص ، 288 .

[5] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 102، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص ، 89 .

[6] Mohammed harbi , Les archives de la rvolution algérienne,Paris , Ed Jeune Afrique ; P ، 313 .

[7] – يحي بو عزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954 – 1962، ط 2، ذر الأمة، الجزائر، 2010، ص ،80 .

تم هيكلة جيش التحرير الوطني بوضع أسس وقواعد تسير عليها الثورة عبر كامل التراب الوطني ، كما قام بوضع مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني تمثلت في تقسيمه إلى فيالق وكل فيلق يتكون من ثلاث كتائب والكتيبة من ثلاث فرق والفرقة تتكون من ثلاثة أفواج والفوج من 11 جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان[1]

أما بالنسبة للنتائج على المستوى الخارجي فقد سجل مؤتمر الصومام ارتياح من العمل المنجز في الخارج خاصة بعدما استطاعت جبهة التحرير الوطني المشاركة في مؤتمر باندونغ 1955، وتولي المجموعة المتكلمة باسم هذا المؤتمر الدفاع عنها أمام الدورة العاشرة للأمم المتحدة، وأمام هذا النجاح دعى مؤتمر الصومام لتحقيق وحدة شمال إفريقيا وتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل الدولية ، وإعطاء دعم فعال ومتميز للعمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني وتم تعيين يمين دباغين[2] مسؤولا عن مندوبية الخارج.[3]

ومن نتائج المؤتمر تكوين مجلس وطني للثورة متكون من 34 عضو منهم 17 عضو دائم و17 عضو مساعد ويجتمع المجلس مرة في السنة مدة وجود الحرب ودوره استشاري [4]
و قد صادف تأسيسه إعتقال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وهو ما دعا القادة الآخرين إلى اصدار بلاغ رسمي باسم المجلس يدينون فيه عمليات الاختطاف هذه ويحملون فرنسا ما حدث، وقد قام المجلس الوطني للثورة بتشكيل هيئة تنفيذية تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري وتتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ. [5]

---

[1] – الوافي فيصل، النظام القضائي و الإداري إبان الثورة التحريرية، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954 – 1962، دراسة قانونية و سياسية، وزارة التعليم و البحث العلمي، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، ص ، 186 .

[2] – مواليد 1917 بالعاصمة تخرج دكتور في لطب من جامعة الجزائر، إنظم لحزب الشعب كان من شخصيات إستشارية بالثورة كان عضو في مجلس الوطني : أنظر كتاب علي زغدون، ذاكرة الثورة التحريرية الجزائرية، مؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 2004، ص ، 67 .

[3] – رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1985 – 1962، سنوات الحسم و الخلاص، منشورات يونة للبحوث.

[4] – جريدة المجاهد، أربع سنوات من الأحداث السياسية، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ع 31، 1 نوفمبر، 1958، ص ، 7 .

[5] – محمد عربي زبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962، منشورات مركز الوطني و البحث في الحركة الوطنية، 2007، ص ،55 .

يرى فرحات عباس أن مؤتمر الصومام وضع تنظيما محكما للثورة التحريرية وذلك من خلال تزويدها بالعديد من المؤسسات السياسية والعسكرية التي أمنت استمرار الثورة لتحقيق هدف الاستقلال، وأضاف أن المؤسسات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام أمنت مواصلة مسار الثورة التحريرية.[1]

1- لجنة التنسيق والتنفيذ:

أنشأت لجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة تنفيذية تمثل جبهة وجيش التحرير الوطني لمراقبة محل فروع الثورة العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وتكونت من خمسة أعضاء لم يتم التصريح بهم في بادئ الأمر، اختبروا من بين أعضاء المجلس الوطني والذين يوجدون بالقطر الجزائري، وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ تم تشكيلهم لشق سياسي وشق عسكري، فالسياسيون هم عبان رمضان و بن يوسف بن خدة وسعد دحلب والعسكريين هم بن مهيدي وكريم بلقاسم [2] يصفها سعد دحلب بقوله: «كانت لجنة التنسيق والتنفيذ أكثر من مكتب سياسي، حيث أنها كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة فلأول مرة تجد سلطة جبهة التحرير الوطني نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة»[3]

أما عن إختيار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فيرى سعد دحلب أن المؤتمرين قد قادهم في ذلك إنشغالهم بالفاعلية والواقعية والاستعداد التام فقد كان بن مهيدي وكريم بلقاسم أعضاء في

---

[1] – مجاود حسين، الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس – بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة دكتوراه الصدر الثالث في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، كلية ع إن إج، 2016 – 2017، ص ، 344 .

– أنظر ملحق رقم 1 ، عنوانه صورة تذكارية لقادة الثورة في مؤتمر الصومام 1956.

[2] – مبروك بلحيسن، المراسلات بين الداخل و الخارج الجزائر – القاهرة 1954 – 1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، ت صادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص ، 60 .

– أنظر ملحق رقم 2 ، عنوانه صورة للقادة السياسيين و العسكريين .

[3] – سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل إستقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ، 30 .

لجنة ثورية للوحدة والعمل وبالتالي يمكنهم وبصفة مقبولة ضمان روح الفاتح من نوفمبر [1] حيث أن بن مهيدي بسبب نشاطه في مناطق تمرير الأسلحة وعملية حرق مزارع المستوطنين في وهران وتثبيته لقاعدة لوجستية في كل من مصر والمغرب جعلته رئيسا لاجتماع مؤتمر صومام في 20 أوت 1956 وانتخب عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ [2] . وقد كان عبان رمضان عضوا مهيئا فوق كل الشبهات ولقد كان بامكانه كسب ثقة جميع المناضلين الذين أضلهم وخيب آمالهم انشقاق حركة الانتصار وبذلك وباقتراح منه تم تعيين سعد دحلب وبن خدة في اللجنة رغم أنهما لم يحضرا المؤتمر [3]

وبعد تشكيل لجنة التنسيق و التنفيذ اتخذت من مدينة الجزائر مقرا لها، وكان ذلك المقر الدائم في الجبل بالرغم من أعضائها كانوا كثير التنقل، ولقد تظافرت جهود أعضاء اللجنة لتحقيق أحسن النتائج ووزعت المسؤوليات بينهم فتكفل بن مهيدي بالإشراف على العمل الفدائي وسعد دحلب بالصحافة والاعلام، وبن خدة بالعلاقات والتنظيم السياسي والأمانة، أما القرارات اليومية في إطار المشاورات والقرارات التي تتخذها مبدئيا لجنة التنسيق والتنفيذ كانت عمليا تتخذ من طرف عبان رمضان، أي التنسيق العام في حين كان كريم بلقاسم شكليا يشرف على الجانب العسكري،[4] ومن النشاط التي كانت تواضب عليه لجنة التنسيق والتنفيذ هي الإشراف على السلاح وشؤون الكفاح المسلح، وبذلك حصل عبان رمضان على موافقة من أعضاء المؤتمر لتعيين ممثلين جدد للقيادة وإرسالهم للخارج مكان بن بلة وزملائه وعين عبان مكان بن بلة محمد الأمين دباغين ممثلا للثورة وليقوم بالتحقيق في عمليات نقل السلاح. [5]

---

[1]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص، 30 .

[2] - Aissa Kechida K Architectes de la révolution Témoignage ; Sicide dites vous ; chihab – editions , P ، 168

[3]- سعد دحلب، المصدر نفسه، ص، 32 – 33.

– أنظر ملحق رقم 3، عنوانه صورة لأعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية 1957

[4]- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية 1954 – 1962، ديوان مطبوعات لجامعية، الجزائر، 012، ص ، 111 .

[5]- المرجع نفسه، ص، 111.

عانى الوفد الخارجي معاناة شاقة خلال تأدية مهامه بالقاهرة بعد إنقطاع إتصالاته مع قادة الداخل، لقدرة الجيش الفرنسي على محاصرة المناطق العسكرية الداخلية، خاصة المنطقة الأولى، أدت أزمة توقف الإتصالات بين عناصر الوفد الخارجي وقادة الداخل إلى نشوب أزمة صراع وتوتر بينهما أنتجت تضاربا في المواقف بين الطرفين، جعلت كل طرف يتهم الآخر بضعفه، أجبرت قيادة الداخل أن تقوم على تعيين عناصر جديدة داخل تركيبة الوفد الخارجي لحل المشكل اللوجستيكي [1]

بعد تطرأ أزمة تصادم المواقف بين مناضلي الداخل وعناصر الخارج . أعلن أحمد مهساس [2] رفضه نتائج المؤتمر، بوصوله للقاهرة أعلن تصريح له عن تمرده على المؤتمر وكل مؤسساته خاصة المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، والذي زاد في ثقة أحمد مهساس في نفسه عندما صاحبه في الإتجاه أحمد بن بلة، الذي إعلن هو الآخر رفضه الكلي لنتائج المؤتمر ونتائجه السياسية [3] وقرر عدم الإعتراف بقرارات مؤتمر الصومام لأنهم لم يشاركوا في وضعها .[4]

بعد تعيين لمين دباغين على رأس البعثة الخارجية قام بتحرك نحو الحكومة المصرية طالبا إعترافها الرسمي بشرعية المؤتمر وما نتج عنه من تنظيمات وقرارات أن قضية أحمد مهساس حالة خاصة، وهنا استغلت الحكومة المصرية فرصة وجود الوفد الخارجي فقدمت له معلومات عن عدم إمكانيتها نقل السلاح عبر البحر . وفي هذه الفترة بالتحديد ساء الوضع خاصة بعد تقرير الوفد الخارجي بأن هناك كميات ضخمة من الأسلحة وجهت إلى المجاهدين فأهملت في نقاط مختلفة بتونس نتيجة إنشقاق أحمد مهساس ومحاولاته الرامية لضم المناطق المتاخمة

---

[1] – سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954 – 1962، دار المعرفة، 1994، ص ، 99 .

[2] – من مواليد 1923 بمنطقة بودواو ولاية بومرداس، بدأ نشاطه السياسي 1940 من الأوائل في تأسيس المنظمة الخاصة اعتقل 1950 و فر من السجن بعد 1965 أصبح عضو في مجلس الثوة اختار المنفى بإرادته أنظر في كتاب أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر بين الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر الطلاح مسعود مسعودي دار القصبة، الجزائر .

[3] – خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1917 – 1957 رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2001 – 2002، ص ، 128 .

[4]- المرجع نفسه ، ص، 134.

لتونس لتمرده ضد المؤتمر، فرغم محاولة الوفد الخارجي إقناع هذا الأخير بالعدول عن موقه الرافض للمؤتمر لكنه بقي رافضا لكل مساعى الوفد الخارجي، فتم اعتقاله في تونس وتجريده من سلاحه وتحويله للمحاكمة أمام لج.ت.ت لكنه تمكن من الفرار إلى ألمانيا إلى غاية الاستقلال.[1]

كانت تسعى لجنة التنسيق والتنفيذ على الحصول على الدعم المادي بالأسلحة من الحدود الشرقية والغربية، فبسبب الضغط المتواصل من طرف الثورة التحريرية دفع بالسلطة الإستعمارية إلى التخلي عن مستعمراتها لعزل الثورة التحريرية عن دول المغرب العربي ومن بين الدول التي تحصلت على استقلالها تونس 1956 التي لم تستطع إعلان دعمها للثورة بسبب النفوذ العسكري والسياسي المسلط من قبل فرنسا وهذا ما جعل بالرئيس التونسي بورقيبة يلبي دعوة لحضوره ندوة السلام.[2]

لكن الندوة لم تتم بعد قيام السلطات الفرنسية بخطف الطائرة،[3] المتعلق بالوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956 [4]، نتج عن هذا الإختطاف أزمة شديدة وقوية بين فرنسا من جهة والمغرب وتونس من جهة أخرى وزادت في تفاقم القضية الجزائرية في الجانب الفرنسي ولكنها أخمدت تفاقم المعارضة لمؤتمر الصومام في الجانب الجزائري [5] حيث تضامن مع هذه الحادثة وقوع إضراب عام في تونس 1956، ووقعت مصادمات بين الجيش الفرنسي والتونسيين الذين أقدموا

---

[1]- خيشان محمد، المرجع السابق ، ص، 35 .

[2]- مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص ، 193.

[3] - حادثة اختطاف الطائرة : 22 – 10 – 1956 أقلع زعماء الجزائريين من مطار رباط صالح على متن طائرة مغربية وضعتها الحكومة المغربية التي كانوا في ضيافتها للانتقال بهم إلى تونس بعدما حطت الطائرة " ببالما " لتزويد الوقود بلغ قائدها بالدار البيضاء بأن السلطات الفرنسية في وهران طالب منه الانحراف و حين عودتها على المملكة المغربية انتقلت من وهران و البليدة بعض الطائرات الفرنسية اتجهت صوت الطائرة المغربية المزودة بأوامر إطلاق النار على محركها الأيمن، أنظر عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البحث، الجزائر 1991، ص : 91 . أنظر أيضا المقاومة، العدد 16، 7 أفريل 1958، ص ، 131 .

[4]- محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر و الثورة الجزائرية، دار عاصمة الثقافة العربية، ص ، 109 .

[5]- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مؤسسة إحمادن للنشر و توزيع، الجزائر، ص،34.

السدود على الطرقات لشل تحركات العسكريين الفرنسيين وحبسهم في ثكناتهم[1] وتم استقالة كاتب الدولة للشؤون التونسية يوم 25 أكتوبر 1956 وكذا استقالة سفير فرنسا بتونس يوم 26 أكتوبر 1956 والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين .

نجد أن الثورة 1956 بقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ شملت كافة التراب الوطني من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية وأمام عمليات عسكرية وتشدد الوضع مع إقتراب إنعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[2] ، في مطلع 1957التفتت لجنة التنسيق والتنفيذ نحو البحث عن أشكال جديدة من النشاط الثوري، خاصة بعدما أحست بتزايد التأييد الشعبي للثورة وإنتقال ذلك التأييد من البيئة الريفية التي احتضنت النشاط الثوري في مرحلة الانطلاقة العصبية إلى التجمعات الحضارية[3] ، وإمكانية الشروع في نقل الحرب إلى المدن للتعبير عن انتقال الثورة من مرحلة الفعل العسكري المعزول إلى مرحلة المشاركة الشعبية الواعية[4].

قررت لجنة CCE الدعوة إلى إضراب عام لمدة 8 أيام بداية من 28 جانفي وهو ما أدى بالسلطات الفرنسية حسب شهادة بن يوسف بن خدة إلى مباشرة عمليات القمع التي أصابت بضربتها القاسية هياكل لجنة التنسيق والتنفيذ وتولت عمليات القمع والاعتقالات بوتيرة متسارعة، وإكتشفت المخابئ التي كان يختفي بها المطاردون دون من قبل السلطة الاستعمارية جراء هذه الأوضاع أصبحت لجنة ت.ت مهددة بإكتشاف أمرها ولكن مقترح الخروج تعرض لرفض من قبل العربي بن مهيدي [5] لكن بعد اعتقاله في 16 أفريل 1957 من قبل paras Bigeard وتم تنفيذ فيه الحكم من نفس السنة، في يوم 6 مارس صرح جورلين ميشل المتحدث

---

[1]- عمار بن سلطان و آخرون ، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحوث الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ، 57 .

[2]- الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية، الجزائر 2007، ص:150 .

[3]- حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 – 2006، ص ، 167 .

[4] - Mohammed harbi , Opcit ; P,313 .

[5]- محمد عربي زبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص ،58 .

باسم الحاكم العام روبرت لاكوست « لقد إنتحر العربي بن مهيدي في زنزانته بخنق نفسه بقميصه»[1]

بعد إستشهاد بن مهيدي تأزم الوضع فلجأت قيادة لجنة ت.ت على تونس في أفريل 1957 بحثت مع رئيس برقيبة وديا مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وركزوا أساسا على توحيد العلاقات مع المسؤولين التونسيين لكسب تعاونهم في مؤازرة نشاط الثورة [2] حيث بعد إضراب 8 أيام 1957 بدأت الأوضاع في التغير، أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة توصية تدعو فيها إلى البحث عن حل سلمي للوضعية التي تعيشها الجزائر طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهذا رغم عدم تسجيل القضية على جدول الأعمال إعتماد على مبدأ عدم تدخل في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء في الهيئة الأممية [3].

وأثار الإضراب بوضوح مشكلة الاستقلال و أحدث تداعيات دولية كبيرة . وكشفت النقاب عن القوة المتعددة الجنسيات كقوة معادية للثورة ، لا سيما في فرنسا حيث أنتهى الأمر بالعمال الجزائريين إلى الإنحياز إلى جانب جبهة التحرير الوطني في إطار وحدة وتضامن الجزائريين في مواجهة القمع الاستعماري . [4]

---

[1] – Aissa Kechida ; Opcit ; P ، 168 – 169 .

[2] – عبد الله مقلاتي و آخرون، تونس و الثورة التحريرية الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ص ، 119 .

[3] – براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائر بين 1947 و 1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح : نموذجا) ، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015، ص ، 132 .

[4] – Mohammed harbi , Opcit ; P ، 314 .

ثانيا: مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957

خلال الاجتماع الأول للجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر جويلية 1957 ظهرت خلافات بين القادة [1] حول الزعامة وعلى إثر هذه الإضطرابات إجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة إستثنائية بدأت خلال شهر أوت بالقاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957 [2] .

وقد حضر أغلب أعضاء المجلس تحت رئاسة فرحات عباس [3] حيث يؤكد توفيق المدني أنها كانت أوامر تفيد بالسكوت والحذر المطلق لأن الحالة خطرة [4] حيث جاء مؤتمر القاهرة لتصحيح مؤتمر الصومام وقام بعدة تغييرات من بينها توسيع أعضاء المجلس الوطني ورفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضو بدل 5 أعضاء وإبقاء إثنين " عبان رمضان وكريم بلقاسم " وعزل إثنين معا (بن خدة وسعد دحلب) [5] ومراجعة مبدأ أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج وحفاظا على وحدة القيادة ووحدة التوجه وتقرر بعد مؤتمر القاهرة [6]، نقل مقر لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المغرب وتونس، ومن خلال الاجتماعات التي عقدتها اللجنة في تونس في 23 أكتوبر 1957 حاول القادة من خلالها السيطرة على الأمور والإهتمام بالقضية الجزائرية عسكريا ودبلوماسيا، محليا ودوليا. [7]

---

[1] – لقد فتحت قرارات مؤتمر صومام الباب على مصراعيه من أزمات و صراعات داخل الثورة حيث لقي معارضة شديدة من طرف العديد من القادة خاصة أعضاء الوفد الخارجي و ذلك لاعتقادهم بأن عبان و أعضاء لجنة الصيانة الذين كانوا معه و هم من السياسيين أمثال بن يوسف بن خدة و سعد دحلب إنما يريدون احتواء الثورة و السيطرة عليها، أنظر كتاب محمد عربي زبيري، كتاب مرجعي ...، المرجع السابق، ص ، 76 .

[2] – المجاهد، ع 31، المصدر السابق، ص ، 5 .

[3] – فرحات عباس : ولد بالطاهيرة في منطقة جيجل 1899 متخرج من كلية صيدلة بالجزائر، كون رابطة الاتحاد الشعبي الجزائري 1939 ن محرر بيان 1943 كان عضو في مجلس الثورة، أنظر كتاب علي زغدون، المرجع السابق، ص،49 – 50 .

[4] – أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، دار البصائر، لجزائر، 1982، ص،490 .

[5] – بوبكر حفظ الله ، نشأة و تطور جيش التحرير الوطني 1954 – 1958، دار العلم و المعرفة، 2013، ص ، 103 .

[6] – رابح لونيس، الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، ص ، 19 .

[7] – عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الأساسية، المرجع السابق، ص، 111 .

اجتمعت لجنة ت.ت في تونس ما بين 25 و29 أكتوبر 1957 ووزعت المهام بين الأعضاء كما يلي : كريم مكلف بالجيش، بن طوبال بالداخلية بوالصوف بالاتصال أوعمران بالتموين محمود شريف بالتسليح، عباس بالعلاقات مع الصحافيين، دباغين بالعلاقات الخارجية، مهري بالشؤون الاجتماعية وعبان بالجبهة وجريدة المجاهد وفي هذا الاجتماع أصدرت اللجنة بيانا مطولا تؤكد فيه أن هدف الحرب التحريرية هو الاستقلال وتبين خطتها السياسية في الداخل والخارج[1]

في 1957 تدعم الوجود الجزائري في تونس وإرتكزت كثيرا على المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية وكانت تلجأ إلى التراب التونسي كلما أجبرت على ذلك لكنها لا تخوض المواجهات ضد القوات الفرنسية نزولا عند تعليمات السلطات التونسية، وقد تم ضبط مسألة مرور الأسلحة وأصبحت تدبرها الحكومة التونسية.[2]

لم تجعل تونس حكومة وشعبا فرقا بين ترابها والتراب الجزائري، فإشكالية مرور الأسلحة بدأت في 1957 تحديدا في 2 جانفي من نفس السنة، تم لقاء بين الجزائر وتونس بحضور لمين دباغين وتوفيق المدني ودكتور صادق مقدم والأستاذ الطيب سليم، حيث نص الإتفاق إلى تعهد تونس بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد إليها من الحدود إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني وبأن لا تتسرب أي قطعة للبلاد وقد زاد إمداد بالسلاح خاصة بعد [3] إنشاء قاعدة عسكرية لجيش التحرير الوطني التي يطلق عليها لجنة العمليات الشرقية ولجنة العمليات الغربية المكلفة بتنظيم الجيش وفق ما يتلائم مع متطلبات المرحلة الجديدة [4]

بخصوص الإمدادات بالأسلحة فقد كتب أحد العارفين لشؤون التونسية 1958 « يبدو أن السيد بورقيبة قد اختار أن يرد لنا الجميل على طريقته، فالمساعدات المقدمة إلى الجزائر قد تواصلت وتضخمت في الآن نفسه بوجود 15 ألف جزائري مسلحين يخيمون في تونس في

---

[1] – زهير إحدادن، المرجع السابق، ص ،48 .

[2] – عبد الله مقلاتي، تونس و الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص ، 150 .

[3] – سعيدي وهيبة،المرجع السابق، ص ، 77 .

[4] – بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص ، 104 .

بداية 1985 »، وعليه خططت الإدارة الفرنسية لإيجاد هفوة بين النظام التونسي وقيادة الثورة[1]، إنتقاما من غارات جيش التحرير الوطني خاصة في الحدود الشرقية والغربية، عن طريق قصف ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 لإبراز عجز السلطات التونسية في حماية مواطنيها [2]

إستغل بورقيبة هذه الواقعة فتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي وتمكن من خلالها من تدويل القضية الجزائرية، وخلال محادثاته مع فرنسا طالب بمنح إستقلال الجزائر كشرط لتحسين العلاقات بين البلدين، حيث جريمة عدوان فرنسا على ساقية سيدي يوسف جعلت القضية الجزائرية تأخذ بعدا دوليا، ما كان ليتحقق لولا هذه العملية العدوانية ، حيث صرح بورقيبة « يجب أن تعالج المرض من جذوره فلقد اتضح من هذه المحادثة أن هناك عشرات ومئات ساقية سيدي يوسف في الجزائر»[3]

وقد أعربت جبهة التحرير الوطني عن تضامنها مع الشعب التونسي وأعلنت استعدادها إلى وضع قواتها على جانب القوات التونسية [4]

---

[1] – عبد الله مقلاتي، تونس و الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص، 151 .

[2] – شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، ت عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، 1976، ص، 24 .

– ساقية سيدي يوسف : في مدينة تونس في ولاية الكاف .

[3] – عمار بن سلطان و آخرون، المرجع السابق، ص ، 59 .

[4] – لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954 – 1962 ، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، 2005 – 2006، ص، 115 .

ثالثا: مؤتمر طنجة 27 – 30 أفريل 1958 :

بحلول شهر أفريل 1958 كانت الإتصالات والمشاورات بين الحركات الثلاث قد أسفرت على إتفاق بعقد مؤتمر، وهو المؤتمر الذي عرف بندوة طنجة والذي عقد بقصر مارشال من 27 إلى 30 إفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية، تحت رئاسة السيد علال الفاسي وقد ضم المؤتمر ممثلي الحزب الشيوعي وحزب الإستقلال وجبهة التحرير الوطني وكانت قائمة المشاركين في الوفود الثلاثة كما يلي :

من تونس: الباهي الأدغم، الطيب مهيري، عبد الله فرحات، عبد المجيد شاكر، أحمد تليلي وعلي بهلوان .

من المغرب: علال الفاسي، أحمد بلافريج ، عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة، بوبكر القادري، محجوب بن صديق والفقيه البصري .

من الجزائر: فرحات عباس، عبد الحميد مهري، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل ورشيد قايد[1]

وقد تدارست خلال 4 أيام كاملة قضايا استكمال تحرير المغرب العربي وتوحيده وقد ركزت خطب الإفتتاحية لرؤساء الوفود على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحرري وإشادة وحدة المغرب العربي، وشدد رئيس وفد جبهة التحرير التحرير الوطني على التأكيد أن تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامي [2] ، ويقول أحمد بلافريج [3] الأمين العام أنه بعد تحقيق إستقلال المغرب وتونس أصبحت وحدة شمال إفريقيا ضرورية فمصير تونس

---

[1] – معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، ص ، 123 .

[2] – عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954 – 1962)، مذكرة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 – 2008، ص ، 382 .

[3] – ولد بالرباط يوم 1 ماي 1908 م، سياسي مغربي من زعماء الحركة الوطنية المغربية عين وزير الخارجية في حكومة البكاي بن مبارك الثانية، ترأس ثالث حكومة في المغرب بعد استقلاله و الممثل الشخصي للحسن الثاني توفي يوم 14 أفريل 1990 م برباط، أنظر الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net .

والمغرب وشمال إفريقيا مصير واحد، وقد أطلق على هذا المؤتمر " مؤتمر الوحدة " لأنه أقر مفهوم واضحا لفكرة المغرب العربي. [1]

وقد خرج المؤتمر بقرارات صادق عليها الحاضرون وتتمثل في :

- إقرار مبدأ تقديم مساعدات مالية للجزائر في حربها .
- حق الشعب الجزائري في السيادة والإستقلال، وبوصفه الشرط الوحيد لفض النزاع الفرنسي الجزائري، وهذا ما كانت تصر عليه الجبهة منذ البداية .
- توجيه نداء إلى الدول الغربية كي تكف عن مساندة فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.
- تصفية الإستعمار في المغرب العربي فتمت المطالبة بإلحاح على أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

وأضاف أيضا في قراراته : قرار حول الوحدة والتي حدد فيها الشكل الوحدوي والمؤسسات الوحداوية وجاء فيه :

- إختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم إنشاء المؤسسات الفيدرالية في إجتماعات لاحقة [2] .
- إنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في المصلحة المشتركة .
- إنشاء أمانة عامة دائمة متكونة من 6 أعضاء عضوين لكل دولة، تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى [3] .
- عقد لقاءات دورية بين قادة البلدان الثلاثة في كل مرة تقتضي ضرورة ذلك للتشاور والتأكيد من تطبيق توصيات الجمعية الاستشارية .

---

[1] – عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات و مواثيق دار هومة، 2009، ص ، 427 .

[2] – سعيدي عبدو، مؤتمر طنجة، المصادر، مجلة فصلية تعني بشؤون الحركة الوطنية لثورة أول نوفمبر 1954، ع1، 1999، ص ، 161 .

[2] – زادرافو بيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن الحرب الجزائر، ت فتحي سعيدي، موقع للنشر، الجزائر، 2011، ص ، 309 .

ومن توصيات المؤتمر أيضا إجراء مشاورات مع حكومتي تونس ومراكش لإقامة حكومة جزائرية وبشأن هذا القرار يذكر الدكتور يحي بوعزيز بقوله أنه تم الإتفاق على تأليف حكومة مؤقتة جزائرية بالمنفى في الوقت المناسب، والتزم الأشقاء بالاعتراف وكسب إعترافات أخرى من الدول [1] .

وقالت جريدة لومانيتي الفرنسية في هذا السياق : « إن توصية مؤتمر طنجة بإنشاء حكومة جزائرية يعطي لجبهة التحرير الوطني مكانة دولية أكثر من أي وقت مضى لهذا فإنه ليس من المبالغة أن تقول أن طنجة يمكن أن تعتبر نوعا من هزيمة ديان بيان فوفي الميدان السياسي».

وقالت مجلة نيويورك « مهما كان الأمر فإنه من المحقق أن المؤتمر لا بد أن ينتهي إلى إنشاء قوة سياسية موحدة يكون لها شأن وتأثير على ساسة الأمريكان فحسب بل وعلى الساسة الفرنسيين أيضا »[2] .

بعد شعور فرنسا بدعم الغرب العربي اللامحدود، لجأت كعادتها إلى أسلوب التهديد والإغراء فكان أول عمل قامت به مباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر هو توجيه رسالتين إلى كل من الحكومتين التونسية والمغربية طالبة منهما دفع التعاون معها والتطرق إلى موضوع مخالفات الاستعمار الفرنسي بهما خاصة ما يتعلق بالقواعد العسكرية الموجودة على أراضيها وهو الوضع الذي تناوله مؤتمر طنجة وأدرج ضمن نتائجه بعد الجهود الضمنية التي بذلتها ج.ت.و داخل المؤتمر [3] .

بالرغم من أهمية القرارات المتخذة في هذا المؤتمر إلا أنها حالت دون تركيبها من طرف الحكومات المغاربية ذلك لعدة إعتبارات، إذ أن الحزب الإستقلال المغربي عرف صراعات حادة في صفوفه أدت إلى إنقسامه مع بداية 1959، إضافة لدخول كل من المغرب وتونس في خلاف سياسي حاد على إثر إعتراف الأخيرة بدولة موريتانيا التي كانت يتعبرها الوطنيون

---

[1] – معمر العايب، المرجع السابق، ص ،125 .

[2] – أحمد بشيري، الثورة الجزائرية و الجامعة العربية، ط2، دار شالة للنشر و توزيع، الجزائر 2009، ص ، 116 .

– لأنظر ملحق رقم 4 ، عنوانه برقية مؤتمر طنجة.

[3] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص ، 166 .

المغاربة إقليما مغربيا، فاعتبرت المغرب أن الموقف التونسي خرقا صريحا لمقررات مؤتمر طنجة .

إضافة إلى الخلافات داخل جبهة التحرير الوطني نفسها ومشكل الحدود بين المغرب والجزائر وكذلك الحملة الواسعة ضد المؤتمر من طرف بعض الأقطار العربية [1] .

كما كانت لحوادث الانقلاب العسكري بتاريخ 13 ماي 1958 ومجيء الجنرال ديغول إلى الحكم بفرنسا نتائج سيئة على قرارات مؤتمر طنجة، بفعل ما كان عليه من تأثير سياسي على سلطتي البلدين، تونس والمغرب، حيث استطاع مزاوجة سياستي الإغراء والتهديد مع الحكومتين مع تصعيد العمل العسكري في الجزائر لتطويق الثورة الجزائرية للقضاء على أمل كل من تونس والمغرب في إمكانية إستقلال الجزائر على الأقل على مدى قريب، وتحقيق وحدة المغرب العربي .[2]

وبالفعل استطاع ديغول تنفيذ إستراتيجية استمالة تونس والمغرب وعزل الثورة الجزائرية عنهما وتحطيم التقارب المغاربي الذي وصلت إليه قرارات مؤتمر طنجة هذا ما تأكد خلال مؤتمر تونس " مؤتمر المهدية" 1958 [3] .

---

[1] – لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص ، 118 – 119 .

[2]- ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان، أسبابها و مضمونها و ردود الافعال، دراسة تحليلية مذكرة لنيل دكتوراه تخصص تاريخ حديث و معاصر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015 – 2016، ص ، 10 – 11 .

[3] – المرجع نفسه ، ص ، 11 .

رابعا: مؤتمر المهدية 17 – 20 جوان 1958

تزامن انعقاد مؤتمر المهدية مع سقوط الجمهورية الرابعة يعد انقلاب 13 ماي 1958 وتولى ديغول سد الحكم، هذا الأخير التي كانت أولى سياسته اتجاه الثورة هو ضرب التضامن المغاربي و تطبيقا لتوصيات ندوة طنجة حل بتونس وفد (ج.ت.و) للمشاركة في ندوة المهدية حيث صرح الناطق الرسمي باسم ج.ت.و. الصحفيين بأن جدول أعمال الندوة جاءت لتبحث في كيفية تطبيق مقررات مؤتمر طنجة . [1]

افتتح المؤتمر يوم الأربعاء 17 جوان 1985 على الساعة الثامنة وربع ليلا بقرطاجة شاركت فيه وفود الأقطار الثلاث[2] أسندت رئاسة الندوة إلى السيد فرحات عباس بحيث تم خلال الجلسة الأولى مناقشة مسألة إعانة الجزائر وتبين للوفد الجزائري أن الحكومتين لم يدرسا الوضع بجدية واقتصر الأمر على مساعدة اللاجئين، الأمر الذي برره الباهي لدعم بقلة موارد تونس لينتقل النقاش لدراسة قضية جلاء القوات الأجنبية من الأراضي المغاربية وفي هذا الجانب أشاد ممثلي الوفد التونسي بما حققته بلادهم بعقد اتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية أما ممثلي الجانب المغربي فأكدو بأن الأمر لم يتضح بعد، ليتدخل بوصوف موضحا أن معركة الجلاء لم تنتهي بعد [3] .

ليتم الإنتقال إلى مناقشة قضية أخرى تتعلق بتشكل حكومة جزائرية مؤقتة وبالضبط فكرة استشارة تونس والمغرب، حيث رأى بوعبيد ممثل الوفد المغربي أن كلمة الإستشارة تعني دراسة مشتركة لبعض الضوابط قبل الإعلان ، و الملائمة السياسية للإعلان عن الظروف، اختيار المقر، نتائج سير الأراء التي أجريت لدى مختلف الحكومات، اختيار الذين سيشكلون الحكومة، أما فيما يخص تاريخ الإعلان فلا يعني الإعلام المسبق بل يعني أخذ الرأي بعين الاعتبار، أما وجهة نظر الوفد التونسي فقد أوضعها الباهي لدغم في قوله : « أننا ننبه لج.ت.ت حول

[1]- يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، ج02 ، ط02 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ،1996، ص ، 222.

[2] – ممثل الوفد المغربي، أحمد بالافريح، عبد الرحيم بوعبيد، ممثل الوفد التونسي، الباهي لدغم، الصادق لمقدم، الطيب مهري، أحمد التليلي، عبد الحميد شاكر، ممثل الوفد ج.ت.و، فرحات عباس، كريم بلقاسم، أحمد بومنجل، أحمد فرنسيس .

[3] – عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية الافريقية، ج2، ط2، منشورات بوتو، الجزائر، 2012، ص ، 338 .

مسألة تشكيل الحكومة لأننا نعرف أن الدول الأجنبية تعلق أهمية كبرى حول هذه التشكيلة، الأمر الذي اعتبرته لجنة التنسيق والتنفيذ تدخلا في تشكيل حكومتها » [1]

كما تناول المؤتمرون الموقف المشترك الذي ينبغي تبنيه في الدورة القادمة للجمعية العامة وقرر المؤتمرون القيام بحملة دعائية مضادة للحملة السياسية التي شنها ديغول[2] .

لقد سجلت قيادة الثورة في مؤتمر المهدية تملصا تونسيا ومغربيا من إلتزامات مؤتمر طنجة يرجع بالأساس إلى الخشية على سيادتها القطرية والتأثير بالسياسة الديغولية التي خططت لضرب التحالف المغربي ورأت أن تستغل الاعتراف الحزبي والرسمي لتونس والمغرب بتمثيل لج.ت.ت في طنجة والمهدية لتضع في أقرب وقت ممكن البلدين الشقيقين أمام أمر الواقع، خاصة وأن الظرف كان حساسا للغاية وكان إنشاء حكومة مؤقتة أمر لا يستهان به [3] .

وفي ختام جلسة الندوة تم الاتفاق على تعيين أعضاء الأمانة العامة والتي تضم مجموعتين الأولى في الرباط تتكون من مغربيين وجزائريين وثانية في تونس تتكون من تونسيين وجزائريين [4]، لكن اللقاء إنتهى دون تحقيق توصيات مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى، فالمؤتمر في حد ذاته لم يتطرق الى مساعدة الثورة الجزائرية و كانت من نتائج الفشل إمضاء تونس مع شركة إ ر ب الفرنسية اتفاقية تمرير أنبوب البترول من منطقة ايجلي عبر التراب التونسي حتى ميناء سخيرة، و بهذا التصرف ضربت تونس قرارات مؤتمر طنجة عرض الحائط و اعتبرت اعنف أزمة سياسية مرت بها العلاقات الجزائرية التونسية [5]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص، 399 .

[2]– المجاهد ، مؤتمر تونس كيف بدأ أو كيف إنتهى ، ع 26 ، 6 /1958/7، ص ،1 .

[3]– عبد الله مقلاتي ، إستراتيجية الثورة الجزائرية في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958–1960 ، مجلة الحوار الفكري ، مجلد 14 ، ع17،جامعة المسيلة ،2019 ، ص،304 .

[4]– محمد بلقاسم ، وحدة المغرب العربي فكرا و واقعا واقع فكرة الوحدة 1954–1975 ، القافلة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013، ص،225 .

[5]- – كريم مقنوش ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمة في تونس 1958–1962، مجلة القضايا التارخية ، ع4 ، 2016، ص، 122.

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بالتنديد بنص الاتفاق لدى السلطات التونسية لتقوم على إثر ذلك هذه الأخيرة على منع توزيع جريدة المجاهد وحجز أعدادها وتوقيف حمولات التموين والإمداد لجيش التحرير الوطني فضلا عن فرض رقابة صارمة على الجزائر بين اللاجئين والمقيمين بتونس [1] .

إن المضايقات على الحدود والرقابة الصارمة أدت إلى حجز صفقة تضم 5070 بندقية و2037 مسدس رشاش و20 بازوكا، و45 رشاش و30 مدفع هاون عيار 10.81 ملايين خرطوشة على إثر هذا قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإرسال مذكرة عنيفة موجهة للحكومة التونسية وعدم موافقتها على هذا الاتفاق وما جاء فيه [2].

وقد حاولت بعض الصحف التونسية تبرير هذه الاتفاقية والدفاع عنها تحت شعار الحجة الاقتصادية[3]خلال المحادثات التي جرت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والسلطات التونسية أكد بورقيبة على أن بترول الجزائر لن يستغل إلا بعد استقلالها.[4]

[1]- علي أحمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص، 136.

[2] - المرجع نفسه ، ص ، 137 .

[3] – أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958 – 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سبتمبر 1985، ص ، 121 .

[4] – علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 137 .

– أنظر ملحق رقم 5 ، عنوانه خريطة توضح طريق أنبوب إيجلي من أبار إيجلي إلى ميناء السخيرة .

الفصل الأول: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

المبحث الثالث: المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 إلى غاية استرجاع الوطنية في جويلية 1962 أحداثا و تطورات هامة على مختلف الأصعدة سواء السياسية أو العسكرية [1] ، فمنذ بداية الثورة حتى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة "برئاسة الجنرال ديغول"، رفضت الحكومة الفرنسية الاعتراف بشرعية هذه الثورة و صحة تمثيلها للشعب الجزائري، و كان جمود السياسات الفرنسية و تصلبها اتجاه الثورة و صحة تمثيلها "الشعب الجزائري" نتيجة لإصرار الاستعماريين الفرنسيين المستمر لإنهاء حرب الجزائر ، ورفضهم الاعتراف بالثورة الجزائرية و قادتها[2] ، كان يقتضي أن ترد الجبهة في لجنة التنسيق و التنفيذ برد حاسم و موقف صارم [3] على مناورات ديغول [4] المتعددة و ألاعيب الساسة الفرنسيين [5] بتشكيل حكومة تمثل الدولة الجزائرية ، فلجنة التنسيق و التنفيذ إن كانت هيئة تنفيذية إلا أنها تمثل حركة سياسية و يصعب على دول العالم أن تعترف بهيئة سياسية فنظرا للتطور الكبير الذي وصلت إليه الثورة الجزائية في الداخل و الخارج في ظل هذه الظروف ظهر للقادة [6] أنه أصبح لزاما تأسيس حكومة مؤقتة يقول أحمد توفيق المدني[7] <<أخذت الفكرة تجري كالنار في

---

[1] – العربي الزبيري، كتاب مرجعي، مرجع سابق، ص،87.

[2] – مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص، 350 .

[3] – يوسف بن خدة شهادات و مواقف، ط1 ، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص،101.

[4] – شارل ديغول: ولد في 22 نوفمبر 1890 تخرج من كلية العسكرية كظابط سنة 1912 شارك في الحرب العالمية 1 و 2 برز كشخصية و بطل عسكري مقاوم بداية الأربعينيات أسس جمهورية فرنسية خامسة عندما كانت الثورة في عامها الرابع أنظر : عبد المجيد عمراني : جون بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي ، الجزائر (د–س –ط) ، ص 121 . أنظر محمد عبد الغني جاسر، موسوعة مشاهير و عظماء و شخصيات من التاريخ ، ط1، دار البرلمان ، القاهرة، 2005، ص،73.

[5] – الزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص،57.

[6] – زهير احدادن، مرجع سابق ، ص، 57

[7] - من أصل جزائري ، (1899–1983) تخرج من جامعة الزيتونة شارك في تنشيط الحزب الحر الدستوري التونسي الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تبقيه الى الجزائر 1925–1956 كان عضوا في المجلس الوطني للثورة ووزير الشؤون الثقافية ... أنظر أمام معوشي، أحمد توفيق المدني لمحة عن اسهامات الثقافية و دوره الدبلوماسي في الثورة الجزائرية، مجلد3، ع1، مجلة البحوث التاريخية ، مارس 2019، ص، 193.

الهشيم و أن رجال الداخل و قادة الثورة و أقطابها يحبذون تلك الفكرة و يستعجلون تحقيقها >> و على اثر هذا تم تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 1958/09/19 [1]

يعتبر ظهور الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 حصيلة ظروف داخلية وأخرى خارجية تتمثل في ما يلي :

أولا : الظروف الداخلية

1 – الظروف السياسية:

– بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ووضعه للأسس التنظيمية والهيكلية المختلفة التي مكنت الثورة من استقطاب القاعدة الشعبية [2] بتشكيله أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية عرف بالجنة التنسيق و التنفيذ C.C.E أي السلطة التنفيذية إضافة للمجلس الوطني للثورة الذي يمثل سلطة تشريعية [3] سعت لجنة التنسيق و التنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها ، غير أن صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج بعد فشل معركة الجزائر 1957 ، ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية ، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج "تونس" ثم العودة إلى ارض الوطن ولكن الأحداث سارت نحو الأسوء [4] وقد نتج عنها ظهور صراع بين قادة الثورة حول وسائل وطرق نجاحها ومن هذه الوسائل المختلفة مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة هذه الفكرة التي تعود إلى سنة 1956 حسب مراسلات متبادلة بين الوفد الداخلي و الخارجي لجبهة التحرير الوطني حيث أصر من في الخارج على تأسيسها وتحفظ من في الداخل خاصة عبان

[1] – أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص، 579.

[2] – عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة ، ج2، دار المعرفة 2006، ص، 400.

[3] – منشورات مركز المجاهدين، الذكري الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ،ص، 08.

[4] – عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص،24.

رمضان[1] الذي اعتبر فكرة تأسيسها ليست بالأساسية أو الأولية في ذلك الوقت [2] حيث يذكر الطاهر سعيداني في مذكراته أن عبان كان يستهزئ من كريم بالقاسم بالرغم من انه ثوري وبعد مؤتمر الصومام حدثت خلافات بين رجلين فعزل عبان من لجنة التنسيق و التنفيذ [3] .

لكن بفضل اللجوء إلى وساطة تسيد فرحات عباس [4] تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ ، ومجلس الوطني وهذا في مؤتمر 20اوت 1957 بالقاهرة .

– فشل لجنة C.C.E في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا مشكلة الأسلحة و الذخيرة [5] فقد كان كريم بالقاسم يحاول دائما خلق قيادة موحدة لجيش التحرير قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج لكن الخلاف القائم جعل من قادة الولاية الخامسة و الثانية يتحالف ضد كريم بالقاسم ومنعه من الانفراد بالسلطة، فالخلافات كانت موجودة بين القادة في الداخل و الخارج [6] .

– قضية اغتيال عبان رمضان ، الصراع القائم بين القادة السياسيين و العسكريين ، بعد اغتيال عبان رمضان تحولت السلطة الفعلية إلى أيدي العسكريين ، فظهرت دائرتين الأولى

---

[1] – ولد عام 1920 في عائلته المتواضعة اعتقل 1950 كمناضل في حزب الشعب في 1955 التحق بجبهة استشهد في ديسمبر 1957 بأمر من بوصوف أنظر كتاب larbi MER AKBI , guenne d'algerie le pont des 20 aout 1954-1962 editionsel – amel – 2013 page 56

[2] – سعاد بوكويحة، جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدوين القضية الجزائرية في الهيئة الأممية خلال دورتين 13و14 لجمعية عامة سبتمبر 1958م مجلة المعارف للبحوث و دراسات تاريخية، العدد7، ص،193.

[3] – الطاهر سعيداني، لقاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، عبان رمضان أنظر في كتاب ص 55-56 le pont des 20 aout 1954-1962.editionsel-amel2013

[4] – عمر بوضرية، مرجع سابق، ص،25.

[5] – ولد في 1924 بنواحي خنشلة، التحق بالجبال منذ 1950، دعى إلى اللحاق برجال جيش التحرير الوطني في 29 نوفمبر 1954: أنظر كتاب محمد الشريف ولد الحسين من المقومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1962-1830، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص44. أنظر أيضا في كتاب محمد عربي زبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر و ثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص،135.

[6] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، ص، 474.

يقودها كريم بالقاسم ويسانده أو عمران ومحمود الشريف [1] و الثانية تتكون من بوصوف وبن طوبال ،بعد وفاة عبان طلب فرحات عباس من كريم بالقاسم توسيع قيادة الثورة لتتجاوز الأزمة التي غرق فيها C.C.E بعد إقصاء السياسيين منها ، واقترح عليه إنشاء حكومة حقيقية ، لكن كريم ورفقائه العسكريين رفضوا الاستجابة لمثل هذه الأفكار التي تعيدهم إلى نقطة البداية فالصراع على الزعامة تزايد بظهور الخلافات بين الثلاثي العسكري بين طوبال ، كريم بالقاسم ، وبصوف .[2]

– وصول ديغول إلى الحكم يوم 1 جوان 1958 وسقوط الحكومة الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة اثري حوادث 13 ماي 1958 [3] تمثلت بقيام المعمرين بالتحالف مع قادة الجيش الفرنسي بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال ماسو و أرسلوا نداء لجنرال ديغول لتوالي مقاليد الحكم [4] .

---

[1] – محمود الشريف، من مواليد ولاية تبسة سنة 1913، شارك في الحرب الامبريالية الثانية عضو في لجنة التنسيق التنفيذ 1957 وزير التسليح و التموين في أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ابعد اثرى تكوين حكومة الثانية و ظل بدون منصب قيادي إلى ما بعد استرجاع الاستقلال: أنظر كتاب محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر و الثورة الجزائرية، ص، 137.

[2] – حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص،183.

[3] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م 1962م ، دار العلوم للنشر و توزيع، عنابة، 2003، ص، 268.

[4] – بوعلام نجادي، الجلادون 1830–1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص88 أقدمت جبهة في 9 ماي 1958 إعدام 3 جنود فرنسيين وتحرك قادة عسكريين فرنسيين في الجزائر لإنتزاع سلطة من الحكومة الفرنسية و تسيير شؤون الحرب من المستعمرة في 9 ماي عين رئيس الجمهورية الفرنسية رينية الحونبي بيير بقليملمين رئيس للحكومة فدعا علنية لقبول التفاوض مع ج.ت.و. الأمر الذي دفع لاكوست إلى مغادرة منصبه في 10 ماي و توجه الى باريس لتسهيل عودة الجنرال ديغول الى الحكومة أنظر كتاب حميد عبد القادر ، مرجع سابق، ص، 184.

– المناورات السياسية و المشاريع الاقتصادية الخادعة التي جاء بها ديغول تتجسد في مشروع سلم الشجعان ومشروع قسنطينة وأشار إلى إمكانية التفاوض في حالة وجود ممثل شرعي وحيد للثورة . [1]

– بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع روح الثقة فظهرت حركة مناوئة للقيادة وتعتبر قضية محمد لعموري من أخطرها ، فقد توجهت بمعاقبة و التنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهوري الجزائرية من اجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا و إيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات و إيجاد تسوية سلمية [2] .

2– الظروف العسكرية :

تكاد تجمع مصدر الأرشيف و الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع على ن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة وضعيفة للغاية [3] .

فمنذ 1956 بدا المستعمر في إقامة خط موريس [4] للأسلاك الشائكة قصد إيقاف عمليات الإمداد والعبور التي كن يقوم بها جيش الحدود ، ليعزز فيما بعد في أواخر 1958 بخط شال[5] قائد قوات الجيش الفرنسي بالجزائر في إطار مخطط رهيب قصد خنق الثورة [6] .

---

[1] – محمد شريف عباس، مجلة المصادر ، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنبية و ثورة أول نوفمبر 1954، عدد14 ، سداسي ثاني ، 2006، ص، 73.

[2] - محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي ، مرجع سابق، ص، 89-90 .

[3] - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص، 30.

[4] - في 1956 أقيم خط موريس للأسلاك الشائكة به تيار كهربائي بقوة 12 ألف فولط أرضية مزروعة بالألغام المضادة للإفراد و الجماعات بمعدل 650 لغما في في كل كلم، انطلق خط موريس في جوان 1957 انطلاقا من الشمال نحو الجنوب بمعاناة السكة الحديدة التي تنطلق من عنابة نحو منجم ونزة، انظر كتاب amar boudjellal. Les barrages de la mort 1957-1959 le front oublie , depot legal 2006, page, 53.
- أنظر ملحق رقم10 ، عنوانه عملية انزال الاسلاك الشائكة.

[5]- موريس شال من مواليد 1905 لعب دورا هاما في إعداد عمليات العدوان على قناة السويس 1956 ، 13 ماي 1958 احتل منصب قائد الأركان حرب القوات المسلحة في جويلية 1958 دعاه الجنرال ديغول وأعاده إلى مهامه وفي ديسمبر وضع في مكان سالان على رأس القيادة العامة بالجزائر، انظر المجاهد عدد 95، 08 ماي 1961، ص، 48.

[6] - احمد مسعود، مرجع سابق، ص، 68.

في أواخر سنة 1957 شهدن منطقة الحدود الجزائرية التونسية اشتباكات عديدة وعنيفة [1] كان جيش التحرير يخوض معارك مكشوفة مع قوات عسكرية تفوقه عتاد وعددا و عدة ولذلك كان عدد ضحايا الثورة كبيرا ، مما جعل الولايات توقف إرسال وحداتها العسكرية باتجاه الحدود بغرض التزويد بالسلاح و الذخيرة إدراكا منها لدرجة وحجم الخطورة التي يشكلها خط موريس وشال ولا دل على ذلك من انه خلال فترة ممتدة من 23 جانفي 1958 إلى غاية 18 ديسمبر 1958 بلغ عدد الشهداء على مستوى خط موريس بالجهة الشرقية بناء على التقرير العسكرية الفرنسية 2409 و الجرحى واحد أما الأسرى فقد بلغ عددهم 304 ، وللإشارة فانه على اثر عملية العبور من [2] الجزائر باتجاه تونس 244 قتيل ، فيما قتل 2165 خلال العبور من تونس باتجاه الجزائر ، أما على الحدود الجزائرية المغربية وخلال الفترة الممتدة من 14 جانفي 1958 إلى غاية 6 جانفي 1959 بلغ عدد اللذين سقطوا شهداء 128 و الجرحى 20 ، أما الأسرى فقد بلغ عددهم 50 وقد توزع عدد القتلى على النحو التالي : 101 قتيل خلال عملية العبور من المغرب باتجاه الجزائر ، و 27 قتيل أثناء العبور من الجزائر باتجاه المغرب [3] وأصبحت عملية إختراق خط موريس غير مضمونة العواقب فكان لزاما على لجنة التنسيق و التنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق[4] .

كما سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدي جيش الحدود ، وبدت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير وذلك لأسباب عديدة منها إقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني كما شرعت قوات الاحتلال العسكرية في تطبيق حق المتابعة

---

[1] – محمد شريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص،256.

[2] – محمد بلقاسم واخرون، القواعد الخلفية لثورة الجزائرية 1954– 1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني لدراسات و البحث، ص، 148.

[3] – جمال فندال، خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957–1962 م وزارة الثقافة، الجزائر 2008 م، ص، 99 .

[4] – hamid bousselham, la guerre Algérie 1954–1962 tortures par le PEN edition anep, 2000, page, 89.

وهذا ما تسبب في مجزرة ساقية سيدي يوسف [1] الذي احدث للجبهة مشاكل على حدود القطرين تونس و المغرب تمثلت في عشرات آلاف من اللاجئين في أراضي البلدين 80.000 في المغرب و 140.000 في القطر التونسي في مشكلة تكفل بهم ، حيث خلف هذا القصف الكثير من الخسائر المادية و البشرية وكان الهدف منها ضرب التضامن التونسي و المغربي مع الجزائر وفك الارتباطات التاريخية بين الشعبين وذلك بالتأثير عليهما سياسيا و عسكريا [2].

3 – الظروف الاجتماعية :

– إن أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت سيئة سواء تعلق الأمر بالداخل أو على الحدود التونسية ، المغاربة ، اتهام السلطات الفرنسية إن الثورة هي مؤامرة خارجية قادمة من تونس ، وعلى اثر هذا ازداد إصرار فرنسا بشن القوانين الزجرية والعقاب الجماعي لزرع الرعب و الخوف في نفسية الشعب الجزائري لإبعاده عن الثورة [3] .

– في هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس يوم 20 جوان 1954 إلا أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب ومطالب جيش التحرير الوطني . [4]

حيث نلاحظ انه من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي كانت على الأقلية الأوربية تعيش حياة رغد ، أما بخصوص السكان الجزائريين فقد كانت حالتهم تزداد سوءا خصوصا مع توسيع

---

[1] – ذكريات و مأثر الذكرى 39 لمجزرة ساقية سيدس يوسف، مجلة اول نوفمبر،المنضمة الوطنية للمجاهدين، عدد 151–152 الجزائر، ص39 .

– انظر الملحق رقم 07 عنوانه جداول احصائيات وتقارير تعكس درجة تأثير العسكري لخط موريس .

[2] – سيلفي تينو، تاريخ حرب من اجل استقلال الجزائر، دار دحلب ، الجزائر،2013، ص، 173.

[3] – الاسلاك الشائكة المكهربة ، دراسات وبحوث الملتقي الوطني الأول حول الاسلاك الشائكة و الالغام ،دار القصبة لنشر،2009 ،ص، 35.

– انظر ملحق رقم 08 عنوانه مراقبة السلطات الفرنسية لخط موريس .

[4] – محمد عربي زبيري، كتاب مرجعي، المرجع السابق، ص، 94.

نطاق المناطق المحرمة وإقامة محتشدات ومحاصرة المدن والقرى حيث كانت المنطقة الشرقية سكانها في وضعية مزرية ، كانوا يتعرضون ليلا ونهار لمداهمات العدو وعمليات التفتيش و التعذيب [1] فقد بلغ عدد القرى و المداشر التي هدمت بعد ترحيل سكنها حوالي 8000 ، وقد بلغ عدد الجزائرين 2571000 وقد جهزت هذه المحتشدات بمرافق وملحقات مهمتها تسليط أنواع التعذيب الجسدي و المعنوي و النفسي وهذا سبب احتضار أكثر من 50000جزائري.[2]

كما يشير تقرير الوضعية العسكرية إلى أنا إنشاء الحكومة المؤقتة كان من اجل رفع معنويات الشعب حيث صرح فرحات عباس لجريدة المجاهد بان أربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلى أن ينتهي إلى تجسيد هذا الشعب في إعلان حكومته الوطنية الشرعية . [3]

ثانيا : الظروف الخارجية :

كان للظروف الخارجية دور و تأثير بارز في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق و التنفيذ للتفكير في مسألة إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة و التي يمكن أن نذكر منها :

– اشتراك جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل في مؤتمر أكرا للدول الإفريقية المستقلة فتلقت تأييد من المؤتمر لقضية استقلال الجزائر الدول الإفريقية بالعون الدبلوماسي و إرسال وفد إفريقي مشترك يتولى الدعوة للقضية الجزائرية. [4]

---

[1] – الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص، 96.

[2] – مصطفي خياطي، المحتشدات اثناء حزب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، تر مسعود جناس، ت محمد المعراجي، دار الهوية، ص، 87.

[3] – محمد عربي زبيري، المرجع نفسه، ص، 95 .

[4] – بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية ط 3 ، دار النفائس، بيروت، 1990، ص،142 .

– الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس و المغرب الأقصى، من خلال اعتبار الجزائر قاصرا و تم استخدامها كورقة للمساومة مع فرنسا،[1] حيث أعلنت فرنسا حق المتابعة الفرنسية العسكرية لجيش التحرير الوطني عبر الحدود .

– نظرا لكثرة تواجد عناصر الجيش في تراب الدولتين،[2] حيث شنت القوات الفرنسية هجوما جويا على ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958م فخلف هذا الهجوم أكثر من 1000 شهيد، و جرح أكثر من 200 شخص،[3] نتيجة لهذا الهجوم تم عقد مؤتمر طنجة من أجل توحيد جهود دول المغرب و ذلك في الفترة الممتدة من 27الى 30 أفريل 1958 تحت رئاسة علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي ، و الرئيس بورقيبة رئيس الحزب الدستور الجديد و جبهة التحرير، إضافة إلى تركيز نظامي تونس و المغرب على إيقاف القتال و الدخول في مفاوضات مع الطرف الفرنسي، وهذا راجع لخوف كل منهما من امتداد القتال إلى أراضيهما و اشتراك شعبهما في القتال دعما لكفاح الجزائريين .[4]

– دعوة عمر أو عمران في تقريره إلى لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الإسراع بإعلان حكومة مؤقتة بقوله "إن الظرف خطير ... جبهة التحرير التي نالت إعجاب الجميع في وقت قصير تراوح ألان مكانها بل هي في تراجع.

تعتبر عودة ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر ظرفا خارجيا هاما[5]، إذ أن هذا الأخير في تصريحاته يهدف إلى محاصرة الثورة و عزلها دبلوماسيا، و استطاع لفترة

---

[1] – صالح بالحاج، تاريخ الثورة الجزائرية. دار الكتاب الحديث، الجزائر،2008 م، ص، 453.

[2] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص، 97.

[3] – عامر رخيلة، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر. ع 1، المركز الوطني لدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر،1999 ص، 160.

[4] – صالح بالحاج، المرجع السابق، ص، 452.

[5] – الشيوب محمد، إجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959، ظروفه أسبابه و إنعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية ، جامعة ةهران، قسم التاريخ، 2009–2010، ص، 28.

أن ينتزع منها المبادرة يسلك سياسة مختلفة مع بلدان المغرب العربي الثالث بسيطرة سياسيا و عسكريا لاستغلال اقتصادها[1] "لهذا اقترح أو عمران ثلاث إجراءات أساسية في نظره الإسراع بإعلان حكومة مؤقتة قبل تعزيز النظام الديغولي ، و التقرب من البلدان الاشتراكية ، و الاستعداد لنقل المعركة إلى فرنسا عن طريق الاغتيال و ضرب الاقتصاد الفرنسي في حالة اعتماد ديغول سياسة التصعيد العسكري" [2] .

و إذا كانت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة قد زادت من آمال المسؤولين المغاربة في حل تفاوضي، للتخلص من الأزمة الجزائرية التي تمنع استقرار أنظمتهم فإن فرحات عباس بدوره اعتبر عودة الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في باريس، فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية للصراع و هو ما يمكن استخلاصه من تصريح له في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958 حيث قال : " إن تشكيل الح.ج.م من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر و فرنسا أكثر سهولة و دقة من ذي قبل " و يلح فرحات عباس في نفس الحديث أن الحل الوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق السيادة الجزائرية.[3]

– زيادة النشاط السياسي و الدبلوماسي للثورة و الحصول على تأييد معظم الدول العربية و العالمية الصديقة، هذا النشاط كان موازيا للكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري داخل الجزائر و خارجها بالتحديد على التراب الفرنسي و هذا الكفاح جاء كرد فعل على السياسة

[1] – المجاهد، عدد 69، 17 سبتمبر 1958 ، ص، 04.

[2] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص، 453.

[3] – العربي الزبيري ، كتاب مرجعي ، الرجع السابق ، ص ، 453.

الفرنسية المطبقة في الجزائر تأثر الثورة على السياسة الفرنسية و تولي سقوط حكومتها الواحدة تلوى الأخرى [1]

التطورات التي حدثت في الدول العربية مع تطور النظرة الوطنية الجزائرية بأن عدم الإحراز على الاستقلال التام يحرمهم من تحقيق الثورة الاجتماعية.

كذلك نجاح الثورة العراقية 14 جويلية 1958 التي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل نوري السعيد و موقف العراق الايجابي من الثورة الجزائرية .

كل هذه الظروف سواء كانت داخلية أو خارجية هي التي أملت على قيادة الثورة في لجنة التنسيق و التنفيذ و الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية لتسيير شؤون البلاد في الخارج و الداخل لمواجهة المناورات الفرنسية اتجاه القضية الجزائرية.[2]

ثالثا أهداف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ما يمكننا الإشارة إليه في هذا المطلب أن الحكومة المؤقتة أنشأت من أجل تحقيق أهداف محددة ، و هي التي سنتحدث عنها لاحقا انطلاقا مما ورد في الأرشيف لخاص لهذا الجهاز السياسي الثوري سواء من خلال التصريح الرسمي للتأسيس أو من خلا تقارير أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ، و تقارير اللجنة المكلفة بدراسة ملف إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة .

1- على الصعيد الداخلي :

- محاولة حل مشكلة القيادة، بتحقيق نوع من الانسجام و الوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق و التنفيذ، حيث يقول فرحات عباس : بأن الهدف من إنشاء هذه الحكومة هو

[1] - عمر سعد الله ، الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الانساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ع14، الجزائر ، 2006 ، ص، 74.

[2] - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، ص، 125.

إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين القيادات داخل الثورة و التخلص من الصراع بين السياسيين و العسكريين. [1]

– و بالحديث عن الجانب العسكري فيعتبر مشكل جانب الأسلحة أكثر ما عانت منه الثورة خلال سنة 1958 خاصة بعد إقامة الاستعمار الفرنسي لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية و الجزائرية المغربية ، أصبح من الصعب إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني ، لذلك فان أول هدف عسكري مبرمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح و تقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني،[2] و دعم قدرات الشعب النضالية ماليا و ماديا خاصة و إعادة زرع روح الأمل و التفاعل لدى فئات الشعب الجزائري الطامعة إلى إعلان حكومة وطنية ، تواصل الثورة من أجل الحصول على المزيد من الدعم الدولي،[3] و تحقيق الاستقلال و إبداء صوتها في وسط عالمي.

– كان الهدف من تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مواجهة سياسة الجمهورية الخامسة و الرد على مخططات ديغول السياسية و على مزاعمه القائلة بأنه لا يوجد من يتفاوض معه و لا من يمثل الشعب الجزائر .[4]

" و يتضح أيضا في الرسالة التي و جهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر و التي جاء فيها : أن تشكيل هذه الحكومة ... في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي لقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام ، و أخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر الحالي حول الدستور الفرنسي

---

[1] – محمد عربي زبيري، مرجع سابق، ص،101–102.

[2] – عمر بوضرية، مرجع سابق ، ص، 38.

[3] –محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة ،الجزائر، ص، 492.

[4] – سعد طاعة، لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، العدد9، ديسمبر، ص، 325.

الجديد ... و تضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسة في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية."[1]

وقد تركز الهدف من تأسيس الحكومة المؤقتة من أجل تدعيم وسائل الدعاية الإعلامية الفورية التي وضعها مؤتمر الصومام الخاص بالصحافة المكتوبة، لبعث الوجود الرسمي الجزائري الذي اغتصب منذ جويلية 1830.[2]

2- على الصعيد الخارجي :

ظهرت الحكومة الجزائرية المؤقتة في ظروف صعبة بالنسبة للثورة الجزائرية لذلك تجد الأبعاد الدبلوماسية و الدولية عموما احتلت قسما هاما من أهدافها المسيطرة التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- إقناع فرحات عباس لكريم بلقاسم بضرورة تشكيل حكومة موسعة لتحل محل لجنة – ت.ت، التي فقدت كثيرا من مصداقيتها و عدم قدرتها على الانسجام في العمل و خاصة بعد تورط أعضائها في وضع حد لنشاطات عبان رمضان [3] .

- الدخول إلى الساحة الدولية بوجه جديد بعد فترة طويلة من التردد [4] ، إرغام فرنسا على التفاوض مع الحكومة المؤقتة. ج.ج.[5]

- إضفاء طابع الاعتزال على قيادة الثورة الجزائرية بصفة عامة و التعبير من خلال شخصية رئيس الحكومة عن الرغبة في السلم و التفاوض .

---

[1] – زغيدي محمد لحسن ، مرجع سابق، ص،190.

[2] – لعوج نصر الدين، مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار و مصير الثورة الجزائرية، المجلة الناصرية للدرسات الاجتماعية و التاريخية، عدد9 – 01 جوان 2018، ص، 990.

[3] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 475.

[4] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق،ص،442.

[5] – الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للج . ج، المرجع السابق، ص،12.

– استجابة لرغبة الأشقاء في تونس و المغرب خاصة الذين كانوا يحبذون إبراز شخصية وطنية لها وزنها داخل الجزائر وخارجها [1]

– وقد كان الهدف الرئيسي للح.م. تحقيق الاستقلال وإعطاء الأمة الجزائرية وضع قانوني الذي تستحقه ونقل الثورة إلى الخارج وتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية و محاربة المشاريع السياسية الاقتصادية، ولحسب دعم وتأييد الدول . [2]

– تقديم خطوة أخرى سياسية لثورة، بتأسيس ح.م.ج.ج في المنفر لتكون أداة للمفاوضات المقبلة مع الحكومة الفرنسية، وتحقيق التأييد و الاعتراف بها كممثل شرعي للدولة الجزائرية.[3]

– محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك المتمثل في الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي و المعسكر الرأس مالي بزعامة الولاية المتحدة الأمريكية، دون تبعية الجزائر إي من المعسكرين بمعنى الاستفادة من الدعم المادي و الدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري .

– الاعتراف بالحكومة المؤقتة ولو ضمنيا في المؤسسة العالمية وهذا ما حدث فعلا عندما استطاع الوفد الجزائري عرض القضية الجزائرية و للمرة الرابعة في الدورة الثالثة عشر في هيئة الأمم المتحدة.

– سعي جبهة التحرير الوطني لتحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، وذلك بتعويضها بمؤسسات ثورية بديلة لبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي [4] ، حيث يقول كريم بلقاسم:

---

[1] – محمد عباس ،نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص، 443.

[2] –mohamed harbi, opcit ,page, 192.

[3] – يحي بوعزيز، مجلة الأصالة، مجلة ثقافية شهرية، عدد73–74، السنة الثامنة، سبتمبر أكتوبر، 1979، ص، 34.

[4] – محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص، 104.

امجد يوم في ثورتنا بعد الفاتح من نوفمبر 1954 ... هو تتويج لإحداث و انتصارات على فرنسا، أن تقدر نتائجها أحسن تقرير... وهو تجسيد لوجود الأمة الجزائرية [1] .

تحقيق اتصال فصلي مع قادة الدول الشقيقة وتحقيق برنامج الاستقلالية الذي ندد به بيان أول نوفمبر منذ اندلاع الثورة ودحض الدعاية التي تطلقها الحكومة الفرنسية ودبلوماسيتها على إن الثورة الجزائرية هيا عصيان مصطنع مدبر من الخارج.[2]

– كما وجهت الحكومة المؤقتة نداء تبرز فيه هدفها بقولها : أيها الجيش الوطني المظفر أوجه إليك تهنئة الحكومة المؤقتة على نضالك القوي، وأنت أيها الشعب الجزائري ، تسجل لك حكومتك الوطنية شكرها على تأيدك الشامل للجيش الوطني وان الحرب يمكن أن تستمر طويلا ولكن هدفنا الذي مات من اجله 900 ألف من أبناء الشعب وضحوا في سبيله هذا الهدف لابد أن نصل إليه وهو تحقيق الاستقلال [3] .

المبحث الثاني : تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

إن الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19 سبتمبر 1959 سبقته خطوات ومراحل كانت ثمرتها نضج الفكرة، ثم العمل على تجسيدها.

أولا : فكرت تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

اقترن تأسيس حكومة مؤقتة منذ الوهلة، بفكرة تطور الثورة الجزائري تطورا حاسما على طريق النصر وسعى إلى استعادة السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال، حيث ظهرت عبارة (حكومة

---

[1] – المجاهد، هذه هي الأسس التي ترتكز عليها سياسة الحكومة ، العدد 30، 10 أكتوبر 1958، ص، 7.

[2] – عبد المجيد بالخروبي ، ميلاد الجمهورية الجزائرية و الاعتراف بها، ت العربي بونيون، موفم للنشر، ص، 116.

[3] – سعد طاعة، لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية ، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات للمجمع و التاريخ ، ع 09، ديسمبر 2014، ص، 223.

مؤقتة)، لأول مرة في رسالة وجهها عبان رمضان إلى محمد خيضر مسؤول الشؤون السياسية في الوفد الخارجي في 08 اكتوبر 1955 وذلك في اطار الحديث عن شروط التسوية السلمية للمشكلة الجزائرية ومنها إجراء مفاوضات بين الحكومة الفرنسية و الحكومة الجزائرية المؤقتة، المؤلفة من ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري. [1]

كما ذكرى محمد خيضر في 15 فبراير موضوع الحكومة المؤقتة في مؤتمر صحفي كمجرد احتمال وفي التقرير السياسي كمجرد اقتراح، وهنا وجهة عبان رمضان تنبيه أن تشكيلها يجب أن يكون بالجزائر آو لا يكون، وفي رسالة أيضا أشار فيها خيضر إلى بن خدة بتاريخ 16 أوت 1956 ضرورة تشكيل حكومة مؤقتة كمسألة مستعجلة لأنه بدون هذه الأخيرة ستضل جبهة التحرير في نظر الرأي العام الدولي مجرد حركة، تمرد. [2]

وقد اعتبر مؤتمر الصومام تشكيل الحكومة المؤقتة ضمن المهام المخولة لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني التي ستسعى للإعلان عنها متى توفرت الظروف، ويضيف المناضل رضا ملك أن فكرت الإعلان عنها كانت موجودة قبل مجيء ديغول بكثير، إلا أن الظروف المحلية والدولية لم تكن متاحة لتشكيل حكومة مؤقتة. [3]

في عام 1957 طرحت فكرت تأسيس حكومة مؤقتة بصورة جدية حيث دافع عن هذه المسألة العقيد اوعمران عمار في تقريره الذي قدمه للجنة التنسيق و التنفيذ في 17 افريل 1957، حول ضرورة تشكيل حكومة تستطيع بواسطتها دعم الاتصالات بالحكومة الأجنبية، والحصول على الدعم المادي و المعنوي في المحافل الدولية. [4]

---

[1] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص، 151.

[2] – المرجع نفسه، ص، 152.

[3] – الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة ، المرجع السابق، ص، 10.

[4] – علي زغون، المرجع السابق،ص ،43.

وقد اتخذ المجلس الوطنية للثورة الجزائرية بتاريخ 27 أوت 1957 قرار فوض فيه إلى لجنة التنسيق و التنفيذ بتشكيلة حكومة جزائرية حينما تحين الظروف، ثم جاء مؤتمر طنجة في افريل 1958 طرح لنقاش فكرت تأسيس حكومة مؤقتة على الصعيد المغاربي [1]

وقد كان لظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك تأثير كبير في التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة موضوع تشكيل حكومة مؤقتة بجدية، خاصة بعد إعلان مقتل عبان رمضان مطلع سنة 1958 وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق و التنفيذ، وقد أعلن فرحات عباس عند اجتماعه بجان لكوتول بسويسرا في 08 فيفري 1958بأن الحكومة المؤقتة قيد الدراسة، وفي هذا الإطار أعلنت لج.ت.ت في 04 افريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة ،وقد أسست لج.ت.ت لجنة لدراسة فكرت إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل السادة أعمر أوعمران، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس، وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958[2] ، وقد أفضت هذه الاستشارات و التقارير يوم 06 سبتمبر على ضرورة تأسيس حكومة م.ج.ج نظرا لظروف داخلية و خارجية ملائمة تتمثل في اقتراب موعد الاستفتاء في فرنسا وفي الجزائر حول دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية، وأضافت أيضا إلى أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة أكدت أن تشكيل حكومة جزائرية سيحول دون مفاوضات محتملة، وفسرت ذلك بأنه محاولة من السلطات الفرنسية للحيلولة دون مضاعفات وسائل العمل الدبلوماسي للجبهة الدولية توقعت اللجنة بدفع تشكيل اللجنة ان العدو سيحدث تصرفات انفعالية ستعود بالفائدة على القضية الجزائرية. [3]

[1] – محمد بجاوي، المرجع السابق،ص، 105.

[2] – محمد بوضرية، المرجع السابق، ص، 42.

[3] – صالح بلحاج، المرجع السابق، ص، 455.

ثانيا: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم استنتاجاتها إلى لجنة التنسيق و التنفيذ في شكل تقرير مفصل و التي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة، اتخذت لجنة التنسيق و التنفيذ في اجتماعها يوم 09 سبتمبر 1958 قرار تشكيل حكومة دون القيام باستشارة الداخل و لا استدعاء المجلس الوطني بعد ذلك انطلقت عملية اختيار الأعضاء و استغرقت أسبوعا كاملا يوم 17 سبتمبر، على اثر اجتماع لجنة التنسيق دام ثلاثة أيام في مبنى الجبهة بالقاهرة أعلن مهري للحاضرين أن لجنة التنسيق و التنفيذ قد حلت رسميا. و قدم تشكيلة الحكومة الجديدة التي خلفتها، وقد تمت تحضير في سرية تامة، و قد تقرر أن يخصص اليوم التالي لإطلاع الدول العربية على الأمر لأن الحكومة المقبلة بحاجة إلى اعترافات، يوم 18 سبتمبر، أرسل إلى كل دولة عربية وفد لإطلاع رئيسها على تشكيل الحكومة التي سيعلن عنها رسميا أمام العالم في يوم الغد. [1]

يوم 19 سبتمبر أعلن فرحات عباس في حفل رسمي في القاهرة على الساعة الواحدة بعد الظهر و بحضور رجال الصحافة و مختلف ممثلي و وكالات الصحف الأجنبية[2] ، و تولى فرحات عباس باعتباره رئيس الحكومة تلاوة بيان التأسيس، علما أنه بصورة متزامنة مع كريم و محمود شريف اللذين قاما بالعمل نفسه في ندوة صحفية بتونس، وقد تم تسجيل أولى الإعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل، من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية ثم ليبيا ثم دولة باكستان.[3]

---

[1] – محمد عباس ، المرجع السابق، ص، 151 .

– أنظر ملحق رقم 14 صورة لأعضاء الحكومة المؤقتة .

[2] – ميلود سيهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة جيش التحرير الوطني ، (سبتمبر 1958– مارس 1962) مذكرة لنيل شهادة الماجستير للتاريخ الحديث و المعاصر ، تخصص الثورة الجزائرية 1954–1962 ، جامعة وهران 2010–2011.

– أنظر الملحق رقم 15 عنوانه أول تصريح للحكومة المؤقتة عن منهاجها السياسي .

[3] – الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة ، مرجع سابق، ص، 15.

ويقول المجاهد ضويفية "محمد شريف"، أننا تلقينا نبأ تشكيل الحكومة المؤقتة من الراديو من إذاعة العراق على لسان يوسف سباعي و إذاعة تونس على لسان منير شمة.[1]

ضمنت الحكومة المشكلة 19 عضوا، 16 وزيرا و 3 كتاب دولة مقيمين بالداخل، حيث أن الحكومة المؤقتة في تشكيلتها الأولى ضمت كل التوجهات السياسية من العلماء و المركزيين و أعضاء UDMA، و الوحيد الذي أبعد منها العقيد أوعمران، حيث تم إبعاده بسبب الانتقادات التي وجهها لهم سابقا، دون أن يدافع عنه رفيق دربه في الجبال منذ سنة 1947 كريم بلقاسم.

حيث أنه في بداية الأمر وقع خلاف حول تولي الرئاسة فقد ظهر اسمين هما فرحات عباس و الدكتور لمين دباغين و كان يجب اختيار واحد منهما، فبعد نقاشات طويلة اختير اسم فرحات عباس المعروف باعتداله و ثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة.[2]

وقد كانت أول واجبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتمثل في الإشادة بالشعب الجزائري الشهيد الذي تعرض لأشد المحن في سبيل ميلاد جمهورية جزائرية مستقلة، فكانت المهمة الرئيسية لميلاد هذه الحكومة هو تحقيق الإستقلال الوطني[3]، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي وجهتها غداة تشكيلها للرئيس-جمال عبد الناصر[4]- و التي جاء فيها: " إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ، الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت

---

[1] – ضوايفية الشريف، مقابلة بتاريخ 2020/02/23 تبسة 10:30.

– أنظر الملحق 11 صورة لقائد ضوايفية الشريف و هو يحمل جريدة المجاهد لعدد المنشور فيه الصورة لأعضاء الحكومة المؤقتة.

[2] – حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص، 194.

[3] – سعد طاعة، مجلة المواقف و البحوث و الدراسات ، المرجع السابق، ص، 327.

[4] – ولد بالاسكندرية في عام 1919 تخرج من الكلية الحربية 1938 التحق بالكتيبة الثالثة بنادق قام بإنشاء السد العالي على نهر النيل و أسس منظمة عدم الانحياز ...الخ، أنظر: مجلة افريقيا قارتنا عدد 06 -2013 ص 1 و 2.

سياسة الاندماج التام..." أضافت أيضا أن تشكيل هذه الحكومة سيكون ولا ريب عاملا من أهم العوامل التي تساعد على إيجاد حل سلمي عادل للقضية الجزائرية و تضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا.[1]

ثالثا: التشكيلات الثلاثة للحكومة المؤقتة

1- تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى للجزائر

لقد تشكلت الحكومة المؤقتة الأولى من:

السيد فرحات عباس رئيس الحكومة، كريم بلقاسم نائب رئيس وزير القوات المسلحة، أحمد بن بلة نائب الرئيس، حسين آيت أحمد و رابح بيطاط و محمد بوضياف و السعدي محمدي وزراء دولة، عبد الله لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة و المخابرات، عبد الحميد مهري وزير شؤون المغرب العربي، أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية و المالية، محمد يزيد وزير الأخبار، بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية، محمد الأمين دباغين وزير الشؤون الخارجية، محمود الشريف وزير السلاح و التموين، الأمين خان و عمر الصديق و مصطفى اصطنبولي كتاب دولة.[2]

و قد كانت الحكومة المؤقتة مسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و تبدأ مهامها مباشرة يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة حسب توقيت الجزائر[3]

---

[1] – أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص، 584.

[2] – المجاهد، ع1، 1958/09/19، ص ، 3.

[3] – المصدر نفسه ، ص، 3.

2- الحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية 18 جوان 1960

وكانت تشكيلة هذه الحكومة كالآتي :

السيد فرحات عباس رئيس الحكومة، كريم بلقاسم نائب للرئيس و وزير للشؤون، أحمد بن بلة نائب رئيس، حسين آيت أحمد و رابح بيطاط و محمد بوضياف و السعدي محمدي وزراء دولة، عبد الله لخضر بن طوبال وزير الخارجية، عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و الاتصالات العامة، أحمد فرنسيس وزير الاتصال المالية، عبد الحميد مهري الشؤون الاجتماعية و الثقافية، أحمد يزيد وزير الإعلام. [1]

و نلاحظ تقلص الوزراء في الحكومة الثانية من 18 إلى 12 وزارة، و دامت مدة هذه الحكومة من 18 جوان إلى غاية 8 أوت 1961، و التي تلخصت مهامها في تعزيز نشاط جيش الجبهة و تعبئة الجماهير الجزائرية، بالإضافة إلى تمديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز للحصول على الإعانات السياسية و الدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي الفرنسي و قد ضبط المجلس الوطني للثورة، المحتوى الديمقراطي لكفاح الشعب و قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة و تعويضها باللجنة الوزارية للحرب التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال، و قامت بتعيين قيادة الأركان العامة تحت تصرف اللجنة الوزارية للحرب و التي تشكلت من هواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي.[2]

[1] – مجلة الذاكرة، التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة، ملف خاص، وثائق ملف المتحف الوطني للمجاهد ، ع3 ، 1998، ص، 234.

[2] – عمار بوحوش، المرجع السابق، ص، 586.

3 – الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة سبتمبر 1961م

انتقلت فيها رئاسة الحكومة إلى السيد يوسف بن خدة و كانت تشكيلتها كالآتي:

السيد يوسف بن خدة رئيس الحكومة، كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية، حسين آيت أحمد عبد الله بن طوبال و السعدي محمدي و محمد خيضر و رابح بيطاط وزراء المالية، عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و المواصلات، سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية، محمد يزيد وزير الإعلام. [1]

واصلت هاته الحكومة التي يترأسها يوسف بن خدة المفاوضات التي بدأتها حكومة فرحات عباس إلى غاية استقلال الجزائر و إعلان بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة يوم 18 مارس 1962م على إيقاف القتال على الساعة التاسعة ليلا يوم 19 مارس 1962م في كافة أرجاء التراب الوطني و إصدار أمر لأفراد جيش التحرير الوطني بوقف جل العمليات العسكرية في كامل التراب الوطني. [2]

---

[1] – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص، 120.

[2] – عامر زخيلة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962–1980 الجزائر 1993، ص، 80.

–أنظر الملحق: رقم 12 عنوانه تشكيلات الحكومة المؤقتة الثلاث .

المبحث الثالث: المواقف من تأسيس الحكومة المؤقتة

أولا: موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة

إن تأسيس الحكومة المؤقتة كان تلبية للمطالب المستعجلة لكل من الشعب الجزائري و كذلك جيش التحرير الوطني، وكان هذا ما أشار إليه السيد فرحات عباس من خلال تقرير السياسة العامة و تقرير الوضعية العسكرية التي أقر بأن إعلانها بعث حماسا لدى الشعب الجزائري، ولدي جيش التحرير الوطني الذي كثف من عملياته العسكرية.

وقد ذكر أيضا العقيد علي كافي رغم معارضته لقرار التأسيس، حيث قال: " رغم المآخذ في التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبحثا للدولة الجزائرية و انتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس و فرحة، إذا للمرة الأولى منذ 1830م تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده و بدم آبائه".

كما اعتبره كريم بلقاسم أمجد يوم بعد يوم الفاتح من نوفمبر، و بأنه تاريخ وطننا سجلته الجزائر، و بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد حصلت الثقة لجيش التحرير الوطني من كل ناحية.[1]

كما وصف السيد فرحات عباس جيش التحرير الوطني، حيث يقول بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة: "دخل جيش التحرير في نشاط جديد فقام بنصب الكمائن و خوض الاشتباكات في كل التراب الوطني".[2]

رغم كل هذا التأييد الذي يتضح من خلاله الآراء السابقة من طرف الشعب و كذلك جبهة التحرير الوطني الذي عبر عنه حماسه خلال تصعيد عملياته العسكرية إلا أننا لا يمكننا إخفاء

[1] – عمر بوضرية ، المرجع السابق، ص، 50.

[2] – محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي... ، المرجع السابق، ص، 110.

حقيقة بأن هناك من عارض الطريقة التي أصدر بها قرار التأسيس، و هناك أيضا من يرفض الهيئة الجديدة ليس لذاتها، و إنما بسبب أنها تحت رئاسة.[1]

رجل التحق بالثورة متأخر بعد إقلاعه بالإضافة إلى كونها أداة لسيطرة الخارج على الداخل حيث يعد هذا الإجراء تأكيد الاستقرار القيادة السياسية لجبهة الخارج، وبالتالي تكوين أولوية الخارج على الداخل.

وقد صرح سعد دحلب،[2] وزير خارجية الحكومة المؤقتة انه بتشكيل الحكومة كان كريم بلقاسم يريد تولي الرئاسة، ولكن المجلس الوطني للثورة فضل إعطاء فرحات عباس الرئاسة بحكم كفائته وتجربته في الميدان السياسي. [3]

وتجد أولى مؤشرات رفض بعض قيادات الداخل لهذه الهيئة السياسية الجديدة ما يعرف بمؤامرة محمد لعموري .[4] ولتي اعتبرت محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى: الأوراس النمامشة و القاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و التي باءت بالفشل .

ورغم كل ذلك وباستثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة لمحمد لعموري فإن قادة الداخل لم يخرجوا في رفضهم لميلاد الحكومة الجديدة المؤقتة عن الإطار القانوني و المقبول حيث

---

[1] – محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي، المرجع السابق،ص ،111.

[2] – ولد سعد دحلب بقصر الشلالة 1918 و توفي 2000/12/16 ناضل في حزب الشعب و التحق 1954 بحرب الجبهة عند اندلاع ثورة 01 نوفمبر و عين 1956 من قبل مؤتمر الصومام كعضو في المجلس الوطني و في لجنة تنفيذ و تنسيق و كان عضو في مختلف تشكيلات الحكومة المؤقتة أنظر كتاب سعد دحب مهمة متجرة من أجل الاستقلال ، مرجع سابق،ص 110 ، أنظر أيضا في كتاب حميد عبد القادر ، المرجع السابق، ص، 289.

[3] – بن فليس ، المرجع السابق،ص، 81.

[4] – مؤامرة العموري أو حركة العموري و في محاولة انقلابية للإطاحة بالحكومة الجزائرية المؤقتة أنظر : حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص، 197.

اضطروا قبولها ، وقد ذكر علي كافي في هذا السياق قائلا : "حتى لا نزيد في شرح الثورة ونكرس فصل الداخل عن الخارج".[1]

من خلال الآراء السابقة لأبرز مسؤولي الحكومة المؤقتة و القيادة من الداخل ندرك مدى تأييد الشعبي من تأسيس الحكومة المؤقتة فالظروف التي قامت فيها هذه الأخيرة تكتسي أهمية خاصة نسبة للمجاهدين، خاصة بعد المشاكل التي حلت بالولاية الثالثة. [2]

بعد أن تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة حتى كانت الفرحة والابتهاج تقرأ وتلاحظ على وجوه المجاهدين والمسبلين و المواطنين بصفة عامة. فقد كانت أملا يحلم به الشعب الجزائري وبتحقيقه أصبح الشعب يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب يوم النصر الحاسم على المستعمر. [3]

وقد أفادنا المجاهد ضوايفية [4] محمد شريف حول موقف المجاهدين بما يلي انه تم سماع تشكيل الحكومة المؤقتة في مذياع خاص به في المساء في إذاعة العراق على لسان يوسف سباعي وإذاعة تونس بصوت منير شمة، كانت الفرحة ظاهرة في وجوه المجاهدين خاصة بعد لفظ لكلمة التهنئة من القائد صالح العبيد المعروف (لندوشي): مبروك علينا تشكلت الحكومة المؤقتة فقام المجاهدين بضرب البارود احتفالا بهذه المناسبة ، وأضاف أيضا قائلا : "أننا سمعنا من خلال الراديو إحتفلات عارمة داخل وخارج الوطن تمثلت في الدول العربية الشقيقة

---

[1] – بوعلام بن حمودة ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية ، دار النعمان للطباعة و النشر و التوزيع 2012، ص، 316.

[2] – عبد العزيز و علي أحداث و وقائع في ثورة التحرير بالولاية الثالثة ، ت عبد الحفيظ أمقران حسين ، دار الجزائر للكتب ص، 261.

[3] – زغيدي محمد الحسني ، المرجع السابق، ص، 193.

[4] – ضوايفية محمد الشريف ، أمين الولاية لوزير المجاهدين مواليد 1937/10/27 قائد الفصيلة الأولى .

وحتى المغتربين في فرنسا واللذين قاموا بضرب البارود وقتل جماعة من عملاء فرنسيين، ولم تخلو الفرحة من التوقف هنا فقط بل ضمت حتى المساجين."[1]

من 20 إلى 22 جاءتنا تعليمة بصفة رسمية للمحافظ السياسي لمنطقة الخامسة انه تم تشكيل حكومة مؤقتة تكسب دعم المادي ودبلوماسي من دول العالم وبعث دولة جديدة لتحقيق الاستقلال مع التحذير من رمي السلاح .[2]

بعد بضعة أشهر عاشت الحكومة المؤقتة مشاكل بين أعضائها و بين الولايات التي عاتبتها على قلة اهتمامها بالداخل و على نقص فاعلية قيادة العمليات العسكرية بالحدود الشرقية و الغربية ، تم ثأر خلاف شخصي بين فرحات عباس و الأمين دباغين يوم 15 مارس 1959م اضطر فرحات عباس إلى أن يمنح الحكومة المؤقتة عطلة و يكلف كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال بتحضير الاجتماع الذي عرف باجتماع العقداء العشرة[3].

ذكر بن يوسف بن خدة في كتابه عن أزمة صيف 1962م نص الرسالة التي وجهها فرحات عباس إلى المسؤولين و التي يقول فيها على الخصوص: " إن الحكومة مشلولة بسبب انعدام التحكم من طرف المجلس الوطني للثورة التحريرية الذي طعن في تشكيلته" فيطلب من المسؤولين أن يجتمعوا لتعيين مجلس يرضي الجميع فيتلقى الاستقالة الجماعية للحكومة و يعين حكومة أخرى تحضر إستراتيجية جديدة للثورة في الميادين السياسية و العسكرية و الدبلوماسية وقد كلف بلقاسم وزير القوات المسلحة بتتبع الرسالة و يجمع المدعوين، أمضيت الرسالة يوم 10 جويلية 1959 من طرف كل الوزراء باستثناء الأمين دباغين المستقيل و الوزراء المتعلقين.

---

[1] – ضوايفية محمد الشريف، مقابلة مع المجاهد، 2020/02/23، تبسة ، 10:00.

– أنظر ملحق رقم 13 ، عنوانه صورة لمجاهدين بجبل الحازه على الحدود .

[2] – مقابلة مع مجاهد ، ضوايفية محمد الشريف .

[3] – عمر بوضرية ، المرجع السابق، ص، 55 .

و يقول سعد دحلب وزير الخارجية أنه بتشكيل الحكومة المؤقتة الثانية كان يريد كريم بلقاسم تولى الرئاسة و لكن المجلس الوطني لثورة فضل إعطاءها لفرحات عباس بحكم كفاءته و خبرته في الميدان السياسي[1].

ويروي أيضا علي كافي قائد الولاية الثالثة أنه اتهم في أحد الاجتماعات كريم بلقاسم بطموحه إلى بسط سلطته على كل دواليب الثورة، وقد نال علي كافي تضمن العقداء الآخرين بعد أخذ و رد ، توصل الاجتماع إلى إدخال تغييرات على تشكيلة المجلس الوطني للثورة و إلى أعمال تحضيرية لاجتماع طرابلس فاجتمع لمجلس الوطني في طرابلس من 10 ديسمبر 1959م الى 20 يناير 1960م. [2]

[1] - بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص، 317.
[2] - علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962/1946، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ص، 226.

ثانيا: موقف فرنسا من تأسيس الحكومة المؤقتة

يظهر موقف الاستعمار الفرنسي من تأسيس الحكومة المؤقتة من خلال ما أدلت به حكومة الإدارة الفرنسية أن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعتبره عمل عدائي حيث أبلغت جميع الدول أنها ستعتبر الاعتراف بالحكومة المؤقتة عملا غير ودي .[1]

وقد قدم الجنرال ديغول في مؤتمر الصحفيين 23 اكتوبر 1958 ما سماه بسلام الشجعان التي طلب فيه من رجال المقاومة في الداخل أن يضعوا السلاح ويرفعوا العلم الأبيض كما طلب إلى القيادة الخارجية لجبهة التحرير الوطني أن ترسل ممثلين عنها إلى باريس لتحاور، وقد أدركت حكومة المؤقتة أن هذا الاقتراح يقسم جبهة التحرير إلى داخل و الخارج و أنا نوايا فرنسا ظاهرة في سياسية جديدة لدحض الثورة ،[2] تتمثل في إبقاء الجزائر فرنسية تحت ستار الاعتراف بالشخصية الجزائرية و استسلام الثوار المكافحين باسم سلم الشجعان ويطلق المسجونين لاستخدامهم كجواسيس على الحركة الوطنية ، فرغم محاولة ديغول كسب رأي العام العالمي بهذه المظاهر البراقة في ظاهرها والخادعة في باطنها ولكن الشعب الجزائري لم ينخدع . لأن المعارك التي خاضها قرابة أربع سنوات ونصف أنضجته فأصبح يميز جيدا بين حقيقة ديغول التي تشجع على الحرب وتعمل على استمرارها ، ومظهر ديغول الذي يلوح بالسلم ويتحدث عنه و لكنه لا يسعى إليه مباشرة و بجدية .[3]

وقد اعتبر أيضا تأسيس الحكومة المؤقتة ضربة قوية للاستعمار الفرنسي حيث جاءت في ظروف كانت فيه الحكومة الفرنسية على رأسها ديغول على دمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا وتحقيق ما لم تحققه الحكومات السابقة بالأساليب العسكرية[4] .

---

[1] – سعد طاعة، المرجع السابق، ص، 326.

[2] – سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص، 108.

[3] – المجاهد، مناورة المفاهمات بعد مناورة الانتصار، العدد 43، 01 جوان 1959، ص، 5.

[4] – زغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق، ص، 193.

وقد القى ديغول في خطابه في 03 أكتوبر 1958 يتحدث فيه عن تنمية الاقتصادية مدتها خمس سنوات الهادفة إلى إنشاء – مشروع قسنطينة –[1]، الذي أضاف في خطابه أن هذا المشروع إصلاحي قائم على مصالح جزائرية اقتصادية . لكن واقعه هو إتاحة بقاء الوجود الفرنسي في الجزائر عن طريق الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية الخادعة كما ظهر موقف الاستعمار من خلال الرسالة التي وجهت من قبل رئيس الحكومة إلى الجنرال سالات تطالبه بإجراء انتخابات حرة تسمح بتعبير عن كل الاتجاهات دون استبعاد لأحد ودون تدخل من قبل الإدارة أو الجيش، و التي جاءت نتائجها هذه الأخيرة في أواخر شهر أكتوبر لتعطي أكثر ساحقة لأنصار دمج الجزائر فرنسية وكانت هذه النتيجة التي أكدتها فيما بعد نتائج الإنتخابات البلدية في شهر أفريل، وكذلك انطبق نفس الشيء في انتخابات الشيوخ في شهر ماي 1959[2].

و يظهر أيضا عداء فرنسا و موقفها الرافض لتأسيس الحكومة المؤقتة و دخول في مفاوضات سلمية من خلال المعارك العنيفة التي قامت بين وحدات الولاية الثالثة، ووحدات الجيش الفرنسي في إطار ما سمي بـ"عملية برومير"[3] التي قادها الجنرال فور، أواخر أكتوبر و خلال شهر نوفمبر ، بالإضافة إلى الهجمات التي ازدادت على منطقة القبائل لدى اقتراب موعد الانتخابات التشريعية[4]

---

[1] – مشروع في ظاهرة يمنح 400 ألف فرصة عمل جديدة و تساوي الأجور و تأمين المدارس و توزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين الفقراء و بناء 200 ألف مسكن جديد لكن واقعة يمس بالملكية العقارية و يؤذي مصالح الطبقة الزراعية المستعمرة .

[2] – سليمان الشيخ ، المرجع السابق ، ص، 108.

[3] – شن الجيش الفرنسي هذه العملية العسكرية الضخمة يوم 15 أكتوبر 1958 ، بقيادة الجنرال فول على رأس 35 ألف جندي و مئات العربات العسكرية و بمقتبله و الحوامات و ذلك بعد يومين من إعلان مشروع قسنطينة الاقتصادي مما يدل على أنه للتعمية فقط و ليس لمعالجة و إصلاح أوضاع الجزائريين و قد دامت هذه العملية إلى يوم 27 من نفس الشهر و استهدفت القضاء على مراكز قيادة الولاية الثالثة بجبل أكفادوا ، أنظر : علي صلابي، وسائل فرنسا في مصادرة حرية الشعوب و استغلالها ... ثورة الشعب الجزائري نموذجا ، http://www.hadathpost.com 2020/02/18.

[4] – سلمان الشيخ ، مرجع سابق، ص، 110.

وكما صرح "موريس فيوليت[1]" انه لا تملك الحكومة الجزائرية حق الاعتراف بها، و أنه ليس هناك دولة جزائرية و أن الجيش الفرنسي ليس جيشا مستعمرا، و أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تألفت في أرض أجنبية في "القاهرة" و هذا يستدعي رفضها و عدم قبولها و أنه لابد لها أن تثبت فعاليتها في حكم الأرض التي تسيطر عليها فإذا أكدت جبهة التحرير الوطني أنها تمثل الشعب ، فإن فرنسا ترد على ذلك بنتائج استفتاء 1958 حيث حصلت على 96% من مجموع الأصوات.[2]

و بناء على ما تم ذكره فإن فرنسا موقفها العدائي كان واضحا و أن اعترافها بالحكومة المؤقتة ماهي إلا اعترافات بقانونيتها فقط. لكن في ظاهر الأمر فهيا تسعى جاهدا لدحض الثورة وجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ،[3] ففرنسا لم تستلم عند إعلان الحكومة الوطنية الجديدة بل زادها ذلك طغيانا وعناد .[4]

[1] – رجل دول سياسي ، من مواليد 1870/09/03 عين عضو في حكومة الجبهة الشعبية و مختص في شؤون الجزائرية و هو صاحب مشروع بلوم بوليت الذي أطلق على اسمه، أنظر : محمد عبد الغني جاسر موسوعة مشاهير و عظماء و شخصيات من التاريخ ، المرجع السابق، ص 26.

[2] – محمد بجاوي، الثورة و القانون 1960–1961 م بيير كوت ، ت علي الخش ، دار الرائد للكتاب ، ط1، 1961 ، ص، 149.

[3] – المرجع نفسه، ص، 150.

[4] – الهادي ابراهيم المشيرقي ، قصتي مع ثورة المليون شهيد ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، دار الأمة ، ص، 305.

ثالثا: موقف تونس من تأسيس الحكومة المؤقتة

جاء الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 [1] كرد فعل على سياسة الإدماج التي جاء بها ديغول منذ توليه الحكم اثر انقلاب 13 ماي 1958 ورأت الحكومة التونسية أن هذا القرار يخدم القضية الجزائرية يفند الحجج الفرنسية القائلة بعدم وجود هيئة تنفيذية تمثل الشعب الجزائري يمكن تفاوض معها، وبالرغم من أنها كانت متخوفة في وقت سابق [2] من الاعتراف بها إذ أن هذا الاعتراف من شأنه أن يعكر صفوا العلاقات التونسية الفرنسية خاصة وأنها بلد حديث الإستقلال وقليل الثروات، إلا أنها أكدت هذه المرة وقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الإستقلال ،[3]حيث بعد إعلان نبأ تأسيس الحكومة المؤقتة في كل من القاهرة وتونس وحتى المغرب الأقصى في نفس الوقت على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر، ليأتي اعتراف رسمي لتونس بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الساعة 9 ونصف مساء وبتأييد تام من الشعب التونسي، وقدمت لها كل التسهيلات بشأن استقرارها بالعاصمة التونسية .[4]

وقد صرح بورقيبة بأن الحرب لا تستطيع أن تقرب وجهات النظر أو الوصول إلى حل ...وأن قبول حق تقرير لمصير يعد خطوة هامة بالنسبة للحكومة المؤقتة ... فنحن مستعدون لمساعدة فرنسا و الجزائريين من اجل تقريب وجهات النظر و التوصيل إلى حل يرضي الطرفين وتفاوض يمنح الجزائر الإستقلال. [5]

---

[1] – رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفوضات السرية 1956–1962، ت فارس غصوب، دار الفارابي، ص: 61

[2] – اذ أنه كان من المفترض أن يتم الإعلان عنها يوم 5 جويلية 1958 و لكن بسبب تدهور العلاقات الجزائرية التونسية و المغربية بفضل نجاح الإستراتيجية في توجيه نظرة تونس و المغرب حول مشروع الوحدة المغاربية، أجل الإعلان عن هذا الحدث

[3] – محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص، 127–128.

[4] – مريم الصغير، المرجع السابق، ص 143

[5] – عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية وانعكاساته على المفاوضات الجزائرية الفرنسية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2009 م–2010 م، ص، 136.

وبدأ نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية يتسع في تونس منذ الإعلان عليها ودعمتها الحكومة التونسية وتحملت أعباءها مما استدعى إلى انتقالها من مصر إلى تونس ليتسنى للحكومة المؤقتة وسيهل عليها الأمر للإشراف على نشاطات الثورة ، والجدير بالذكر أن الحكومة التونسية استفادت من مداخيل مالية نتيجة تركيز نشاط الحكومة المؤقتة بتونس وذلك من أجل دفعها للتعامل بأكثر إيجابية مع الثورة الجزائرية. [1]

ويظهر موقف تونس أيضا من خلال تصريحات فرحات عباس في تشكيل الحكومة المؤقتة، عند سؤال أحد صحافيين له عن رحلتهم إلى تونس و قد رد فرحات عباس قائلا: " أنا أفكر في العودة مرة أخرى إلى تونس في رحلة رسمية لشكر الشعب التونسي وحكومته على تأييدهما و وفائهما لقضية استقلال الجزائر "، حيث من خلال تصريحات فرحات عباس يظهر لنا جليا موقف تونس المؤيد للقضية الجزائرية و إلى تأسيس الحكومة المؤقتة . [2]

[1] – إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، ط 1، خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 1999، ص،114.

[2] – المجاهد، ع 30 المصدر السابق، ص، 4.

الفصل الثاني : العلاقات السياسية و العسكرية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة التونسية 1958-1962

المبحث الأول : العلاقات السياسية بين الحكومة المؤقتة و الحكومة التونسية

المبحث الثاني: العلاقات لعسكرية بين الحكومة المؤقتة و الحكومة التونسية

المبحث الأول : علاقات سياسية

أولا: الدعم التونسي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1960

إهتمت تونس منذ استقلالها بمسألة تدويل القضية الجزائرية و السعي لإيجاد حلول دبلوماسية و كسب التأييد الدولي لها في هيئة الأمم المتحدة و أمام الرأي العام العالمي فقد كان رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة[1] يناصر الثورة الجزائرية لأنه كان مقتنع بأن استقلال تونس قد يتلاشى إن لم يتحقق استقلال الجزائر[2] .

فنجد من أبرز أوجه الدعم السياسي و الدبلوماسي إعتراف تونس بتأسيس الحكومة المؤقتة في 20 سبتمبر 1958 أي بعد يوم واحد فقط من إعلانها، حيث اعتبرت تونس إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة إجراء مهم يفيد القضية الجزائرية و يبطل الحجج الفرنسية بعدم وجود هيئة تنفيذية[3] .

و يدلى فرحات عباس في تصريحاته « أني أشكر الشعب التونسي و حكومة بدعمها و وفاءهما لقضية استقلال الجزائر و لتوحيد المغرب العربي الكبير»، و أضاف قائلا « أني لن أغادر تونس حتى التمس مقابلة الرئيس بورقيبة فذلك ليس واجبا فقط و لكنه وفاء للصداقة البعيدة التي تربطني بفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة »[4].

---

[1] ولد بمدينة المنستير 3 أوت 1902 كان سابع أخواته، منحدر من أسرة متوسطة ينجدر من أسرة متوسطة، أسس النشاط القومي1934، كان أول محرر لتونس، حصل على استقلال تونس 1965، كان مؤسس ورئيس الجمهورية تونسية في 1957، دافع عن التوحيد قادة سياسية اللألهام الاشتراكي مع الحفاظ على الانفتاح على اغرب انظر الكتاب: حبيب بورقيبة حياته و جهاده،كتاب دولة للخبار و الارشاد، تونس ص:20-21. أنظر أيضا: Jean Rous,HABIB BOURGUIBA,ed Martinsart,Paris,1984 , Page :9.

[2] عبد الله مقلاتي،دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962، ج1، دار بوسعادة، ص:70.

[3] عمار بن سلطان و آخرون ، المرجع السابق، ص، 95.

[4] المجاهد، عدد 30 المصدر السابق، ص، 4.

و قد صرحت الحكومة الجزائرية المؤقتة في منهجها قائلة بأن مصيرها مع تونس مرتبط منذ قدم العصور و هي تحافظ على روح مؤتمر طنجة بتحقيق وحدة شمال إفريقيا[1] .

و قد تم فتح مقر قيادة جيش التحرير الوطني بغار الدماء، و أصبحت العاصمة التونسية القاعدة المسيرة لشؤون الثورة التحريرية، و كان أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس يعاملون كدبلوماسيين. و وضعت السلطات التونسية تحت تصرفهم سيارات نقل حكومية و إقامات فاخرة كما أنهم كانوا أحرار في تحركاتهم و أنشطتهم السياسية[2] .

لقد كانت الحكومة التونسية تسعى دائما لتسوية المشكل الجزائري، فهي تعتبر نهاية الحرب الجزائرية في الشرط الأساسي الذي يضمن لتونس المستقلة تطورها المرضي. فنجد في هذا السياق تنشر صحيفة "تيمواتياج لحريتيان" المسيحية في عددها الأخير « أن التونسيين لن يشعروا بالأمان و الطمأنينة مادامت حرب الجزائر متواصلة»، و يصرح بورقيبة 1959 بقوله « لقد إعترفنا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممثلة للشعب و للوطن و الدولة الجزائرية »[3].

إجتهدت الحكومة التونسية لتوطيد علاقة صداقة مع الحكومة الجزائرية و تفاعل مع القضية الجزائرية، هذا ما جعل الحكومة المؤقتة الجزائرية تفكر في نقل مقرها من مصر إلى تونس التي ازدادت أهميتها من 1960 و النشاط السياسي و الدبلوماسي للثورة الجزائرية[4] .

لقد كان انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى تونس يدل على الوفاق السياسي و حسن العلاقات الجزائرية التونسية، و له نتائج إيجابية بالنسبة للثورة حيث أصبح إشراف الحكومة الجزائرية على تسيير شؤون الثورة العامة و الجزائريين المتواجدين بتونس بصورة خاصة إشرافا مباشرا بفضل التسهيلات التي قدمتها الحكومة التونسية لدعم القضية الجزائرية

---

[1] المصدر نفسه ،ص، 8.

[2] عمار بن سلطان و آخرون، المرجع السابق، ص،60.

[3] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة، الجزائر، 2010، ص:130-151.

[4] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه ، المرجع السابق، ص، 256.

حيث يقول عمر أوعمران « نقلها من القاهرة إلى تونس نظرا لبعد المسافة، فتونس قريبة من الجزائر بحيث لنا حدود مشتركة»[1].

و نجد في عهد أوعمران أرست على قواعد جديدة من أهم أسسها فرض احترام السيادة التونسية على جميع الجزائريين و إشراك السلطات التونسية في إعادة نظام الثورة و الإستفادة من الدعم التونسي في تفعيل النشاط السياسي و العسكري[2] .

نظرا للدعم المعنوي الذي قدمته تونس حكومة و شعبا زاد نشاط الثورة الجزائرية في تونس و تدعمت تحركاتها الدبلوماسية و السياسية بالتنسيق مع الحكومة التونسية لتأييد موقف الجزائر للحصول على استقلالها و التوصل إلى حل عادل للقضية الجزائرية و هذا ما يؤكد الموقف الإيجابي التونسي في مؤازرة الحكومة الجزائرية لمباشرة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، في جوان 1960 إذ رحبت تونس بالمبادرة الجزائرية و اعتبرها الرئيس بورقيبة من الأحداث الهامة في سبيل تحرير الشعب الجزائري و اعترافه لها بحق تقرير المصير و اعتبر الحزب الدستوري الحر جواب الحكومة الجزائرية بمباشرة المفاوضات خطوة جريئة نحو السلم[3] .

و على إثر هذا تم إصدار دعوة لمجلس الأمة للإجتماع و مباركة المبادرة، فقد ناقش أعضاؤه تطورات القضية و أصدرت لائحة جاء فيها أن مجلس الأمة في هذا التطور الدقيق من الكفاح التحرري يؤكد للشعب الجزائري الشقيق مساندته المعهودة حتى تتحقق الغاية المنشودة في وحدة المغرب العربي الكبير بتجسيد كرامة الشعوب في الحرية و الإزدهار[4] .

و قد أثار فشل المفاوضات المباشرة في مولان حفيظة الموقف التونسي، و أظهر بورقيبة مساندته لوجهة نظر الطرف الجزائري في إجراء مفاوضات عادلة و بدون شروط، و قد ندد

---

[1] المرجع نفسه ، ص، 257.

[2] محمد شطيبي، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية علوم إنسانية و اجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص: 104.

[3] المرجع نفسه ، ص، 116.

[4] المجاهد ، ع58، سبتمبر 1960، ص، 9.

بالمناورات الفرنسية الرامية لخلق صنائع جزائرية مؤكدا فشل هذا المخطط في الهند الصينية و تونس مفتوحا، و هكذا حصل التوافق التونسي الجزائري على التنديد بصيغة مفاوضات مولان و اعتبار القضية الجزائرية قضية تصفية للإستعمار تحل في إطار المفاوضات المباشرة بما يكفل حق الجزائريين في الاستقلال و هذا ما أكدته المحادثات التي جرت بين فرحات عباس و بن طوبال و بورقيبة في أوت 1960 التي دلت[1] على تقارب وجهات النظر بين بورقيبة و الحكومة الجزائرية المؤقتة خاصة فيما يتعلق في رفع القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة و تنسيق العمل المشترك لدعم القضية الجزائرية[2]. فنجد كسب الدعم الدبلوماسي للحكومة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة بدأ تحقيقه في 1958 بعد جريمة ساقية سيدي يوسف، حيث استغل بورقيبة هذه الواقعة فتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي، و تمكن من خلاله من تدويل القضية الجزائرية[3] و تزامنت جهود بورقيبة في تدويل القضية الجزائرية خاصة في الدورة الخامسة عشر، و قد نوه بورقيبة أن دورة الأمم المتحدة ستحسم المشكلة الجزائرية إما باتجاه الحرب أو إشاعة السلام أو الدعم الإفريقي الذي ستلقاه القضية الجزائرية سيكون كبيرا[4].

ألقى بورقيبة خطابا في 15 جانفي 1960 بساحة القصبة احتجاجا على المشروع الفرنسي بتفجير القنبلة الذرية في الصحراء الجزائرية معلنا أن معركة الجلاء عن بنزرت ابتدأت من ذلك اليوم[5]. فقد ضرب بورقيبة أجلاء فرنسا عندما عرض عليها إبقاء بنزرت تحت تصرفها على شرط أن تنتمي الحرب الجزائرية بالإستجابة لرغبة الشعب الجزائري، فقد كان يؤمن أن انتهاء الحرب الجزائرية هي مفتاح جميع المشاكل القائمة في المغرب، لهذا اقترح في ندوته الصحفية أن يلتقي بالجنرال ديغول و يدرس قضية السلام بالشمال الإفريقي

---

[1] عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية، ج2، المرجع السابق، ص: 478.

[2] المرجع نفسه ، ص، 478.

[3] المجاهد، العدد 18، 1958/02/15، ص، 7.

[4] . سعيد جلاوي، النظام البورقيبي و قضايا المغرب العربي 1956-1987، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2015-2016، ص، 220.

[5] . الحبيب بورقيبة، المرجع السابق، ص 163.

فإذا كنا نستطيع إعانة إخواننا الجزائريين بفضل بنزرت، فنحن مستعدون لقبول الحل الوسيط الذي يكون من نتائجه منع حد للحرب الجزائرية و التعجيل بتحقيق وحدة شمال إفريقيا[1].

- من أبرز نقاط الدعم التونسي للحكومة المؤقتة:

كما تأكد الدعم الرسمي التونسي للثورة الجزائرية أيضا في العديد من المحافل و الندوات و المؤتمرات الإفريقية التي كانت تشارك فيها تونس كالندوة الإفريقية التي انعقدت يوم 7-11 نوفمبر 1960 في تونس، حققت فيها القضية الجزائرية إنتصارا مهما بفضل الدور الذي قامت به الدبلوماسية التونسية في هذه الندوة فقد صادقت على لائحة تتعلق بالجزائر طلبت جميع العمال أن يساند الحكومة الجزائرية و يعملوا على إنهاء الإعانة العربية إلى فرنسا و على حمل حكوماتهم على الاعتراف بالحكومة الجزائرية[2]. و في ندوة الدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا 24 جوان 1960 ألقى السيد الطيب سليم رئيس وفد تونس خطابا صرح بأن استمرار الحرب الجزائرية تشكل عقبة رئيسية في تحقيق وحدة شمال إفريقيا فعلينا بكل الوسائل أن تساهم في مساندة الشعب الجزائري في تحقيق استقلاله[3].

إضافة إلى الدعم الذي قدمه الحزب التونسي الشيوعي في 5 جويلية 1961 بمناسبة اليوم الوطني ضد التقسيم فهو يقدم تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق و يعبر عن تأييده المطلق للكفاح من أجل وحدة الوطن بما فيها الصحراء[4].

لقد أقامت الحكومة التونسية علاقات مع الدول الإفريقية الأسيوية و حاولت كسبهم لصالح القضية الجزائرية فعلى المستوى الإفريقي تمثل في زيارة الرئيس بورقيبة إلى غانا لحضور عيد الاستقلال و ناقش مع المسؤولين الغانيين و الوفود الحاضرة القضية الجزائرية و ضرورة دعمها، و ألقى في عاصمتها أكرا خطابا عن القضية الجزائرية جاء فيه « لقد

---

[1] عبد الله شريط، الثورة الجزائرية ... 1959، المرجع السابق، ص، 127.

[2] المجاهد، العدد 82، 1960/11/14، ص، 6.

[3] المجاهد، العدد 71، 1960/06/27، ص، 12.

[4] المجاهد، العدد 100، 1961/07/18، ج4، ص، 180.

توغلت فرنسا بالجزائر و استعملت سياسة القوة التي لن تنجح أبدا»[1]، و في 9 جوان أصدر بيان مشترك بين حكومتي تونس و غانا و أكدتا عن عزمهما على تطبيق تلك المقررات و صرح رئيس نكروما الذي يهمنا هو إستقلال الجزائر سواء كان على رأس الحكومة الفرنسية ديغول أو غيره[2].

و نجد على مستوى الأسيوي لقاءات بين بورقيبة و الرئيس الإندونيسي أحمد سوكارتو في قصر الجمهورية بالمرسى حول القضية الجزائرية و أكد على ضرورة دعمها على المستوى العالمي و الأمم المتحدة[3].

وعلى المستوى الغربي توجه الرئيس الحبيب بورقيبة إلى القارة الأمريكية التي قادته إلى كندا ثم الولايات المتحدة الأمريكية حيث أجرى يوم 4 ماي 1961 محادثات أولى مع الرئيس الكينيدي كانت الجزائر أهم نقطة فيها و تقول الصحف اليومية أن الرئيس بورقيبة ألح على وجود ضغط الغربيين على فرنسا كي تسرع بإنهاء الحرب الجزائرية كما تقول تلك الصحف أن الرئيس الكينيدي أكد أنه ما يزال متمسكا بموقفه إزاء الجزائر الذي أعلن عنه سابقا في 1957 و هو مساندة إستقلال الجزائر، صرح بورقيبة أن الرئيس الكينيدي متفهما للقضية الجزائرية[4].

و من خلال ما ذكرنا نجد بروز نوعين من الدعم، دعم علني المتمثل في السعي لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية و كسب الرأي العام، و نوع الثاني المتمثل في الدعم السري، و ذلك بإستعانة السلطات التونسية ببعض سفاراتها و ممثليها في الخارج بضرورة تقديم الخدمات و التسهيلات لجبهة التحرير الوطني، خاصة سفارتها في بلدان أوروبا الغربية التي لم تكن تعترف بجبهة التحرير الوطني، مما أدى إلى إلزام هذه الأخيرة على تغطية

---

[1] حبيب حسن اللولب، الدبلوماسية التونسية و الجزائرية 1955-1962 التحديات و الرهانات، العدد 16، جانفي 2017، ص،153.

[2] المجاهد، العدد 25، 1958/06/14، ص، 15.

[3] حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص،154.

[4] المجاهد، العدد 95، المصدر السابق، ص، 2.

- أنظر الملحق رقم 14 ، عنوانه صورة لرئيس بورقيبة في خطابه في هيئة الأمم المتحدة.

نشاطاتها السرية فيها، كما كان الحال في ألمانيا الاتحادية و بلجيكا و سويسرا و هولندا و فرنسا و إيطاليا و غيرها من البلدان الأوروبية الأخرى[1].

و قد تعددت أوجه التسهيلات و الخدمات لتي قدمتها السفارات و القنصليات التونسية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية و منها على سبيل المثال، قيام القنصلية التونسية في ألمانيا بمنح الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي وثائق و جوازات سفر تونسية لتسهيل انتقالهم إلى تونس للإلتحاق بصفوف الثورة، و كذلك سمحت السلطات التونسية لجبهة التحرير الوطني بإتخاذ بعض السفارات التونسية في أوروبا بأن تكون مقرا لمكاتب اتصال السرية التابعة لها كسفارتي تونس في فرنسا و ألمانيا التي اتخذها المناضل عبد الحفيظ كيرامان مقر رئيسيا له، و قد كان في هاتين السفارتين يومئذ مناضلين هما: المنذر بن عمار و عبد الكريم قاسي الذي كان يتجاوبان مع الجبهة التحرير الوطني دون إنتظار التعليمات من حكومتهما و قد كان المجاهد عبد الحفيظ كيرامان مسؤول مكتب الاتصال ينشط بجواز سفر تونسي تحت اسم مالك الدخلاوي[2].

[1] عمار بن سلطان و آخرون، المرجع السابق، ص، 60.

[2] المرجع السابق، ص، 60.

ثانيا : مطامح الرئيس بورقيبة في إيجاد حلول للقضية الجزائرية

1- مشروع الوحدة التونسية 1960:

على إثر تعنت السياسة الفرنسية و عدم تجاوبها مع المطالب التونسية، و فشل مباحثان مولان بالرغم من إيصال الحكومة التونسية الطرفين إلى التفاوض[1]، إلتفت بورقيبة إلى توطيد العلاقات مع المسؤولين الجزائريين و الإستجابة إلى مطالبهم العريضة، بما في ذلك قبول تنجيد المتطوعين الأجانب و قد كان يفكر في مشروع للوحدة بين تونس و الجزائر الذي أعلن عنه في سبتمبر 1960 بالمهدية و هو مشروع ربط مصير تونس بمصير الجزائر لتقريب نهاية الحرب، و عقد اجتماعا مع مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقتة ليبلغهم بفكرته التي لم تلق تجاوبا لها[2].

في 7 أكتوبر 1960 جاء الإعلان الرسمي عن المشروع من قبل بورقيبة في خطاب مطول في مجلس الأمة إندهش من أمامه التونسيين مخاطبا فيه المسؤولين التونسيين و أعضاء مجلس الأمة في أمر إنشاء هذه الوحدة موضحا أن قضية الجزائر دخلت منعرجا خطيرا بخيبة أمل في قيام ديغول مفاوضات جدية مع القادة الجزائريين و التهديد الذي يلوح به العسكريون و المعمرون في الجزائر، و قام بعرض فكرة إقامة وحدة جزائرية تونسية قائلا بأنها مشروع قديم بتدرج في إطار الوحدة مغاربية و لم يشر إلى تداول الفكرة مع المسؤولين الجزائريين مع العلم أنه عرض فكرته على رئيس الحكومة المغربية في 20 أوت 1960 و أوضح بورقيبة أنها مجرد مشروع في طور البحث و لا يرمي إلى إستعجال الأمر و الإقدام عليه إلا بعد توفر كامل الشروط الضامنة لنجاح الفكرة[3].

---

[1] رضا ميموني، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس و الجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ الحديث و المعاصر، كلية علوم إنسانيو و اجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011-2012.

[2] عبد الله مقلاتي، تونس و الثورة ....، المرجع السابق، ص، 272.

[3] المرجع نفسه، ص، 271.

ركز بورقيبة على البعد الإعلامي للمشروع لترهيب المعسكر الغربي و فرنسا من طور الوضع و تبليغ الحكومة الفرنسية إنشغاله بالقضية الجزائرية، و قد ظن أن استعماله أسلوب التخويف بمشروع الوحدة مع الجزائر سيضمن مكاسب مهمة لتونس منها تأكيد إظهار التضامن التونسي مع الجزائر و دفع الفرنسيين للتفكير جديا في محاورة تونس و تجاوب مع مطالبها[1].

هدف مشروع الوحدة إلى احتواء الثورة الجزائرية و هي في عامها السادس لذلك لم تولى الحكومة الجزائرية المؤقتة أهمية كبرى له، لأنه لن يحقق أهداف الثورة في الاستقلال التام، و إنما يخفي نوايا قطرية و شخصية لبورقيبة و تهربت بدبلوماسية ماهرة من التطرق إلى بحث المشروع جديا خلال لقائها مع المسؤولين التونسيين، الأول في 5 نوفمبر 1960 و الثاني في 12 نوفمبر 1960[2].

تبين أن بورقيبة كانت له أهداف أخرى حول الوحدة الحقيقية، فقد حاول الضغط على فرنسا بكل السبل من أجل الإعتراف بمبدأ الجلاء عن بنزرت و تسوية قضية الحدود الصحراوية التي بدورها لم تتجاوب مع المطلبين مما أدى إلى تأزم العلاقات، خاصة عندما أعلنت فرنسا في أول سبتمبر 1960 التوصل إلى إتفاق مع المغرب يقضي بإنسحاب قواتها من كامل الأراضي المغربية قبل ماي 1961، تبنى بورقيبة مشروع الوحدة الذي يضمن له إستكمال تحرير بلاده، و لفت الأنظار إلى مشكلة بنزرت، خاصة عندما تأكد له أن الأمل ضئيل في إقدام ديغول على التفاوض مع تونس، و قد ألح بورقيبة في خطابي 7 أفريل 1960 و 7 أكتوبر 1960 على مطالب تونس في تعديل الحدود بما يضمن لها الإنفتاح على قضاء صحراوي و هذا ما كان يسعى إليه من وراء مشروع الوحدة، و أمام تمادي فرنسا كان لا بد من كسب الحكومة الجزائرية المؤقتة و الأطراف الدولية لهذا المطلب، خاصة عندما يلجأ إلى محكمة العدل الدولية و الأمم المتحدة[3].

---

[1] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص، 274.

[2] المرجع نفسه، ص، 275.

[3] المرجع نفسه، ص، 276.

لم يكن مشروع الوحدة نزيها و صادقا، فقد أدى الخلاف حول وسائل حل القضية الجزائرية إلى تباعد الموقفين، و قيل أنها مبادرة أمريكية لإحتواء توجه الثورة الجزائرية لذلك حاولت الحكومة المؤقتة إستغلالها المزيد من التضامن المغاربي، غير أن عدم جدية الطرح التونسي و إنتهازيته و إنشغال المغرب بقضاياه الداخلية و بالخلاف الموريتاني مع تونس لم يساعد على بعث مشروع الوحدة المغاربية و أدى إلى عدم وضوح إيديولوجية الوحدة[1].

على إثر تحسن العلاقات الجزائرية التونسية التي تجلت من خلال تنفيذ طلبات الثورة، فقد سمح بورقيبة بعد تردده بتدريب فرق المتطوعين الأجانب على الحدود التونسية الجزائرية، و أعلن صراحة أنه أصبح يسمح بمرور الأسلحة التي ترد إلى الجزائريين من الصين و روسيا معتبرا ذلك ورقة ضغط على فرنسا لتسريع فض المسألة الجزائرية[2].

أثناء دورة الأمم المتحدة الخامسة عشر و التي ترأسها المنجي سليم بانت أجواء التضامن من حيث بذلت تونس جهودا معتبرة لحشد المؤازرة الإفريقية لصالح القضية الجزائرية و إفشال مؤامرة ديغول الإفريقية التي هدفت إلى توسيط المجموعة الإفريقية المستقلة لإقناع الجزائريين بهدنة كان ديغول بأمس الحاجة إليها، و أظهر لدغم و لمقدم تفهما لوجهة النظر الجزائرية، مما أدى إلى حصول تنسيق مثمر لدعم القضية و تفاهما بين الطرفين[3].

2- مبادرة الرئيس بورقيبة لحل القضية الجزائرية:

أسهمت تونس في جهود الوساطة بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية قبيل مفاوضات إيفيان ماي 1961[4] إتجه الحبيب بورقيبة إلى باريس في شهر فيفري 1961 و أجرى محادثات مع الجنرال ديغول و صرح إثرها أن القضية الجزائرية وشيكة الحل

---

[1] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص، 278.

[2] المرجع نفسه، ص، 279.

[3] المرجع نفسه، ص،280.

[4] عمر بوضربة، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1959)، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 3، جامعة بوضياف، جوان 2017، ص، 218.

المرضي[1] فقد حاول بورقيبة هذه المرة إزالة أكبر عدد ممكن من العراقيل التي تواجه الحكومة المؤقتة و قد اشترط في هذه المقابلة مع فرنسا بالمباشرة بالتفاوض[2].

رحبت جريدة الحزب الدستوري العمل في يوم 5 فيفري 1961 بعودة العلاقات الفرنسية التونسية إلى التفاهم و التعاون معتبرة أنها ستكون في صالح حل المشكل الجزائري حلا عادلا و شريفا[3].

و قبل سفر بورقيبة إلى جنيف للاستفتاء أجرى محادثة استشارية يوم 9 فيفري مع القادة الجزائريين حضر كل من بوالصوف و مهرو و محمد يزيد [4]و يفريدة و شارك فيها من الجانب التونسي الباهي لدغم و الطيب المهيري و أعلم خلالها بورقيبة برغبته في طرح المشكلة الجزائرية على ديغول دون أن يناقش معهم تصوره لمفهوم الوساطة الجديد[5].

ففي 16 فيفري عقد فرحات عباس مقابلة مع الباهي لدغم أبلغه فيها بموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المبدئي بضرورة الإتفاق على تنسيق الموقف و الإتفاق على مباركة لقاء باريس و صرح بمبادئ معلنة جاء فيها:

- لا يمكن حل المسألة إلا بالتفاوض المباشر بين الحكومة المؤقتة الجزائرية و فرنسا.

- إن جبهة التحرير الوطني ليست بحاجة إلى وسيط و لا ينوى بورقيبة أبدا التكلم بإسمها.

- إن كل ما يقنع ديغول بالتفاوض المباشر يكون مفيدا و من هذا المنظور يمكن ان يكون لزيارة بورقيبة تأثير إيجابيا.

---

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص، 84.

[2] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 133.

[3] عبد الله مقلاتي، تونس و الثورة التحريرية ....، المرجع السابق، ص: 282.

[4] – من مواليد 1923، كان عضو في حزب الشعب 1945 و كان مسؤول عن الفرع الجامعي في باريس حتى عام 1947 حكم عليه بالنفي 1953 أصبح وزير للإعلام الحكومة المؤقتة 1958-1962. أنظر كتاب عبد الحميد عبد القادر، المرجع السابق، ص، 280.

[5] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص، 283.

و نجد أن اللقاء "لوسيرن" بين ديغول و بورقيبة قد توضحت نواياه منذ بدايتها للمفوضات في 20 فيفري فقد توضح من خلال تصريح ديغول أن أهداف فرنسا موجهة للصحراء، و أن بورقيبة يمكن أن يتورط في القضية[1] خدمة للمطامح القطرية في الصحراء الشرقية الجزائرية خاصة بعد حدوث حادثة أسر الطيار الفرنسي[2] و قد جاء في مذكرات الجنرال ديغول الأمل يذكر فيها أن بورقيبة حرص على اللقاء به ليعرب له عن تأييده لإجراء المفاوضات مع الطرف الجزائري و عن استعداده للتوافق بين وجهتي النظر الفرنسية و الجزائرية لإنجاح المفاوضات غير أنه لم يخفي نواياه في الحصول على بعض المكاسب و توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية على حساب الأراضي الجزائرية[3].

فهذا التعبير يحمل في طياته خطرين على مستقبل الجزائر، التغيير الذي سيحدث للخريطة الجغرافية قبل أن تحصل الجزائر على استقلالها، و أنه عندما يسطر الخلاف ضمن النزاع الفرنسي التونسي فإن ذلك معناه الاعتراف الضمني للسيادة الفرنسية على الجزائر[4] و في ظل نجاح الثورة و التطورات التي عرفتها أمام تدهور الأوضاع الاقتصادية لفرنسا و تفاقم مشاكلها داخليا و خارجيا و على إثر فشل مخطط شال العسكري إضطر ديغول إلى قبول التفاوض مع الحكومة الجزائرية و عبر عن استعداده لمباشرة المفاوضات بمدينة إيفيان في أواخر شهر ماي 1961 و نتيجة لتضارب موقف الطرفين لتصلب الجانب الفرنسي على اعتبار الصحراء خلاء ليس للجزائريين و فرض حق السيادة عليها و إصرار الجانب الجزائري على حق الشعب الجزائري المشروع على كل شبر من أراضيه.[5]

على إثر هذا توقفت المفاوضات و أعلن الرئيس بورقيبة موقفه المعادى بشأن إصرار الجزائريين عن إصرار الجزائريين عن حقهم في السيادة على الصحراء، فقام بإصدار أوامر

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع نفسه، ص ،284.

[2] زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص ، 84.

[3] شال ديغول ، مذكرات الأمل ، ج3 التجديد 1958-1962، تر سموحي فوق العادة ، ط1، منشورات العويدات ، بيروت،1971، ص-ص،113-114 .

[4] عبد الله ميقلاتي ، تونس والثورة ....، المرجع السابق ، ص،284..

[5] المرجع نفسه ،ص،284 .

إلى الجيش التونسي و الحرس الوطني لإغلاق الحدود التونسية تنفيذ للتعليمات الفرنسية الأمريكية[1] و رد بورقيبة " قائلا إن إيقاف المفاوضات من أجل قضية الصحراء أمر غير معقول و أن الصحراء قضية مشتركة و يمكن حلها في إطار التعاون المغاربي- الفرنسي". و ردا عليه أعلنت الحكومة المؤقتة أنها ستوصل الكفاح المسلح إلى أن تعترف فرنسا باستقلال الجزائر التام[2].

و على إثر تصريحات بورقيبة و إغلاق الحدود التونسية قام بن بلة[3] و هو تحت الإقامة الجبرية " بفيلا توركان " بالاتصال بالخوجة القائم بالأعمال التونسية في باريس و تحميله رسالة إلى رئيس بورقيبة يطالبه فيها بفتح الحدود و إلا سوف يضطر إلى إصدار أوامره إلى الجيش الجزائري المتواجد في الحدود الجزائرية التونسية لفتحها بالقوة، و بتأثير التضامن الشعبي التونسي مع الجزائريين، وبزعم أعضاء الحكومة المؤقتة عن نقل مقرهم من تونس نحو الرباط أو القاهرة حتى بدأت مظاهر عدول الرئيس التونسي عن موقفه و تم فتح الحدود الجزائرية التونسية[4] و تجلى ذلك في الاجتماع الجزائري-التونسي بتاريخ 1 جويلية 1961 الذي اعتبرا نجاحا بالنسبة للجزائر حيث تخلت تونس عن مطالبها في الصحراء الجزائرية لما بعد إستقلال الجزائر و بالمقابل فإن الحكومة المؤقتة أخذت على عاتقها الإلتزام بمناقشة تعديل الحدود الصحراوية بين تونس و الجزائر المستقلة[5] و بذلك نجد أن العلاقات بين الطرفين بدأت تتخذ منحى جديد بالرغم من الأحداث السابقة و ذلك عندما أراد بورقيبة في

---

[1] المفوضات: هي التحادث الذي يقع بين طرفين متناقضين أو متضادين من أجل التواصل إلى اتفاق بينهما على ما يختلفان فيه و إعلان رغبة المفاوضات تنتهي معها سوك الدماء انطلاق من برنامج مؤتمر صومام الذي حدد شروط وقف اطلاق النار و دخول في مفاوضات سياسية مع فرنسا. أنظر كتاب عبد المالك مرباض، دليل مصطلحات ثورة تحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني، ص، 81.

[2] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 136.

[3] من مواليد 25 ديسمبر 1998 في مغنية وسط عائلة من صغار الفلاحين، انظم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية و في عام 1949 أصبح مسؤولا عن التنظيم من المنظمة الخاصة. أعتقل في 195 في قضية بريد وهران 1956 تم اعتقاله في حادثة اختطاف الطائرة كان عضو في المجلس الوطني للثورة 1956-1962، نائب الرئيس الحكومة المؤقتة. أنظر محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات الماض، ت نجيب عياد، سلسلة ضاد، 1994، ص، 186.

[4] – لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص،135.

[5] – عبد الله مقلاتي، تونس و الثورة ... ، المرجع السابق ، ص،291.

أواخر 1961 أن يسترجع قاعدة بنزرت التي كانت تابعة للسيادة الفرنسية، حيث عبرت الحكومة المؤقتة عن إستنكارها الشديد لهذه الأحداث، و أخبرت بورقيبة أنها تضع جميع قواتها تحت تصرفه و أنها متضامنة مع الشعب التونسي تضامنا تاما[1].

المبحث الثاني : العلاقات العسكرية بين البلدين

منذ اندلاع الثورة التحريرية لم تجعل تونس حكومة و شعبا فرقا بين ترابها و التراب الجزائري ،[2] فقد كانت تونس البوابة الشرقية للثورة في دخول الأسلحة و المؤونة الحربية إليها بحيث ارتكز الدعم المادي بالنسبة للحكومة التونسية على فتح حدودها للثورة الجزائرية [3] ، فقد كانت 80 % من الأسلحة تدخل عبر تونس ، و قد كانت بين سنتي 1954 و 1956 تمر أكثر من 500 رحلة عن طريق هذا المعبر [4] .

و قد عملت قيادة الثورة على إنشاء مراكز خاصة لجيش التحرير على الحدود الجزائري التونسية من الشمال إلى الجنوب و من ضمن المراكز نذكر مراكز القيادة بغار الدماء ، الكاف، فريانة، تالة ، عين دراهم ، سوق الأربعاء ، تجروين ، ساقية سيدي يوسف القصرين ، قابس ، و كانت العديد من فيالق جيش التحرير تتمركز بهذه المناطق [5] .

اجتهد التونسيين في تقديم الدعم اللوجستيكي من خلال توفير بعض المعطيات الأمنية ، فقد كانت الدولة التونسية تطلب من السكان المنطقة الحدودية عدم مغادرة مناطقهم خشية أن يحدث ذلك الفراغ فتستغله فرنسا للتوغل في التراب التونسي بذريعة مطاردة الثوار الجزائريين

---

[1] – زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص، 84.

[2] سعيدي وهيبة ، المرجع السابق ، ص ، 77 .

[3] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص ، 146 .

[4] موسى غفيري ، الدعم الشعبي للثورة و اللاجئيين الجزائريين بالمناطق الحدودية بالشمال الغربي التونسي 1957-1962، المجلة التونسية للتاريخ العسكري، ع9، ديسمبر 2019 ، ص ، 56 .

[5] أبوبكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص ، 90 .

– أنظر الملحق رقم 15 للقاعدة العسكرية لجيش التحرير الوطني بتونس.

و هذا ما يمثل خطر كبير على الأمن القومي للبلاد ، و في المقابل سعت الدولة إلى توفير كل مستلزمات الحياة بالنسبة إلى هؤلاء الثوار [1] .

و تجد من حيث المساهمة الفعلية في المجهود العسكري فقد تطوع عشرات الشبان التونسيين في بداية الأمر منذ نهاية 1955 بداية 1956 في صفوف جيش التحرير[2] ، و ضمن التنسيق العسكري التونسي و الجزائري تشكلت عدة فرق عسكرية.[3]

و لكن على الرغم من هذا التنسيق بين تونس و الجزائر إلا أن المجاهدين في المناطق الشرقية أكدوا أن الحكومة التونسية كانت تأخذ ما يعادل 10% من الأسلحة الجزائرية المهربة عبر حدودها ، على إثر هذا تم عقد اتفاق في 22 جانفي 1957 بين الطرف الجزائري توفيق المدني و السيد الباهي لدغم من الطرف التونسي و توج اللقاء باتفاق يتعلق بنقل السلاح حيث تعهدت الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد إليها من الحدود إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني و تسليمها على الحدود للمكلفين بذلك و بأن لا تتسرب من تونس أي قطعة سلاح موجهة إلى الثورة الجزائرية [4] .

و تجد أن الدعم المادي التونسي للثورة التحريرية الجزائرية ضئيلا بقي حبيس الاتفاقيات و الوعود فرغم قلة الدعم إلا أن تونس لم تسلم من غضب السلطات الفرنسية التي اتهمتها بدعمها عسكريا للثورة الجزائرية ، و بررت هزائمها بالإعانة التونسية [5] فعندما طلبت تونس شراء أسلحة من أجل جيشها فتهمتها فرنسا بأنها تنوي تقديمه لفض المشكل الجزائري فتعلق

---

[1] موسى غفيري ، المرجع السابق ، ص ، 56 .

[2] تم انشاء جيش التحرير الوطني بواسطة C.R.U.A في عام 1954 ، كانت المنظمة العسكرية لجبهة التحرير الوطني حتى الاستقلال 1962 وفقا لهنري جاكوين بلغ عددهم في نهاية 1956 200000 من المقاتلين المناضلين و جميعهم يحملون أسلحة حرب... ، أنظر : JEAN Louis gerard , dictionnaire historique et biographique de la guerre dalgerie , editions jean curutchet , ispn , 2000 , p , 21.

[3] – موسى غفيري ، المرجع السابق ، ص ، 56.

[4] سعيدي وهيبة ، المرجع السابق ، ص ، 77 .

[5] مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص ، 148 .

صحيفة المانشستر على هذا الأمر قائلة : « أن فرنسا تعتبر تونس ميدان خاص بها و أن تونس يمكن فصلها عن بقية العالم » [1] .

فقد خططت فرنسا تفجير مخازن الأسلحة التي كانت بمدينة الكاف بنية استخدام رجال من الكومندوس انطلاقا من قاعدة بنزرت البحرية و في آخر الأمر عدل وزير الدفاع الفرنسي آنذاك عن ذلك المشروع بسبب ما يخلقه الانفجار من ضحايا نظرا لوجود المخازن بقلب البلدة و أيضا ما ينجر عن ذلك من مضاعفات دبلوماسية مع بورقيبة [2] .

لقد احتضنت تونس كل الأجهزة القيادة للجبهة باستثناء وزارتي الخارجية و المالية اللتين ظل مقرهما في القاهرة فكل وزارات الحكومة المؤقتة كانت تونس المقر الرسمي الدائم للحكومة المؤقتة ابتداء من ربيع 1959 ، فقد كانت تعتبر عملية تسليم السلاح ثاني مظاهر التنسيق المنظم الذي كان قائم بإحكام بين التونسيين و الجزائريين في هذه المرحلة [3] فقد كان شراء الأسلحة يتم من الدول الصديقة في العالم ، يأتي من ميناء الإسكندرية عن طريق البواخر ثم يرحل عن طريق الشاحنات إلى ليبيا ليدخل بعدها إلى تونس فحسب اتفاقية ممضية مع تونس فإن هذه الأخيرة تأخذ 10 % من السلاح و العتاد الذي يمر على أرضها [4] كان أفراد جيش التحرير الجزائري ينتقلون بسهولة بين المداشر القرى التونسية حيث كانوا يجدون الإيواء و التموين من قبل الأهالي و يشهد على ذلك أحد قادة جيش التحرير الوطني و هو الرائد عثمان سعدي بلحاج في مذكراته بقوله : « كانت فرق جيش التحرير الوطني العاملة على الحدود التونسية الجزائرية تنتقل بسهولة في وسط القرى و المداشر التونسية

---

[1] المجاهد ، عدد 13 يوم 1957/12/1 ، ص ، 23 .

[2] مصطفى بن عمر الطريق الشاق إلى الحرية ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص : 209 .

– أنظر ملحق رقم 16 ، عنوانه صورة لنقل سلاح بالحدود التونسية الى القبائل .

[3] عمار بن سلطان ، المرجع السابق ، ص ، 35 .

[4] مذكرات الرائد الطاهر سعيداني ، المصدر السابق ، ص ، 170 .

الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية و كانت تلقى من الأهالي الدعم الكامل تموينا و إيواء »[1] .

و لكن توزيع العتاد العسكري في الداخل كان يتم بطريقة سيئة مما أودى بحياة عدد كبير من المجاهدين بعدم التزود بالأسلحة كما ينبغي [2] .

و على إثر هذا الوضع كلفت الحكومة التونسية بعض المسؤولين الإداريين بالتنسيق مع قادة الثورة المقيمين في الأراضي التونسية و قدمت دعم عسكري و لوجيستيكي يتمثل في :

- إيواء السلطات التونسية للعديد من الوحدات العسكرية الجزائرية و تزويدها بالسلاح .

- قيام الشاحنات العسكرية و وسائل النقل العسكري بمهمة نقل العتاد القادم من مصر عبر طرابلس من مدينة مدنين الى الأماكن المخصصة لها في تونس .

- و يخزن السلاح القادم من المشرق العربي في ثكنات الحرس الوطني قبل نقله الى المراكز العسكرية الحدودية بواسطة شاحنات الحرس الوطني في الدرجة الأولى و شاحنات الجيش الوطني التونسي في الدرجة الثانية ، لكن بعد امتلاك جبهة التحرير الوطني لأسطول عسكري خاص بها أصبحت تتولى مهمة النقل بنفسها تحولت مهمة الحرس الوطني التونسي إلى حماية الأسطول الجزائري و تسهيل المرور و التنقل[3] .

لقد قدمت الحكومة التونسية مساعدتها لتسهيل مهمة نقل الأسلحة و كلفت أعضاء من الحزب الدستوري و عددا من المسؤولين الإداريين للقيام بمهمة التنسيق مع الثوار الجزائريين و الالتزام بالاتفاقية المبرمة معهم في هذا الشأن و يؤكد أوعمران أن الثورة الجزائرية تلقت كل المساعدات من تونس في أداء مهمة تمرير الأسلحة[4] .

استفادة الولايات الداخلية " الثانية و الثالثة و الرابعة " من قوافل الأسلحة بكميات متفاوتة . و لقد أكد بعض المسؤولين في الولاية الثانية أن ولايتهم لم تكن تتحصل إلا على عدد قليل

---

[1] عمار بن سلطان ، المرجع السابق ، ص ، 44 .

[2] مذكرات الرائد الطاهر سعيداني ، المصدر نفسه ، ص ، 171 .

[3] - عمر بن سلطان ، المرجع السابق ، ص، 65.

[4] عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب ... ، ج1، ، المرجع السابق ، ص، 243 .

من الأسلحة حتى سنة 1958 رغم أن هذه الولاية هي الأقرب إلى القاعدة الشرقية . هذه الحركات النشطة لتمرير الأسلحة سرعان ما جابهتها مخاطر المراقبة الفرنسية على الحدود و أمست طريق الشرق صعبة للغاية بعد سنة 1958 ، و إذ أدرك العدو الفرنسي خطر هذه القوافل و كذا عواقب إصرار تونس على موقفها في دعم الجزائريين فقررت الحكومة الفرنسية إقامة المناطق المحرمة على طول منطقة الحدود الجزائرية التونسية و إنشاء خط موريس المكهرب و تكثيف المراقبة العسكرية في محاولة منها لعزل الجزائر عن تونس و نظرا لمخاطر خط موريس فإن جيش التحرير الوطني اتخذ عدة تدابير لإعداد و تخطيط عمليات عبور قوافل الأسلحة [1] ، أنشأ جيش التحرير مدارس لتدريب الإطارات 1958 كانت تقدم فيها أكثر من 12 نوعا من التدريب و فنون الحرب المتعلقة باستخدام الأسلحة الفردية و الجماعية و كيفية التعامل مع غارات القتال و تفكيك الألغام و الطبوغرافيا العسكرية و أنشأت في أواخر 1958 مدرسة مختصة في الألغام وكانت تدريباتها موجهة خصوصا لاختراق خط موريس و مركزة أيضا على الألغام المضادة للأشخاص و الألغام المفخخة و المضيئة التي تستخدم للكشف ليلا ، و سميت المدرسة بمدرسة الألغام و المفرقعات و قد تم تحويلها سنة 1960 إلى ساقية سيدي يوسف [2] .

و نتيجة تحسن العلاقات بين الجزائر و تونس سنة 1960 فقد قامت هذه الأخيرة بالتسهيلات اللازمة للنشاط العسكري بأراضيها و سمحت بمرور قوافل الأسلحة مما مكن جيش الحدود الشرقية من دعم قدراته بالأسلحة و المعدات الأجنبية بما في ذلك الأسلحة الثقيلة و نصف ثقيلة كما سمحت باستقبال السفن الأجنبية بموانئها رغم التهديدات الفرنسية خلال فترة 1960 إلى ماي 1961 أدخلت شحنات كبيرة من الأسلحة إلى جيش الأركان الشرقية و استفادة الحكومة المؤقتة الجزائرية من الاتفاقية الموقعة مع الحكومة التونسية في ديسمبر 1960 و المتعلقة بإعفاء سلع و تجهيزات جيش التحرير الوطني من الضرائب و الرسوم الجمركية[3] .

---

[1] حفيظ طبابي ، البناء الوطني و تحديات الاستقلال ، الدار التونسية للكتاب ، 2011 ، ص، 174 .

[2] أبو بكر حفظ الله ، المرجع السابق ، ص،90 – ص، 91.

[3] . عبد الله مقلاتي ، دور بلدان المغرب العربي... ، ج1 ، المرجع السابق ، ص ، 277.

لقد ارتبط مرور الأسلحة بشكل أساسي بطبيعة العلاقات التي تربط جبهة التحرير الوطني بالنظام التونسي . إلا أن هذا الأخير لم يتوانى في فرض ضغوط على الجزائريين كلما ساءت العلاقات ، فيبادر لاحتجاز قوافل الأسلحة و يعطل مرورها و حدثت هذه الإجراءات خاصة خلال سنتي 1958 و 1961 إذ صودرت كميات كبيرة من الأسلحة في جوان 1958 إثر خلاف إيجلي[1] و كررت عمليات مماثلة عندما مارس بورقيبة الضغط على الثورة الجزائرية لقبول استقلال جزئي ينهي الحرب التي أثقلت كاهل تونس فمنعت وصول الأسلحة و ضايقت جيش التحرير الوطني و خاصة في حادثة أسر الطيار الفرنسي[2] في جويلية 1961 الذي وقع إثر هذه الحادثة خلاف بين تونس و الحكومة الجزائرية المؤقتة [3] .

رغم الخلافات و المشاكل بين تونس وقيادة جيش الحدود إلا أن الحكومة الجزائرية المؤقتة لم تتوقف عن إرسال البلاغات و توجيه الأوامر لقادة المناطق الحدودية تجد بلاغ جاء فيه : « بناء على حسن الاتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونسية يطلب من أعضاء القيادة بالصبر و يسمحوا ببعض الامتيازات للتونسيين و يظهروا الطاعة اللازمة حفاظا على المصلحة العامة »[4] .

إن النظام التونسي كان يفضل التعامل مع السياسيين على حساب العسكريين فقد كان يرغب في استمالة الحكومة الجزائرية المؤقتة و هذا ما جعل العلاقة مع جيش الحدود دائما متدهورة و تؤثر عليها تلك الحزازات و الإجراءات التونسية و التي تذكر منها قضية المتعلقين الجزائريين بالسجون التونسية ففي 1960 كان يتواجد بها ما يقارب 300 سجين

---

[1] . عبد الله مقلاتي، المرجع السابق ، ص، 278.

[2] في 21 جوان 1961 كانت طائرة فرنسية من نوع أف 84 كلف فوق أجواء مراكز تدريب جيش التحرير الوطني في واد ملاق حيث أسقطتها مدفعية المجاهدين و ألقي القبض على قائدها حيا بعد أن سقط على أرض بمظلته عندما طلب الحكومة التونسية تسليم طيار رفضت هيئة الأركان فوسعت هذه قضية شق الخلاف بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان و صرحت حكومة أطلقوا صراح الطيار الفرنسي و إلا فإن الحكومة التونسية شعلت إذانتكم جميعا . أنظر كتاب محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ، الولاية الأولى نموذجا ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، ص ، 58 .

[3] – عبد الله مقلاتي دور بدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962 ، ج2، دار بوسعادة ، ص ، 116.

[4] عبد الله مقلاتي ، دور بلدان المغرب ، ج1 ، المرجع السابق ، ص ، 290- 291 .

جزائري و سبب الإضراب و ضغط من طرف جنود جيش الحدود طلبت الحكومة المؤقتة من السلطات التونسية إطلاق سراحهم في ظل تحسين العلاقات 1960 . ففي هذه الفترة تمكنت هيئة الأركان العامة من تفعيل النشاط العسكري بالمناطق الحدودية فقد باشرت مهامها بإنهاء الشقاق و إعادة نظام جيش الحدود الشرقية ، و قد أنشأت منطقتين منطقة العمليات الشمالية و منطقة العمليات الجنوبية كما توسعت كتائب جيش التحرير الوطني لتأخذ شكل فيالق قدرت أعدادها ب 19 فيلقا مدعمة بأربع كتائب لسلاح المدفعية الثقيلة تركزت على طول الحدود و شكلت خطرا حقيقيا على العدو الفرنسي[1] .

و أصبحت هيئة الأركان تشكل نفوذ موازيا لسلطة الحكومة الجزائرية المؤقتة و هذا ما زاد في حدة الخلاف لكن مع حادثة أسر طيار الفرنسي كما ذكرنا سابقا أدى إلى استقالة قيادة هيئة الأركان العامة و مجيء حكومة يوسف بن خدة و طوال تلك الظروف الحاسمة من المفاوضات و التنافس على السلطة بين العسكريين و السياسيين حاول البعض إقحام النظام التونسي في هذا النزاع ، و إثر فشل مؤتمر طرابلس في جوان 1962 في حسم النزاع تمكنت هيئة الأركان من تأكيد نفوذها و عقد تحالفات جديدة جعلتها تغير الأوضاع لصالحها في وصول للسلطة و قد تبين للنظام التونسي عشية استقلال الجزائر أنه لم يحسن اختيار أنصاره[2] .

و يتبين لنا مما سبق أنه على الرغم من أن الحكومة التونسية لم تقدم دعما عسكريا مباشرا و رغم التشدد الذي كانت تسلطه على جيش الحدود إلا أنها لم تتوان في توفير التسهيلات اللازمة لإنجاح مهمة مرور الأسلحة فكانت تستقبل شحنات الأسلحة و تؤمن وصولها إلى جيش التحرير الوطني و نجد تضامن الشعب التونسي مع ثورة جعل السلطات التونسية تتخذ مواقف أكثر إيجابية من نشاط الجزائريين بتونس[3] .

---

[1] عبد الله مقلاتي ، دور بلدان المغرب ، ج1 ، المرجع السابق ، ص-ص ، 292-294 .

[2] زهير إحدادن ، ، المرجع السابق ، ص – ص، 92-93 .

[3] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص ، 302 .

الفصل الثالث: العلاقات الثقافية و الإجتماعية بين الحكومة المؤقتة و الحكومة التونسية 1958-1962

المبحث الأول: العلاقات الثقافية بين البلادين

المبحث الثاني: العلاقات الإجتماعية بين البلادين

المبحث الثالث: تأزم العلاقات بين بورقيبة و الحكومة الجزائرية المؤقتة

المبحث الأول: العلاقات الثقافية بين البلدين

1- التضامن الإعلامي التونسي مع الثورة

ساهم الإعلام التونسي في التعريف بالقضية الجزائرية وذلك بتوفير كل التسهيلات لتأهيل هذا النشاط الذي بقي تشجيعا مميزا في بلدان المغرب العربي، وأيضا لإطلاع الرأي العام المحلي والدولي بتطوراتها والتعريف بها، فاتبعت جبهة التحرير الوطني منحى إستراتيجي واسع في التجنيد والدعاية والتعريف بالقضية الجزائرية فاتخذت من المغرب العربي مركزا إعلاميا نظرا لأهمية المنطقة من جهة ولقربها من الجزائر الثائرة من جهة اخرى[1].

نتيجة لهذه الإستراتيجية وجدت القضية الجزائرية الدعم الثابت من طرف الاعلام التونسي، والإهتمام الكبير من طرف قادة التحرير الذين بدورهم بادرو إلى فتح مكاتب الدعاية والإعلام بتونس منذ شهر مارس 1956م الذي اشرف علي كل النشاطات الإعلامية والسياسية، كصحيفتي المقاومة و المجاهد، وإذاعة الجزائر بتونس التي تقوم بالاتصال بالصحف المحلية و الدولية ومختلف السفارات للدعاية للثورة الجزائري[2].

صدر العدد الأول من جريدة المقاومة الموجودة بتونس في الفاتح من نوفمبر 1956 التي كانت تطبع بمطبعة صغيرة بنهج المغني قرب جامع زيتونة وكانت نصف شهرية، حيث إهتمت بالتحليل السياسية المختلفة لواقع الثورة الجزائرية وتوقفت عن العدد19 بتاريخ 15جويلي, 1957.[3]

كانت الصحيفة غنية بالتعاليق والتحاليل السياسية للواقع الثوري بالجزائر فقد كانت جريدة المقاومة تنقل جميع التطورات التي تحدث في الجزائر وتنقل ايضا التصريحات ومواقف الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة المتعلقة بمشكلة الجزائر وإتحاد الشمال الإفريقي، وفي شهر جويلية 1957 قرر المجلس الوطني للثورة توقيف جريدة المقاومة نظرا لتباين طباعتها وتقرر توحيدها في جريدة المجاهد[4].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي.....،ج2،المرجع السابق،ص، 204.

[2]- المرجع نفسه،ص،205.

[3] - لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص،181.

[4]- لقاء جاء في الصفحة24من جريدة المقاومة العدد3في ديسمبر1956م مايلي:

_تونس تتحدث عن الجزائر في الجلسة العامة

إستطاعت جريدة المجاهد أن تعكس بصدق مراحل الكفاح المسلح والنضال السياسي الجزائري وذلك نتيجة للدعم الكبير من طرف السلطات التونسية، الذي ساهم في استقرارها سواء من ناحية التبويب أو إثراء المواضيع عندما كانت الصحيفة تحضى بمقروئية واسعة داخل تونس والجزائر وخارجهما إستمرت بدورها الإعلامي تحت وصاية الاخبار حتى الاستقلال[1]

تعرضت جريدة المجاهد لمشاكل بالرغم من دعم من المناضلين والمثقفين ورجال الفكر في تونس، فبعد صدور المقال الإفتتاحي للعدد 27 بعنوان "الخبر المسموم"بسبب إتفاقية مد أنابيب البترول من إيجلي إلي قابس بين الشركة الفرنسية والحكومة التونسية المستفز للسلطات التونسية قامت هذه الاخيرة بحجز العدد28 أوت 1958، وبعد تسوية المشكل بين قادة الثورة والحكومة التونسية عادت إلي الصدور، كما لا كما لا ننسى التذكير بالدور الإعلامي الذي لعبته صحف الصباح ، و العمل (Action) ، و الأسبوع و العمل الافريقي (ActionAfricaine) لابريس (La presse وكذا مجلات الفكر ، الندوة ، اللغات ، المباحث ... الخ .[2]

ساهمت الصحافة التونسية إلي جانب صحف الثورة الجزائرية في إحتضان الثورة الجزائرية فعايشت أحداثها ووقائعها ووجدت فيها الثورة الجزائرية مساحة أخرى لإعلامها ودعايتها .[3]

فنجد صحيفة الصباح اليومية التونسية التي قامت بتغطية مختلف جوانب الثورة الجزائرية السياسية منها والعكسية وكانت لها مواقف مشرفة على صعيد المؤازرة الفعلية للثورة الجزائرية فقد نشرت مقالاتها في شهر نوفمبر 1956 تعرض التهديدات الفرنسية التي يتعرض لها تونس وأكدت ان هدفها من اظهار نوايا الفرنسيين فجاء فيه:" ليعلم الراي العام عندنا ان استغلالنا مهدد بالخطر امام أي ريح قد تعصف في رؤوس السياسة الفرنسيين".[4]

- تصريحات بورقيبة و تصريحات بلافريج حول القضية الجزائرية في هيئة ألأمم المتحدة

[1]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي ، ... ج م ، المرجع السابق، ص، 86.

[2]– المرجع نفسه، ص، 87–88.

[3]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، 183.

[4]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص،181.

وعلقت الصحيفة أيضا على مقال نشرته زميلتها العمل في ديسمبر 1956 حول ضحايا الاعتداءات على تونس منتقدة أسلوب الصداقة التونسية– الفرنسية بقولها في الوقت الذي كانت فيه الطائرات الفرنسية تمطر التونسيين بالرصاص كان الرئيس بورقيبة في نيويورك يتحدث عن الصداقة مع فرنسا " الشيء الذي تسبب في ايقافها بضعة أشهر سنة 1957 من طرف السلطات التونسية [1].

ورصدت الجريدة العمل المتواصل لحركة السلاح على ايدي جزائريين وتونسيين وايصالها الى الحدود الجزائرية وخاصة في الجنوب الغربي التونسي وأوردت ان العمليات العسكرية المقاومة التونسية صارت يومية وليست اعمالا معزولة وأنها استأنفت وهي تبدو في حالة تنسيق مع الثورة الجزائرية والتحقيق من الضغط الحاصل عليها من خلال هذا النشاط وتفريق الجهود الفرنسية[2] .

والملاحظ ان جريدة الصباح قد تنوعت بين سرد الاحداث ومظاهر الدعم المعنوي والمادي وتطرقت الى قضية حيوية وهي توريد السلاح لان المناطق الحدودية هي أصلا تشهد وضعا خاص سواء من قبل الثورة التي انشات القاعدة الشرقية بها والتي تعتبر تمرير السلاح اهم مهامها [3].

وتعتبر كذلك صحيفة العمل (L'Action) الناطقة بلسان الحزب الدستوري الحر من ابرز الصحف التي كان لها دور متميز في مساندة الثورة ، ونظر لان الصحيفة كانت تعبر عن توجهات الحزب الدستوري الحاكم فقد ركزت على اظهار الموقف التونسي المساند للجزائر واطراء السياسة التونسية الرامية لإيجاد حلول سلمية للقضية الجزائرية [4].بتأكيد على ان الخيار الأفضل هو المفاوضات بين فرنسا و الجزائر، وقد طمأنت الطرف الجزائري بقولها:"على اية حال فليعلم إخواننا الجزائريون ان تونس المستقلة لا تهمل أية وسيلة من شانها ان تجعل فرنسا تميل الى الحل السلمي العادل، وامانتنا تقتضي علينا بأن تقولها صريحة عالية وهو انه لا يعقل

2_المرجع نفسه،ص،182.

3– بكر الصديق حميدي، النشاط الثوري في الشرق الجزائري من خلال الصحافة والكتابات التونسية، 1956 –1962 المجلة التاريخية الجزائرية – جامعة بوضياف خضر عدد 3 – جوان 2017، ص ،167.

4_المرجع نفسه، ص168.

4– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة ...،ج 1 المرجع السابق ص ،89.

ان يمنعنا استقلالنا من المشاركة في تحرير الجزائر أي تمتين دعائم السلام والاستقرار في تونس.[1]

كما نجد مجموعة من المجالات المتضامنة على غرار الصحف الأخرى هناك مجلة " الفكر " التي كانت من اهم المجالات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية واحتضنتها منذ اندلاعها وقد تجاوزت مع الثورة الجزائرية منذ ظهور عددها الأول في أكتوبر 1955 واستمرت تتابع التطورات والأوضاع على المستوى الجزائري وطيلة سبع سنوات نشرت العديد من الدراسات والقصائد و القصص والمسرحيات المشيدة بالثورة الجزائرية.[2]

نسجل كذلك العديد من الشعراء و الادباء الذين الهمتهم الثورة الجزائرية فكتبوا عن تضحيات الشعب الجزائري من اجل نيل استقلاله وجرائم فرنسا التي ارتكبها في حقه ، حيث ذكر جعفر ماجد في مقالة بعنوان " الثورة الجزائرية في الشعر التونسي " بالإضافة للعديد من الشعراء الذين اعتمد بواقع الثورة الجزائرية نجد منهم محسن بن حميدة و احمد لقماني مصطفى خريف ، مصطفى لحبيب بحري وغيرهم [3].كما نظمت عدة مسرحيات في هذا الشأن مثل " الباب الأخير " بمصطفى الاشرف التي بعث بها من السجن ونشرتها مجلة الفكر في عددها لشهر جويلية 1957 ، ومسرحية مصرع الطغاة والموت المستبد في 1959 لعبد الله الركيبي تناول فيها الثورة التحريرية الموفقة[4].

ونجد أن القصص الذي كان يسرد دوافع الجزائر لقي رواج في تونس حيث نجد ن أوائل القصص ، التي نشرت بتونس خلال الثورة قصتان لمحمد ديب الوطن نشرت في مجلة الندوة – وسنة 1956 نشر الحبيب بناسى قضية " مأساة الاسرة" في جريدة الزيتونة عدد 23 مارس ونشر ظافر وطار 18 "قصة مارس " 1956-1962 واغلب القصص استلهمت احداث من الثورة نشرت 9 في مجلة الإذاعة و 7 قصص في مجلة البدوة الفكر وجريدة الصباح[5].

---

[1]– عبد الله شريط، الثورة الجزائرية 1956، المرجع السابق، ص، 208.

[2]– حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع الجزائر،2009، ص،572.

[3]– لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ، ص ،186.

[4]– محمد شطيبي ،المرجع السابق ،ص،161

[5]– المرجع نفسه، ص 163.

إضافة الى ذلك فقد تبع الشعب التونسي احداث الثورة عبر مختلف الإذاعات التونسية رغم المشاكل التي لحقت الإذاعة في 1958 بسبب اتفاقية ايجلي الا انه بعد حوالي شهر من المساعي سمح للطاقم الجزائري بالعودة لتسجيل البرنامج الذي أصبح بعنوان صوت الثورة الجزائرية وكان يبث يوميا لمدة نصف ساعة على الموجة القطرية التي تسمع في القطر التونسي وتصل بوضوح الى الجزائر، بتعاليق ثورية بالعامية والامازيغية والفرنسية[1]

أصبحت الثورة تعتمد علي وزارة الأخبار في ميدان الإعلام وذلك منذ تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 حيث كانت هذه الاخيرة تقوم بتنظيم شؤون الإعلام في الداخل والخارج وعقد المؤتمرات الصحفية وقد قامت بإنشاء مكتب للوثائق والمعلومات بجمع كل ما يكتب عن الثورة الجزائرية[2].

كانت تونس مركزا للدعاية والإعلام الجزائري ومحط أنظار وسائل الإعلام الدولية حث أنشأت وكالة للأنباء في1961وذلك علي إثر تزايد أساليب التحريف والتشويش من طرف وكالات الأنباء الغربية وتمثل دورها في إيصال كل الأنباء المتعلقة بالثورة الجزائرية كما كانت تقوم بإعداد نشرة إخبارية يومية باللغتين العربية والفرنسية لشرح القضية الجزائرية وتطوراتها للرأي العام الدولي ،بالأضافة إلى ذلك أنشأت الوزارة قسما للسينما الذي أنتج منذ سنة 1960 فيلم" جزائريا"وفيلم ياسمينة"بنادق الحرية" و"صوت الشعب" ،"عمري ثمان سنوات" ، وفيلم اللاجئون الجزائريون الذي انتجته السينما التونسية لدعاية لصالح قضية اللاجئين الجزائريين[3].

كما ساهم المسرح الجزائري في التعريف بقضية وكفاح الشعب باعتباره أبو الفنون فتعرض لضغوطات أدت إلى توقيفه لكن ذلك لم يدم طويلا ،حيث أسست جبهة التحرير الوطني الفرقة الوطنية الفنية في تونس العاصمة يوم 24ماي 1958التي لاقت دعم وتشجيع واسعين من طرف الجمهور التونسي والجزائري الموجود علي الاراضي التونسية، حيث عرفت هذه الاخيرة نشاطا ثقافيا ودعائيا واسع للتعريف بكفاح الشعب الجزائري.[4]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة... ، ج2، ص، 92.

[2]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة... ، ج2، ص ، 95.

4– المرجع نفسه ، ص،96.

[4]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص،189-190.

في المجال الرياضي لبى الرياضيون نداء جبهة التحرير فقاموا بترك نواديهم الفرنسي لتشكيل فريق وطني تحت إشراف جبهة التحرير ،وبدأ نشاطه بتونس رسميا في أفريل 1958 بمساندة السلطات التونسية والشعب التونسي رغم تهديدات الإتحادية الدولية لكرة القدم FIFA[1],فنجد أن الرياضة ساهمت في عملية التضامن الأخوي الداعم للقضية الجزائرية ،وبرز ذلك في زيارته للأقطار العربية المتمثلة في ليبيا ،مصر، سوريا والعراق [2]،تونس حيث كان الفريق القومي التونسي مساندا ومؤازرا ماديا ومعنويا للفريق الوطني ونشط معه عمة مباريات ودية سادها الحماس الشعبي واعتبر كل لاعب في الفريق الوطني مجاهد في جيش التحرير الوطني.[3]

2-التضامن الطلابي التونسي مع الطلبة الجزائريين والثورة الجزائرية

أعطت الثورة الجزائرية للثقافة العربية بعد جديدا من الناحية التعددية والتكوينية فقد تمركز الطلبة الجزائريون في كل من تونس والمغرب و ليبيا و مصر على وجه الخصوص فقد أعطت منطقة المغرب العربي يقظة فكرية وثقافية وهذا نظرا للمصير المشترك الواقع تحت سلطة الاحتلال وما عزز من أواصر التواصل هي البعثات العلمية التي كانت تشد نحو تونس بعد ان سدت أبواب المعرفة.[4]

فنجد ان اهتمام النخبة التونسية المثقفة بالقضية الجزائرية يعود الى منتصف العشرينات في اطار نجم افريقيا في مارس 1925 على يد الجزائري الحاج عبد القادر بمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي وجمعة طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا التي تأسست بتاريخ 5 نوفمبر 1927 وانشاها الطالب الشاذلي بن مصطفى خير الله ، ثم الاتحاد العام للطلبة تونس الذي انشأ في مارس 1952 واعترف به سنة 1955 والذي كان منذ تأسيسه يعبر عن تضامنه مع كفاح الشعب الجزائري وتمسكه بوحدة شمال افريقيا[5].

---

[1]- عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص، 100.

[2]- المجاهد، ع20، 1958/03/15، ص، 12.

[3]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص، 101.

[4]- عطلاوي عبد الرزاق، التواصل الثقافي بين الجزائر و تونس في أدبيات الرحلة العلمية الجزائرية 1913-1954، مجلة آفاق فكرية، مجلد 03،ع07، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس ، 2017 ، ص، 239.

[5]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص، م96.

ونجد من ابرز مظاهر المساعدة و المساندة التي حظي بها الطلبة الجزائريون عندما نظم ا.ع.ط.م.ج اسبوعه التضامني مع الطلبة المعتقلين في سجون فرنسا الفترة الممتدة من 3 الى 10 نوفمبر 1957، فان الاتحاد العام للطلبة التونسيين اتخذ موقفا حازما واخذ برنامجا زاخرا بالأعمال وبكل نشاط الطلبة وزاد في إنجاح هذا البرنامج مساهمة المنظمات القومية و الطلبة وبقية افراد الشعب التونسي.[1]

ونجد إثر حل الاتحاد من طرف السلطات الفرنسية في 28 جانفي 1958 سجل الاتحاد عام لطلبة تونس موقف تجاه القضية وأصدر بيانا أوضح فيه ان الطلبة التونسيين: "يلفتون نظر الحكومة الفرنسية الى خطورة مثل هذا الصنيع الذي يشوه سمعة الجامعة الفرنسية ويمس بتقاليد الديموقراطية واصدر بلاغا مشتركا مع الاتحاد الوطني للطلبة المغاربة."[2]

وكذا الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين واعلن ذلك في ندوة صحفية عقدت يوم الأربعاء 30 جانفي 1958 تضمنت التنديد بالممارسات التي تمس الحقوق النقابية للطلبة وبأمن طلبة الشمال الافريقي في فرنسا، وما يؤكده الاتحاد التونسي و المغربي وأن حل الاتحاد لا يعرقل وحدة الحركة الطلابية للشمال الافريقي بل من شانه تأكيد الروابط التي توحد جميع الطلبة،[3] وانه على الرغم من ان هذه الوحدة تنحصر في ميدان ضيق الا انها تشكل خطوة هامة في طريق التوحيد.[4]

وتم من خلال المؤتمر السابع للاتحاد العام للطلبة التونسيين المنعقدة أيام 20 الى 24 اوت 1959 صياغة لائحة خاصة بالجزائر وأخرى بالزعيم النقابي عيسات ايدير الذي تم اغتياله من قبل المنظمات الإرهابية الفرنسية ومن اهم ما جاء فيه:

-تأييد الشعب الجزائري في كفاحه

-استنكار حرب التصفية والوسائل الوحشية التي ينتهجها الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

[1]- المجاهد، ع12، 15 نوفمبر 1957، ص،16.
[2]- المجاهد ، ع17 ، 01 فيفري 1958، ص، 10.
[3]- المجاهد، ع18، 1958/02/25، ص، 12.
[4]- المجاهد، ع28، 1958/08/28، ص، 06.

-الدعوة الى الاستقلال التام للجزائر، والتنديد بمواقف الحلفاء المؤيدة لفرنسا والمدعمة لها ماديا ومعنويا[1].

كما طالب الاتحاد العام للطلبة التونسيين في لائحة أخرى بفتح تحقيق دولي حول اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد والجزائري عيسات ايدير، وقد عبر خلال المناسبات التضامنية التي نظمت بتونس عن مؤازرته لكفاح الشعب الجزائري [2] . تم عقد المؤتمر القومي الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في بئر الباي (تونس) بين 26 جويلية الى غرة اوت 1960 تحت اشراف رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس وقد درس المؤتمر مشاكل وقضايا الاتحاد الداخلية و الخارجية.[3]

وفي اطار دعم و مساندة ا.ع.ط.ت لقضية الجزائر عامة والطلبة خاصة أصدر إثر انعقاد مؤتمر الثامن من 8 الى 13 اوت 1960 بتونس لائحة خاصة بالجزائر تضمنت :"ان المؤتمر الثامن للاتحاد العام لطلبة تونس يحي الشعب الجزائري الباسل الذي ما نفك منذ ست سنوات يناضل من اجل استقلاله ، ويندد بحرب الإبادة التي يشنها الاستعمار الفرنسي بمساعدة حلفاته أعضاء الحلف الأطلسي ضد المجاهدين الجزائريين ، ويرى بأن مبدا تقرير المصير الذي اعترف به للشعب الجزائري ، والذي كان ثمره جهاد ست سنوات بمثل قاعدة حل عادل للمشكلة الجزائرية ، ويعتقد ان تطبيق تقرير المصير تطبيقا نزيها يؤدي حتما الى استقلال الشعب الجزائري".[4]

ومن خلالها أعاد التأكيد على انه:" يستنكر اشد الاستنكار تنفيذ احكام الإعدام المتكررة على المجاهدين الجزائريين ولا يعترف الا للحكومة الجزائرية المؤقتة بحق التفاوض باسم الشعب الجزائري ، ويطلب من جميع طلبة العالم ان يعملوا لدى حكوماتهم حتى تعترف بالحكومة الجزائرية"[5].

---

[1]- المصدر السابق ، ص، 6.

[2]- حبيب حسن اللولب ، المرجع السابق ،ص،313.

[3]- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية، 1871-1962، مشارب ثقافية وايديولوجية، ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ص،103.

[4]- المجاهد، العدد 75، 1960/8/22، ص،2.

[5]- المجاهد، ع75، المصدر السابق، ص، 2.

إضافة الى هذا العمل الذي كان يقوم به الاتحاد التونسي فقد نظم اجتماعا مع عدد من المنظمات التونسية يوم الخامس جويلية 1961[1] تضامنا مع الحكومة الجزائرية التي أعلنت هذا اليوم يوما وطنيا ضد التقسيم وتم هذا الاجتماع بمقر الحزب الدستوري التونسي وبعد استعراضهم تطورات القضية الجزائرية خرجوا بلائحة تضمنت نقاطا أربعة كالتالي:

- استنكار الخطة الجنوبية التي ينوي المسؤولين الفرنسيين تطبيقها بحل القضية الجزائرية بواسطة التقسيم.
- يعتبرون ان كل محاولة لتقسيم الوطن الجزائري تشكل خطرا على القطر الجزائري الشقيق وعلى المغرب العربي، وعلى الأمم الافريقية وسائر انحاء العالم وفي التاريخ الحديث عدة حالات للتقسيم أدت الى احداث مناطق اضطراب دولية وعدم استقرار.
- يؤيدون موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، والشعب الجزائري المناضل في سبيل وحدة التراب الجزائري وسلامته.
- يحيون من جديد وبإجلاء لأرواح الشهداء الكفاح الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال"[2]

ومن مظاهر هذا التضامن التنسيق المتبادل في المواقف إزاء أي حدث بإحدى البلدين، فكما وقفت المنظمات التونسية بجانب الجزائر نجد المنظمات الجزائرية فعلت بالمثل اثر احداث بنزرت، فقد سارعت المنظمات الجزائرية. الى تسجيل موقفها وأكدت للشعب التونسي وحكومته تضامنها الاخوي ومساندتها للكفاح من اجل إجلاء القوات الفرنسية من بنزرت، واعتبرت هذا الكفاح كفاحها وبينت انها مستعدة لتقديم التضحية في سبيل التحرر الكامل لشعوب شمال افريقيا وتحقيق المغرب العربي الموحد.[3]

واحتضنت المعاهد و المدارس التونسية عدد كبيرا من التلاميذ و الطلبة الجزائرية في التعليم الثانوي و العالي و بالمدارس العربية أو بجامع الزيتونة وفروعه المختلفة واستفادوا من

---

[1]- وكانت هذه المنظمات هي : الحزب الحر الدستوري التونسي ، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد القومي للصناعة و التجارة، الاتحاد القومي النسائي التونسي ، الاتحاد العام للطلبة التونسيين ، الكشافة التونسية.

[2]- المجاهد، ع100، المصدر السابق، ص،9.

[3]- المجاهد ، ع 94، 25 أفريل 1961، ج4، ص،108. و أنظر أيضا المقاومة ، ع2، 27 جانفي 1958، ص، 78.

منح مدرسية وجامعية فقد بلغ عدد المنح المدرسية و الجامعية التونسية للطلبة الجزائريين خلال السنة الدراسية 1960م-1961م 536 منحة.[1]

فقد ساهم جامع الزيتونة والمعاهد التابعة لها في تكوين نخبة كبيرة من المثقفين ورجال الإصلاح وزعماء الحركة الوطنية الجزائرية، كما يصفها شارل اندري جوليان "احدى القلاع الحامية للدين و التقاليد و السنة بأفريقيا الشمالية باسرها "[2]، ومن بين الطلبة التي لمعت أسماؤهم علي صفحات الجرائد التونسية في مجال كتابة المقالات السياسية والثورية ولأبداعية وقد برز من هذه الاسماء مفدي زكرياء[3]، وعبد الله ركيبي[4].

وفيما يخص جانب اخر من مساهمة الطلبة التونسيين في الثورة التحريرية تسجل تطوع بعض الأطباء المتربصين والمتخرجين جدد من كليات فرنسية وتوجههم نحو الجزائر لمساعدة جرحى ومعوقي الحرب ومن بينهم الدكتور المنجي حميدة منذ سنة 1961[5].

---

[1]-لمياء بوقريوة : المرجع السابق ،ص،201.

[2]-عطلاوي عبد الرزاق، اسهامات البعثات العلمية في النهضة العلمية والفكرية الجزائرية بين 1900 الى 1954، البعثات الجزائرية الى جامعة الزيتونة أنموذجا، اعمال المؤتمر الدولي التاسع، 18-19 اوت، الجزائر 2015، ص2.

[3]- مفدي زكرياء : ولد بقسنطينة 1989 في عائلة معروفة بإخلاصها لفرنسا ،لكن هذا لم يمنعه من معارضة السياسة الأستعمارية الفرنسية كان تلميذا لشيخ حمدان ونيسي بجامع الزيتونة ،اسس جريدة المنتقد الشهرية 1925 وعندما منعت من صدور بسبب السلطات الفرنسية أسس جريدة شهرية تحت عنوان شهاب وهو مؤسس جمعية العلماء المسلمين في5 ماي1931 :انظر كتاب محمد شريف ولد الحسين ،المرجع السابق،ص،48 .

[4]- خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون في البلاد التونسية ، دار كردادة، الجزائر ، 2013، ص، 322.

[5]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق ، ص، 201.

المبحث الثاني: العلاقات الاجتماعية بين البلدين

أولا: اللاجئون

لقد ترتب على الحرب الباردة التي كانت تشنها فرنسا على الجزائر اضطرار الالاف الجزائريون للجواء الى البلدان المجاورة خاصة بعد سنة 1954 مع تزايد وتيرة المواجهات بين جيش التحرير و المستعمر الفرنسي، [1]ومع اشتداد الوضع في الفترة الممتدة من 1955 الى 1959 تضاعفت العمليات العسكرية الفرنسية من إقامة محتشدات ومناطق محرمة ، على إثر هذا التجاء عدد كبير من الجزائريين الى تونس و المغرب وذلك هروبا من القمع المسلط عليهم في مناطق الحدود فقد وصل عدد اللاجئين 1956 الى 40 الف 8 لاجئا ، الذي يتزايد مع بداية خريف 1957 الى 100 الف لاجئ [2].

ومع زيادة القمع العسكري الفرنسي على الشعب الجزائري ارتفع عددهم سنة 1958 الى 75 و 80 الف لاجئ يتركزون في مناطق مختلفة [3]من شمال شرقي الجزائر في الحدود الشرقية التونسية إلي نواحي غار الدماء وطبرقة ،كما بدأت نواحي الجنوب الشرقي تدفع قسطها من اللاجئين إلي نواحي بسيطلة وفي شتاء 1958 عندما تكونت المناطق المحرمة بين الحدود التونسية والجزائرية قدمت وفود أخرى من هؤلاء اللاجئين من مختلف المناطق المجاورة للحدود ،بلغ عدد اللاجئين في القطر التونسي في مارس 1958م نحو 97 ألف شخص ليرتفع عددهم في سنة 1959 إلى 110 ألف لاجئ [4].

قوبل لجوء الجزائريين في تونس باستقبال شعبي تلقائي ودون ترقب لاي قرار حكومي فقد كان لعديد من الثوار لهم أقارب بالمناطق الحدودية التونسية بفعل عمليات المصاهرة بين

---

[1]- موسى غفيري، المرجع السابق، ص، 51.
- أنظر ملحق رقم 17، عنوانه صورة لمهاجرين جزائريين يهاجرون لتونس.

[2]– صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1936–1962 مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب و العلوم انس، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2008–2009 ،ص،79.

[3]– الطاهر الجبلي ، فضيحة الإنسانية في تاريخ فرنسا، الأسود، مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية، مجلة كان التاريخية، ع34 ، دار باشري ، كويت ، ديسمبر 2016 ،ص،23.

[4]– المجاهد، اللاجئون هل يفكر فيهم احد، عدد 36 ،6 فيفري ،1958، ص،2.

البلدين ولقي أيضا مساعدة كبيرة من طرف الدولة وذلك لعدة اعتبارات تاريخية وحضارية وسياسية .[1]

فقد بذلت الحكومة التونسية جهود كبيرة لاستقبال جموع اللاجئين فقد خصصت لهم الاماكن وقدمت إليهم الاعانات الاولية ونظمت الجمعيات الوطنية عدة إكتتابات شعبية تجمع فيها الأموال والأغذية والثياب لإخوانهم الجزائريين المنكوبين[2] ، حيث تم التبرع بالاموال والمواد الغذائية في حماس وعطف فقد تبرع عمال شركة ستبلا بباب سعدون بمبلغ قدره مائة فرنك،وتبرع عمال السكة الحديدية لفرع صفاقص بقفصة ب280 الف فرنك وتبرعت جمعية الهلال التمثيلي بصفاقص بتقديم رواية تمثيلية على المسرح البلدي بصفاقص يكون دخلها لفائدة الثورة الجزائرية، وتبرع عمال معمل المعادن الفراي بسيدي فتح الله تحت إشراف السيد بن رمضان بن بوجمعة بميلغ قدره ثمانية وثلاثون الف وخمسمائة فرنك وتبرع عمال مستشفي الأمراض العقلية بمنوبة بخمسون ألف وخمسمائة فرنك [3].

علي الرغم من محاولة الحكومة التونسية إعانة للاجيئين الجزائرين إلا ان الهجرة المتزايدة للاجئين إلي الاقليم التونسي زادت الوضع خطورة خاصة بعد إعتداءت فرنسا بحجة مواصلة الحرب في الجزائر التي تحمل في طياتها دائما جذور إمتداد الحرب خارج الحدود الشرقية وخلق خلاف بين الدول الشقيقة ،ونجد أن ذلك بدأ يظهر في إعتدائها علي ساقية سيدي يوسف ،[4]لكن هذا لم يمنع أو يوقف الاغاثة التي قدمتها الحكومة التونسية والهلال الاحمر التونسي بالتعاون مع مصلحة الشوؤن الاجتماعية للاجيئين سواء كانو مدنيين أو ثوار ،فحسب إحصائيات جبهة التحرير الوطني فقد وصل عددهم في جوان 1958 إلى نحو130000وتم تقسيمهم في مدينة تونس وماجاورها11682 ومدن اخرى من وسط الشمال 1682 والكاف 50616 ,سوق لربعاء 32860 وباجة 2895 الجنوب 23885 وفي اوت 1958 في منطقة سبيطلة لوحدها ما يقارب 1600لاجئ أظيفو إلى 7000 لاجئ كانوا موجودين من قبل.[5]

---

[1]- موسى غفيري ،المرجع السابق،ص،51.
[2]- المجاهد، ع12، المصدر السابق، ص، 5.
[3]- الصباح، شعب تونس يساند ثورة الجزائر، ع1482، 29جانفي1958، ص، 1.
[4]- المجاهد، ع 34، 1958/12/24، ص، 3.
[5]- لمياء بوقريوة، الرجع السابق، ص، 217.

لم يكن من السهل استقبال اعداد كبيرة من اللاجئين في وقت محدد و الاهتمام بشؤونهم، فلجأت الى ان تقدم مشروع قرار يتضمن حث المندوب السامي لشؤون اللاجئين على الإسراع بمساعدة اللاجئين بكيفية فعالة ، القرار الذي تقدم به ممثلا تونس و المغرب كل من المنجي سليم والفيلالي والذي اقرته هيئة الأمم المتحدة في 6نوفمبر 1958[1]، والذي كان بتدخل المحافظة السامية للاجئين والعديد من المنظمات الدولية والحكومات لتقديم مساعدات خاصة بعد النداء الذي اعقب اشغال الندوة العالمية للهلال و الصليب الأحمر والذي جاء فيه :"بما ان عددا كبيرا من الجزائريين معظمهم من النساء و الأطفال اضطرتهم حوادث الجزائر الى الهجرة فلجئوا الى تونس و المغرب ، وبما ان أغلبية هؤلاء اللاجئين المتزايد عددهم كل يوم يوجدون في حالة احتياج تام....وبما ان الإعانات التي قدمتها الحكومتين التونسية و المغربية ، و اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر التونسي وجمعيات أخرى متمسكة بمبادئ الهلال الأحمر ، لم تكف لدفع الخطر الكبير الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا البريئة فان ... المؤتمر يوجه للعالم نداء حثيثا لكي تتحقق مثل هذه المساعي في فائدة اللاجئين.[2]

على إثر هذا تضاعفت المساعدات الإنسانية لصالح اللاجئين الجزائريين.وبلغت ما قيمته 22 مليون دولار امريكي ما بين سنوات 1959-1962 حيث وصلت باخرة تحمل 3200 طن من القمح الأمريكي وكذلك باخرة اسبانية من الجمهورية العربية المتحدة(الاقليم السوري) كميات من القمح الصلب و الفارينة الى تونس وتسلمها الهلال الأحمر الجزائري وشرع في توزيعها على اللاجئين الجزائريين المقيمين بالجمهورية التونسية[3]، وكذلك وصول باخرة الشيكوسلوفاكية الى ميناء تونس اعانة للاجئين انها محملة بمقدار750 طن من اللباس و الادوية ومختلف الأغذية المصبرة التي أرسلها الصليب الأحمر الى اللاجئين بالقطر التونسي "[4].

وقد تم بفضل الهلال الأحمر التونسي تقليص الهلال الأحمر الجزائري من الرسوم الجمركية حيث تقدم وفد منه لطرح القضية الجزائرية لدى مدير الجمارك لإعفاء المساعدات

---

[1]- المجاهد، ع42، 18 ماي 1959، ص، 3.

[2]- المجاهد، ع14، 17 ديسمبر 1957، ص، 4.

- أنظر الملحق رقم 18 ، عنوانه الاعانات التي قدمت للاجئين جزائريين.

[3]- المجاهد، ع 29، 17 سبتمبر 1959، ص، 2.

[4]- المجاهد ، ع 38، 18 مارس 1959، ص، 13.

المقدمة فتم اصدار مرسوم من وزارة المالية و التجارة في 11 نوفمبر 1960 يقضي بإعفاء السلع و المساعدات الإنسانية المقدمة للهلال الأحمر الجزائري من الضرائب الجمارکية[1]، وفي 19 ديسمبر 1960 وقعت الحكومة التونسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفاقية ثنائية نصت على ان كل سلعة او تجهيز يخص الحكومة المؤقتة او جيش التحرير الوطني او الهلال الأحمر الجزائري معفى من كل الضرائب والرسوم الجمركية [2].

ثانيا : الصحة

يعد انعقاد مؤتمر الصومام وتحول القاعدة الشرقية لجيش التحرير الوطني بتونس التي أصبحت قاعدة مركزية ازداد عدد الجنود الجزائريين على الحدود التونسية و المغربية ب 30000 جندي وكان العدد المقدر لجيش التحرير في تونس في مارس 1957 في حدود 1000 جندي ثم وصل هذا العدد في اوت 1962 الى 221000 جندي .[3]وهنا قد برز القطاع صحي بتونس و الذي عرف نشاطا مبكرا للعناية بالجنود و اللاجئين واستفادت من المساعدات الطبية المقدمة من طرف السلطات التونسية ، فقد كان مستشفى الكاف يعتني بصحة الجرحى الاتين من كل مناطق الجزائر ، وعندما لا تكون هناك أماكن كافية للجرحى فانهم ينقلون بواسطة سيارات الحرس الوطني التونسي الى مستشفيات أخرى ومنها القيروان كما بجانب هناك مراكز أخرى تعتني بالجرحى و المرضى الجزائريين بتونس مثل تاجروين وبنزرت وقابس وسوق لربعاء وقفصة ونسرين وغار الدماء [4].

اما بالنسبة للحالة الصحية للمدنيين فقد كانت متدهورة بسبب اللجوء في مخيمات التي أصبحت اليه بفعل الامطار و الرياح الشديدة، التي تهب عليها لكن القطاع الصحي كان يقوم ببعث أطباء لمعالجة المرضى في المخيمات ومع المساعدة المتوفرة في تقديم الادوية من الدول الأخرى، فالأطفال مصابون بتوعك في امعائهم من جراء اكلهم للتراب، ونسبة

[1]- لمياء بوقريوة ، المرجع السابق، ص ، 209.

[2]– مريم الصغير، المرجع السابق، ص، 152.

[3]– موسى غفيري، المرجع السابق، ص، 51.

[4]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص،223.

الوفيات بين الصغار مرتفعة الى حد مهول خصوصا في الشتاء المنصرم وكذلك تدهور حالة الشيوخ الكبار.[1]

بعد تشكيل الهلال الأحمر الجزائري في جوان 1957 في تونس برئاسة الطبيب جيلالي بن تامي باشر بتقديم خدماته بإسعاف الجرحى و التكفل بالمرضى خاصة على الحدود كما ساعد الهلال الأحمر التونسي على الاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف للاعتراف بالهلال الأحمر الجزائري وطلب مساعدات للاجئين وفي أكتوبر 1957 وجه ممثلين عنهم الى كل من المانيا الشرقية و الصين وحقق بذلك اعتراف العديد من الهيئات و المنظمات الإنسانية [2]. حيث جاء في نداء من الهلال الأحمر الجزائري "ان الهلال الأحمر الجزائري يناشد جميع الهيئات الخيرية والجمعيات النسائية ومنظمات الشباب والجمعيات الهلال الأحمر في كل الأقطار العربية "[3].

ومع انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اصبح قطاع الصحة تابعا لوزارة الحربي وقد استدعى جراحين جزائريين الى المستشفيات التونسيين الحدودية في الكاف وسوق لربعاء وقصرين، كما قامت غار الدماء وتاجروين وتالة بتزويد اللاجئين الجزائريين بأسرة إستشفائية وبطاقم من الممرضين للجنود الذين خضعوا لعمليات جراحية ،وفي جانفي 1960 اصبح قطاع الصحة تابعا لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير و أصبحت المستشفيات الحدودية بالكاف و سوق لربعا تشتغل بأكثر من 80 طبيبا وممرضا[4].

[1]– المجاهد، شتاء اخر يداهم إخواننا اللاجئين، ع 33 ،7 ديسمبر 1958، ص،20.

[2]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص،214.

[3]– المجاهد، ع33، المصدر السابق، ص، 20.

[4]–لمياء بوقريوة المرجع نفسه، ص، 223.

المبحث الثالث: تأزم العلاقات بين بورقيبة والحكومة الجزائرية المؤقتة.

أولا : ازمة ايجلي 30 جوان 1958م.

ان مظاهر التضامن الذي أكده مؤتمر طنجة، والذي اكسب الثورة الجزائرية مزيد من تضامن شعوب المغرب العربي معها وما تركه من صدى اعلامي واسع،أصبح هاجس يهدد المصالح الفرنسية في منطقة المغرب العربي، الامر الذي جعل ديغول يدعو الى اشتراك الدولتين في بعض المشاريع الاقتصادية لضرب التضامن المغاربي وخدمة المصالح الفرنسية من جهة أخرى فعرضت على تونس الدخول في المنطقة المشتركة للاستغلال الأراضي الصحراوية (O.C.R.S)[1]،وضمن هذه الاستراتيجية استطاع ديغول الى جر تونس الى ابرام اتفاقية ايجلي 30 جوان 1958 التي تسمح للشركة الفرنسية STRAPSA[2]. لتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب النفط من ابار ايجيلي جنوب افريقيا مرور بالأراضي التونسية لتصديره عن طريق ميناء الصغيرة بقابس شمال تونس [3].

لم يكن هدف الحكومة الفرنسية عندما عرضت الصفقة على الحكومة تونسية استفادة الاف من العمال التونسيين، وانما هي في الواقع اضطرت لذلك اضطرارا، اذا كانت في اول الامر قد عرضت الصفقة على ليبيا الشقيقة في أواخر سنة 1957 واوائل 1958 [4].

يعد سلوك تونس إختلالا بالتزاماتها في مؤتمر طنجة حول وحدة المغرب العربي (30-72 افريل 1958) فقد كان الإعلان المفاجئ لجبهة التحرير الوطني سببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس خاصة وان جبهة أوضحت من قبل خطورة المشروع وانعكاسه بالسلب على الثورة التحريرية خاصة الحدود الشرقية الجزائرية[5].

---

[1]- انشات هذه المنظمة بعد اصدار البرلمان الفرنسي قانون فصل الصحراء، وذلك بتاريخ 10 جانفي 1957 وجاء في هذا القانون 13 مادة الهدف منها العمل على التطوير الاقتصادي والرقي الاجتماعي للمناطق الجمهورية الفرنسية وهي الجزائر، موريتانيا، السودان والتشاد وفيها بعد تونس والمغرب ،انظر معمر العايب المرجع السابق، ص،192.

[2]- شركة سترابس فرع من شركة كريس التي تملك الدولة الفرنسية 76 في المائة من اسممها، انظر المجاهد، الخبر المسموم ع 27، 1958/7/22، ص،1.

[3]- المجاهد، العدد 27، المصدر نفسه، ص،1.

[4]المصدر نفسه، ص،2.

[5]- مريم الصغير، المرجع السابق، ص،142.

كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ ببعث برقية لرئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة ورد فيها أنها تشعر بالقلق من جراء الأنباء التي تقول بوجود مفاوضات بين الحكومة التونسية و شركة الفرنسية وقامت بتأكيد معارضتها وانها ستقوم بنشر نص مذكرة مفصلة تسلم الى الحكومة التونسية الى دولتي المغرب العربي وجاء في المذكرة التتبعات الخطيرة التي تترتب على توقيع الاتفاقية مركزة خاصة على النقاط التالية[1]:

1- ان التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا بالتصرف في الثروات الجزائرية.

2- الشعب الجزائري لا يقبل ان يستعمل البترول لتغذية الحرب لاستثماره ضد الجزائر

3- ان بناء هذا النبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء

4- ان موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعتبر خرقا لاتفاقات طنجة.

5- ان مشروع الانبوب هذا من شانه ان يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا في نفس الوقت الذي يمنح فيه للحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب امام الراي العام الفرنسي.

6- إقامة الدليل على إمكانية استغلال بترول ايجلي في الحال، من خلال مد هذا الانبوب يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الامر الذي يخدم السياسة الاستعمارية في الجزائر بما يقدم لها دعم يطيل في امد الحرب.

7- ان حرب الجزائر أشرفت على سنتها الرابعة، ولتعجيل بنهاية الحرب لابد ان يظهر المغرب العربي من مظهر كتلة متضامنة لاتصدع فيها.[2]

فقد إنجر عن هذا الخلاف تأزم العلاقات بين الطرفين وقد قامت جبهة التحرير بإدانة الموقف التونسي في بيان أصدرته بتاريخ 10 جويلية 1958 أعلنت على الملا انها ستفجر انابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية كما قامت لجنة التنسيق و التنفيذ بنقل مكانيها الى طرابلس هذا الخلاف أدى الى تبرير موقفها بالحجة الاقتصادية باعتبارها تحقق دخلا ماليا لتونس، وتوفر مناصب شغل و تحسن الاقتصادي لتونسي" الخبراليومي للشعب التونسي" ،

[1]- عبد الله مقلاتي وكبش صالح، تونس، الثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص،215.

[2]- المجاهد، ع27، المصدر السابق، ص،4.

وردا على الحجج التي ردت بها الصحافة التونسية كتبت جريدة المجاهد مقال افتتاحي بعنوان الخبر المسموم "أن تونس الشقيقة تدرك جيدا أن النفط الذي يمر في أرضها هو الذي تستهلكه الطائرات الفرنسية التي دمرت ساقية سيدي يوسف وتدمر كل يوم مثلها في الجزائر [1].

وردا على هذه الانتقادات قررت السلطات التونسية بعد إطلاعها على محتويات العدد الثامن و العشرون في المطبعة حجز العدد قبل نزوله الى السوق واضطرت حصة صوت الجزائر للتوقف بعد ان خضعت برامجها للمراقبة، ثم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طيلة هر جويلية 1958 وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة وقد اضرت هذه التوقيفات و المضايقات بنشاط الثورة في تونس [2].

وبعد شهر اجتمعت إدارة الطرفين لتسوية خلافهما فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه اما جبهة التحرير الوطني فكانت خشيتها كبيرة على مصالحها في تونس ، وفي اوت 1958 اتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم و التعاون بينهما واصدر بلاغا مشتركا جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرهما للحكومة التونسية بخصوص أنبوب ايجلي وان الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر، وتعرب عن طمأنتها بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية.[3]

[1]– المجاهد، ع27، المصدر السابق، ص،1.

[2]– عبد الله مقلاتي ولميس صالح، تونس والثورة الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص،223.

[3]- المرجع نفسه ، ص ، 224.

ثانيا: ازمة الكاف ومضايقة نشاط الثورة

لقد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نوفمبر 1958 محاولة انقلابية تسبب فيها العقيد لعموري وقادة الاوراس والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا ان كريم بلقاسم وحلفائه لم يعاقبوهم الا حبا في السلطة وانهم ومنذ مؤتمر الصومام يعرفون مبادئ الثورة ويقودونها الى الهاوية، واستطاع مصطفى لكحل صاحب الأفكار القومية و المقرب من المصريين و الخطابي أن يقنع لعموري بالعودة الى تونس وتنظيم إنقلاب ضد خصومهم، وبالصدفة علم كريم بلقاسم بمخطط الانقلاب ولما كانت القوات الموالية له غير قادرة على مواجهة المواقف [1]، طلب مساعدة الحكومة التونسية لتوقيفهم، فقد اتفق أعضاء الحكومة المؤقتة على أن يطلبوا من الطيب المهيري وزير الداخلية التونسي التدخل من اجل إيقاف المتآمرين بمناسبة اجتماعهم بالكاف يوم 16 نوفمبر 1958.[2]

غير أن هذه الاخيرة انتهزت الفرصة لتحقيق اهداف بعيدة المدى كان من أهمها:

- ضرب كل من تسول له نفسه الاخلال بالنظام في تونس
- تهديد المصريين والتيار اليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية
- مساعدة حلفائها المعتدلين في الحكومة المؤقتة واخضاعهم لنفوذها

وقامت الحكومة التونسية اثر اعتقالها للقادة الجزائريين المجتمعين بعدة إجراءات تجاوزت إطار التعاون، وتسبب في حالة توتر خطيرة، اذ احتلت المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وما جاورها ، وصادرت الوثائق و المراسلات الرسمية للجيش و الحكومة المؤقتة في عدة مناطق ، وأوقفت ضباط سامين في الكاف ، وإيقاف مرور الأسلحة و الاستلاء على الأسلحة و المؤونة ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين.[3]

لم تضع الحكومة المؤقتة في حسبانها ان طلب تعاون السلطات التونسية سيدخلها في ازمة فقد أدت استعانتها بالقوات التونسية الى استياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية ....، ج2، المرجع السابق، ص،265.

[2]– مصطفى بن عمر، الطريق الشاق الى الحرية ....، دار هومة، الجزائر ،2007، ص، 247.

[3]– عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص، 266.

و القاعدة الشرقية ، وقد توضحت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية و إنعكاساتها على تونس .[1]

إن هذا المخطط الانقلابي المتزامن مع تأجج الخلاف المصري التونسي و إتهام بورقيبة لمصر بالتدخل في الشؤون التونسية قد أدى الى مضايقة نشاط جيش الحدود ووقف المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة غير قادرة في نظره على حفظ النظام وقد أشار ابن طوبال في إجتماع لمجلس الوزراء أواخر عام 1959 الى انعكاسات قضية لعموري على العلاقات التونسية الجزائرية قائلا " في اليوم الذي عرف فيه التونسيون ان عبد الناصر كان يمكن أن يستخدم أي أحد ومنذ مسالة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور تفتيشات ومصادرات يومية ، لقد أوقفوا حتى ابن عمي وهو يحمل محفظتي".[2]

وقد ترتب عن قضية لعموري اعتقال واعدام عدد من قادة الاوراس النمامشة [3] ونجد من الانعكاسات الداخلية ضياع مصداقية وهيبة الحكومة الجزائرية المؤقتة في نظر مجاهدي المناطق الحدودية ، الذين شعروا ان قادتهم ظلموا وان الحكومة الجزائرية المؤقتة رهينة لدى الحكومة الفرنسية ، الامر الذي زاد في تدهور العلاقات ورات الحكومة الجزائرية الا تصعد الموقف مع السلطات التونسية واجتهدت في رقع المضايقات التونسية عن طريق المباحثات الودية و اللقاءات التنسيقية ،فاقترحت على الحكومة التونسية عقد لقاء التام يومي 30-31 ديسمبر 1958 بمشاركة ولاة المناطق الحدودية و القادة العسكريين الجزائريين وثم التأكيد فيه على رفع الإجراءات الاستثنائية المسلطة على الجزائريين واتفق على تجاوز المشاكل المطروحة يتبنى لحل طرف الالتزامات المحددة وهكذا وحدت تعهدات السلطات التونسية في النقاط التالية:

- حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها [4]
- عدم انتهاك مقرات الحكومة الجزائرية المؤقتة .

---

[1]- عبد الله مقلاتي، العلاقات ، المرجع نفسه، ص، 266.

[2]- المرجع نفسه، ص،268.

[3]- المتامرين الذين تمت محاكمتهم واعدامهم 1959 من طرف محكمة تراسها بومدين نفسه وصدر في حق لعموري واحمد نواورة،والطاهر عواشرية ومصطفى الاكحل الحكم بالاعدام رميا بالرصاص ووقع تنفيذ الحكم فيما بعد، وبالنسبة للاخرين فقد سجنوا .....حتى الدهر ثم ابعد من وحدات جيش التحرير الوطني التي كانت بالحدود، انظر في كتاب مصطفى بن عمر، المرجع السابق ، ص ، 268.

[4]- عبد الله مقلاتي، العلاقات... ، ج2، المرجع السابق، ص، 271.

- منح جيش التحرير الوطني حرية إنجاز المهمات شرط إشعار السلطات التونسية.
- عدم توقيف أي عسكري جزائري، وفي حالة وقوع ذلك يسلم فورا الى السلطة الجزائرية.

وفي مقابل ذلك تعهدت بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة للقيادة التونسية بما يلي:

- حضر ارتداء الزي العسكري لأي مقاتل ترك معسكره.
- إبقاء السلطات التونسية علي علم بأي إزالة للأسلحة[1].
- الاعلان عن جميع مستودعات الأسلحة والمتفجرات للسلطة التونسية .

نظرا لعدم وجود وثيقة مكتوبة كان لكل من الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية حرية التكهن بمحتوي الاتفاقيات الشفوية التي تم توصل إليها، مما أدى إلي حدوث خروقات أربكت العلاقات بين الطرفين وتشكيك في محتوى الاتفاقية ،حيث قامت الحكومة التونسية 1959 بإغلاق الحدود وإختراق النظام مما أدى إلى فقدان السيطرة علي جيش الحدود إلي حدوث تصرفات غير مسؤولة من طرف الجنود ووقوع مصادمات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية.[2]

علي إثر هذا اجرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة ما بين شهري فيفري وجوان 1959 سلسلة لقاءات علي المستوى الوزاري بهدف علاج المشكل حيث رأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات و المكاسب التي تقدمها تونس للثورة، وهكذا قدمت مزيد من الالتزامات إرضاء للسلطات التونسية كان من أهمها:

- الموافقة على التصريح بكل مركز جيش التحرير العسكرية وتشكيلاته
- التصريح بكل المقرات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة.
- عدم المطالبة بالإشراف على المسائل المدنية للجزائريين المتواجدين في تونس
- التبليغ عن أسماء جميع المسؤولين السياسيين.
- إقرار الحكومة التونسية بعدم حدوث لقاءات صحفية مع جيش التحرير دون موافقة مسبقة للحكومة التونسية .
- عدم إجراء أي ندوة صحفية دون الموافقة المسبقة للحكومة التونسية.[3]

---

[1] - Mohammed Harbi, opcit , p,454.

[2] - ipid, p,454.

[3]- عبد الله مقلاتي ، العلاقات الجزائرية ...، ج2، المرجع السابق، ص، 272.

بادرت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلي الاستمرار في إرسال البلاغات وتوجيه الاوامر للقادة العسكريين من أجل التحكم في النظام بمناطق الحدود،واللذين بدورهم إجتهدو في تنفيذ هذه الاوامر حفاظا علي العلاقات الودية مع التونسيين فقد وجه قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود علي بوحجة إعلانا لجنوده جاء فيه أنه بناء علي حسن الاتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونسية يطلب من أعضاء القيادة والجنود التحلي بالصبر واللطافة تجاه التونسيين وإظهار الطاعة اللازمة حفاظا هلي المصلحة العامة[1].

رغم محاولة الحكومة الجزائرية المؤقتة السيطرة على الامور خاصة بعد السياسة التي إنتهجها "الرائد ايدير"[2] تفاقمت الأزمات والمشاكل حيث قام هذا الاخير بإخضاع الجنود للتدريب وإعادة هيكلة وحدات الجيش إلى حالات فوضى وتمرد وفرار ،نتيجة لهذا شعر الضباط القدامى بالتهميش كما طالب الجنود بإطلاق سراح قادتهم في السجون التونسية وهذه المشاكل التي لم تحل إلا بمجئ هيئة الأركان العامة قامت السلطات التونسية بإستغلالها كورقة ضغط لتحقيق مأربها بدفعها للانصياع لتوجيهاتها السياسية.[3]

ثالثا: الخلاف الحدودي و أزمة بنزرت

لقد كانت اتجاهات بورقيبة متضاربة فمن جيهة حرص على أن تكون العلاقات مع فرنسا ومع الولايات المتحدة الأمريكية ومن جيهة أخرى يصرح بأن تونس حلقة إتصال بين حضارتين ،حضارة شرقية على المشرق العربي وحضارة غربية ترتكز على أوروبا [4].فنجد هذه الاتجاهات اثرت مباشرة على العلاقات الجزائرية التونسية و انعكست بالسلب على الثورة التحريرية خاصة الحدود الشرقية الجزائرية ، بعد إنسياق بورقيبة وراء إجراءات ديغول بقبول تمرير أنبوب ايجلي الى ظهور ازمة جديدة المتمثلة في قضية الصحراء[5].

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات....،ج2، المرجع السابق، ص،273.

[2]- مولود ايدير : انظم الى صفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1956 و كان مسؤول عسكري على الحدود الليبية 1957 وكان مستشار لكريم بلقاسم 1958و كان عضوا اضافيا في المجلس الوطني عين وزير الداخلية في 1960. أنظر كتاب محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي ...، المرجع السابق ، ص، 58.

[3]– عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص، 274.

[4]–رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عن الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية1996، ص،149.

[5]– مريم الصغير ، المرجع السابق ، ص، 142.

عمد الرئيس بورقيبة إلى محاولة ضم أراضي واسعة من الصحراء الجزائرية على أساس أن الدولة التونسية صغيرة مقارنة بجيرنها وليس لها إمداد صحراوي مستغلا بذلك الظروف التي كانت تمر بها الثورة ، وكان يدف من ذلك توسيع حدوده إلي غاية النقطة 233كلم بدل النقطة220 والتي تعتبر منطقة نفطية مشيرا إلي الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910 ومعتبر الصحراء الجزائرية بحرا داخليا تشترك فيه كل دول المجاورة وقد هدد برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية لتأخد تونس حقها إذا لم يقبل الاقتراح.[1]

لم يكتفي بورقيبة بالتصريحات فقد اتصل بالجنرال ديغول وعقد الرئيسان يوم 27 فيفري1961 لقاء أثار من خلاله الرئيس بورقيبة قضية بنزرت ، تم التطرق الى الموضوع الرئيسي الذي جاء من اجله وهو إعطاء جزء من الصحراء خاصة بعد اكتشاف البترول في المنطقة الحدودية الشرقية المحاذية لتونس واعلمه بان المنطقة تمتاز بطبقاتها الرسوبية ، والتي تعد كخزانات للبترول و الغاز الطبيعي .[2]

وقد أكد الجنرال ديغول هذه الحقائق في مذكراته فأوضح بأن بورقيبة أثار معه في البداية قضية بنزرت ،إلا أن همه كان منصرفا بشكل خاص إلي توسيع حدوده بضم جزء من الصحراء إليها وأن وجود النفط أثار في نفسه الرغبة بعد أن اكتشفه في الصحراء الجزائية ، ولم يتم إكتشافه في تونس مبررا مسعاه ذلك بأن الحدود بين الجزائر وتونس قد تم تخطيطها قدسما بشكل مبهم وقد رفض تلبية طلبه ذلك .[3]

حيث قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بالتنديد بنص الاتفاق لدى السلطات التونسية، فقامت السلطات التونسية بمنع توزيع جريدة المجاهد وحجز أعداد منها وتوقيف حملات التموين والإمداد بالإضافة إلى فرض رقابة صارمة على اللاجيئين والمقيمين بتونس.[4]

رغم أن قضيتا بنزرت والصحراء تزامنت مع بدا المفاوضات الجزائرية الفرنسية في لوقران إلا ان إنعكاساتها لم تكن في صالح تونس،[5] فنجد أن فشل بورقيبة في توسيع الحدود حرك الشعب التونسي في بنزرت فطالب الفرنسيين بإجلاء المنطقة إخلالا بالاتفاقية التي أمضاها

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية الافريقية ابان الثورة التحريرية، ج2، المرجع السابق، ص ،262.

[2]– الحبيب بورقيبة، كتاب الدولة للأخبار و الارشاد، المرجع السابق، ص، 157–158.

[3]- شارل ديغول ، مذكرات الأمل ... ، المصدر السابق، ص، 114.

[4]- علي أحمد مسعود ، المرجع السابق ، ص، 137.

[5]- عبد الله مقلاتي، تونس و الثورة التحريرية ... ، المرجع السابق ، ص، 310.

الطرفيين فوجهت طائرات الجيش الفرنسي قنبلة [1] في منطقة بنزرت التي كانت حصيلتها 1500 قتيل ومايزيد عن 2000جريحا و 2000 أسيرا.[2]

كما نجد أن موقف المفاوض الجزائري قد تعزز وتخلص من رياح مناورات بورقيبة، وبالتالي فأن الحكومة الفرنسية لم تعد قادرة علي التمسك بالصحراء وبدات ترتكز علي مسألة إستغلال البترول بالشراكة مع الجزائر المستقلة وهكذا يكون بورقيبة قد خسر الفرنسيين والجزائريين في الوقت نفسه [3].

تزامنت أزمة بنزرت في تونس مع صعود قضية الصحراء كسبب لتعثر المفاوضات وتوقفها بين الجزائر وفرنسا فحدد يوم 5 جويلية 1961 كيوم للوقوف ضد التقسيم للتراب الجزائري وفي 4 جويلية من نفس السنة أعلن عبد المجيد شاكر قرار الحزب الدستوري تطهير البلاد من الوجود الأجنبي و انطلاق عمليات التعبئة لتحقيق الجلاء عن بنزرت [4].

كما صرح بورقيبة انه لا يمكن أن يسمح للقوات الفرنسية بالعودة الى الشركات بحرية لابد أن تقبل فرنسا بمبدا الانسحاب الكامل بما في ذلك بنزرت وأن التفاهم مع فرنسا والتعاون معها في حراسة الحدود مستحمل أيضا وأن العالم الحر ينبغي أن يغتنم هذه الفرصة لحل الأزمة الجزائرية[5] .

وقد سجلت الثورة موقفها الجلي من ازمة بنزرت وبينت تضامنها التام حكومة وشعبا مع الشعب و الدولة التونسية في المطالبة بحقها في إسترجاع سيادتها عبر كامل التراب التونسي ، وإجلاء قوات الفرنسية من بنزرت، حيث يقول فرحات عباس في برقية بعثها الى بورقيبة" أما الأعتداء الفضيع المسلط على الشعب التونسي في بنزرت نؤكد لها تضامننا الكامل ونندد مرة أخرى بهذه الجريمة الاستعمارية الجديدة، اننا واثقون من أن الشعب التونسي الشقيق سيخرج منتصرا من هذه المحنة"[6].

---

[1]- طاهر سعيداني ، المرجع السابق، ص ،173.

[2]- بن يوسف بن خدة ، اتفاقية ايفيان، تر لحسن زغدار ، م عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، ديوان المطبوعات الجامعية 2002، ص ، 25.

[3]- عبد الله مقلاتي، تونس و الثورة ... ، المرجع السابق ، ص، 312.

[4]– محمد السعيد عقيب، الثورة الجزائرية وازمة بنزرت (تونس) جويلية 1961، مجلة الواحات البحوث والدراسات، مجلد 7، ع2، علوم إنس إج ، جامعة الوادي ،2014، ص،13.

[5]– المجاهد، ع19، 01 مارس 1958، ص، 2.

[6]– المجاهد، ع101 ،31 جويلية 1961،ج4، ص، 122.

وأصدرت وزارة الاخبار بلاغ جاء فيه "ان العدوان الموجه ضد الشعب التونسي في بنزرت يعد عدوان ضد كل الشعوب التي تكافح من أجل تحرير بلادها تحريرا كاملا من الاستعمار"[1]، وقد تابعت جريدة المجاهد ازمة بنزرت ورصد في عناوينها كرونولوجيا الاحداث وساقت مقالات عدة تضمنت العدد 101 ، الصادر في 31 جويلية 1961 منها الافتتاحية التي جاءت بعنوان من العدوان على بنزرت الى توقف المفاوضات وكذلك مقال اخر بعنوان ازمة بنزرت و المفاوضات الجزائرية.[2]

نتيجة للمواقف والتصريحات المعادية للرئيس الحبيب بورقيبة تجاه الثورة الجزائرية ،قرر كريم بلقاسم بعد عقدها جتماع سري مع بعض من قادة القاعدة الشرقية إغتياله إلا انه عدل عن قراره بعد يوم بسبب تراجع بورقيبة عن مواقفه المعادية للثورة وعودة مساندته للجزائريين في ثورتهم[3].

[1]– المجاهد، عدد 101 ، المصدر السابق، ص، 122.

[2]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص، 12.

[3]– الطاهر سعيداني،المرجع السابق، ص، 173.

الخاتمة

الخاتمة

منذ بزوغ فجر الثورة التحريرية شهدت تطورات سياسية وأحداث كبيرة داخليا وخارجيا وعلي الصعيد المحلي والعالمي ،وعلى الصعيد المحلي والعالمي حيث قطعت شوطا كبيرا خاصة بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة التي ساهمت في تفعيل القضية الجزائرية علي الساحة الأقليمية والدولية وإخراجها من الحدود والحيز الضيق الذ رسمه المستعمر الفرنسي وإدراجها في المحافل الدولية من خلال إسماع صوتها وذلك لكسب تأييد الرأي العام العالمي ،وبعد هذا العرض المتواضع يمكن لنا القول أننا لخصنا جملة من النتائج نذكر منها مايلي:

أولا :أن قرار تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية لم يكن وليد سنة1958 وإنما يرجع إلي سنة1957من خلال مؤتمر القاهدرة الذي أشير فيه إلي هذه القضية الاساسية ،والتي كان لابد من الاسراع في تنفيذها نظرا لجملة الظروف المحيطة بالثورة حيث جاء تأسيس الحكومة المؤقتة للقضاء علي إدعاءات فرنسا بأنه لا يوجد ممثل شرعي ورسمي للشعب الجزائري حتي تتفاوض معه في قضيته

ثانيا: بعد تأسيس الحكومة المؤقتة كانت هناك ردود فعل تختلف حول تأسيسها بين مؤيد ورافض ومتحفظا ،من المؤيدين فإن أغلب الدول العربية كانت قد سارعت للإعتراف بها ،وقد كانت الجارة تونس هي السابقة للاعتراف فقد صرحت في نفس اليوم بإعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية المؤقتة

ثالثا: منذ تأسيسها حرصت الحكومة الجزائرية المؤقتة علي ربك علاقات خارجية مع جيرانها الذين تشترك معهم في الحدود والمستعمر وبالأخص تونس على اعتبار أنها من البلدان الداعمة بالدرجة الأولى للثورة الجزائرية حكومة وشعبا حيث تعتبر هذه العلاقة من المحطات التاريخية المهمة في تاريخ البلدان علي إعتبار أن تونس وقفت إلي جانب الشعب الجزائري بعد استقلالها واعتبرت أن إستقلالها ناقصا مالم يتم تحرير الأراضي الجزائرية ،فسارعت إلي مديد العون من أجل تحقيق ذلك

من خلال إستقبال اللاجئين الجزائريين وتواجد عدد من القوات الجزائرية علي أراضيها إضافة إلي فتح حدودها لنقل المؤونة والمساعدات.

رابعا: ان العلاقات التونسية الجزائرية لم تكن على وتيرة واحدة بل تميزت بالتذبذب حيث عرفت في السنتين 1958-1960م تأزم في العلاقات نتيجة لجملة من العوامل خاصة بعد إبرام تونس إتفاقية مع فرنسا في جوان 1958 لتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من أبار إيجلي مرورا بالأراضي التونسية لتصديره عن طريق ميناء قابس ،هذه النقطة الرئيسية إعتبرت السبب الرئيسي الذي أشعل فتيل سلسلة هاته الأزمات

خامسا : بعد جملة الازمات التي شهدتها العلاقات التونسية الجزائرية شهدت سنتي 1960-1961م إنفراج في العلاقات كان وراءها تعقل الساسة الجزائريين وإعتمادهم سياسة المهادنة اتجاه تونس علي إعتبار أن الثورة قد قطعت شوطا مهما وليس من مصلحتها أن تدخل في صراعات وأزمات لكن هذه الاحداث في الاخير أثرت علي الحكومة التونسية ،جراء المطامح القطرية للرئيس بورقيبة وأهداف الثورة التحريرية نجد دعم جماهيري كبير ضد السياسة المتبعة من طرف بورقيبة ومحاولات فرنسا عزل الجزائر عن الدول الشقيقة وبالأخص تونس.

وهكذا فأن العلاقات الجزائرية التونسية إبان مرحلة الكفاح المسلح في الجزائر إعتبرت نموجا في المنطقة المغاربية والعرابية معا، فرغم ما مرت به من أزمات سياسية إلا أن العلاقات بين الشعبين لم تتأثر وبقيت علي وتيرة واحدة .

الملاحق

الملحق رقم 01:

صورة تذكارية لقادة الثورة في مؤتمر الصومام [1]

صورة تذكارية لقادة الثورة في موتمر الصومام 1956/08/20 وهي تمثل من اليمين إلى اليسار:
الواقفون: الرائد حماي، لخضر بن طوبال، رمضان عبّان، يوسف زيغوت، بلقاسم كريم، عمرو أوعمران، العربي بن مهيدي.
الجالسون: عميروش، الرائد روبيح، عمار بن عودة.

[1] - يحي بوعزيز ،الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق ، ص، 86.

الملحق رقم 02:

صورة للقادة السياسيين و العسكريين [2]

هؤلاء هم القادة السياسيون - العسكريون 1957 . 11 . 01

محمد بوضياف

٣٩ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، سجن ، أثناء الحرب العالمية ، في عملية فاشلة حكم عليه غيابيا سنة ١٩٤٠ ، انتقل الى القاهرة في نهاية ١٩٥٣ عضو في اللجنة الثورية سنة ١٩٥٤ عضو في اللجنة الثورية وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احد مسئولي وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، الى يومنا هذا ، اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية ، عضو في اللجنة الوطني للتنسيق والتنفيذ ، وفد التنسيق والتنفيذ

عمر وعمران :

٣٥ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، الذي عليه الحكم الغيابي وحكم عليه بالاعدام اثر مؤامرة شرطال سنة ١٩٥٥ الغي هذه سنة ١٩٤٩ فاستأنف نشاطه في حزب الشعب الجزائري ، حكم عليه الفرنسيون سنة ١٩٥٧ بالاشغال الشاقة المؤبدة ، حكم عليه بالاعدام غيابيا لادارة الثانية بتهمة التي يمثل المدة ، عضو في اللجنة الثورية الموحدة والعمل ، واحد مفتشي الاولية في الجزائر ، الذي الى من داخلها لولاية الجزائر ، غادرة مدارك فعلا الى تونس ١٩٥٦ ثم تونس لتعزيز وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج بعد اختطاف الطائرة المغربية-عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

محمد الامين دباغين :

٤٠ سنة ، دكتور في الطب انظم اولياءها للمناضلين في حزب الشعب الجزائري ثم ارتقى الى العضوية في اللجنة الادارية فيما القريب سنة ١٩٤٧ هو الذي دبر هاربا سرار حالة الفطة و نقلها السري خلال سنتي ١٩٤٥- ١٩٤٦ ثم تراس كتلة النواب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، الى ديسمبر ١٩٥٤ ثم بعد فضاعا في النشاط السري الرئيس الوطني عين تحرير وفد جبهة التحرير الوطني فكان احد مسيريه وهو المبعوث عنه ايوم ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

مهام لجنة التنسيق والتنفيذ

لجنة التنسيق والتنفيذ هي مجلس حربي حقيقي ، فهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة ، الفرع العسكري والفرع السياسي والفرع الدبلوماسي ، وهي المخصصة للاشراف على جميع مراحل الثورة السياسي والعسكري والدبلوماسي والاجتماعي والاداري ، الخ ٠٠٠٠

وفي ٢٠ اوت ١٩٥٧ عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمره الثاني ، قرر رفع عدد اعضائه من ٢٥ الى ٣٤ كلهم بالاصالة دون اعضاء مجلس التنسيق والتنفيذ وهم ١٤ منهم نتبعا بالاصالة وهم الاخوان : عباس ومساعي وابن طبال ويوسفوف وكريم والاخوين وسعدي وبهري وعميراش .

وضمة شريفون وهم الاخوان الزهوروني الاول في البيوت الاستعمارية : أيت احمد ، وابن بلة وبوضياف ودخيلر .

وهكذا اصبح صفوف الشعب الجزائري داخل يقودون واجهم في الكفاح من صفوفهم المضروف والمضاعفات ، سيدرك قريبا بها تحالفا ان في الداخل والوداي او خارج القطر الجزائري

محمود الشريف :

٣٠ سنة ، تخرج من احدى مدارس الشاط ، وشارك في حرب ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ حيث كان من اسرة جزائر مؤامرة حتى ١٩٤٣ وعين في الجزائر حيث عمل مناضلا في ، حركة الشوطية ، الانضمام الحزب الى انتصار الحريات الديمقراطية ، وعين ، المكتب الادارة الفرنسية الاسلي جبهة التحرير جبهة مقاومة ، ثم عين مكلفا بالاتصال بالمنظمات الجزائرية ، وبعد اندلاع الثورة عين اولي وفد كومندو ثم مسئولا ، ثم عين مكلفا بالاتصال بالمنظمات الجزائرية ، وبعد اندلاع الثورة عين اولي وفد ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفد التنسيق والتنفيذ .

حسن آيت احمد :

٣٢ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، قائد المنطقة العسكرية التحريرية ، منطقة القبائل ، حكم عليه غيابيا في القاهرة سنة ١٩٤٩ عضو في اللجنة الثورية الموحدة والعمل سنة ١٩٥٤ وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في عين السنة ، كان احد مسيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج يوم اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفد التنسيق والتنفيذ

رمضان عبان :

٣٥ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، الذي عليه الغيابي ، وحكم عليه بسنة سجنا اثر مؤامرة ، ١٩٥٠ الملتقى سراحه في الجزائر ، سنة ١٩٥٥ بالاتصال فورا بمحمد بوضياف ، وتولى تنظيم هياكل الاتصالات مع الداخل والخارج ، كان احد مفتشي الثورة في ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ووفد التنسيق والتنفيذ .

بلقاسم كريم :

٣٠ سنة ، بحكم الفرنسوي ، ١٩٤٧ ، يسير خلية الوطني الحزب في الجزائر ، اثر في نفاية ، حكم عليه الحاكم العسكرية بالاعدام بتهمة التي يمثل الدولة الاستعمارية ، كان عضوا في اللجنة الثورية الموحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ ، وعين احد مفتشي نوفمبر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

فرحات عباس :

٥٨ سنة صيدلي ، ايضا بتعاطه في صيدلية العلبة الوطنية سنة تحريره من الكلية ، انشئ جمعية الطلبة المسلمين للشمال الافريقي وتولى رئاستها ، ثم وضع خلال نشاطه ، فضل بجانب جمعية الامير خالد الهلال انشئ الاحباب البيان والحرية ، حزب حقق احد كان احد مسيري وليلة حاليلي في توحيد الشعب الجزائري ، وحين خروجه من السجن في سنة ١٩٤٦ انشئ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والحزب على لسبيره الى فاتح نوفمبر ١٩٥٤ التحق بجبهة التحرير الوطني في فجر حالي ١٩٥٥ بعد سنة من النشاط في الجزائر ، عين لتعزيز وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفد التنسيق والتنفيذ .

احمد بن بلة :

٣٥ سنة ، مناضل في حزب الشعب الوطني ، قائد المنطقة العسكرية التحريرية ، ٥ المنطقة الغربية ، الذي عليه القبض اثر ٥ مؤامرة ، ١٩٥٠ ثم اعتقد من السجن سنة ١٩٥٢ والتحق الى القاهرة ، عضو في اللجنة الثورية الموحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احد مسيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج الى يوم اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفد التنسيق والتنفيذ .

عبد الحفيظ بوصوف :

٣٦ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، وعضو في اللجنة الثورية الموحدة والعمل كان احد مفتشي عماله وعمران وعين قائدا لولايتهما اثر مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ .

محمد خيضر :

٤٥ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، نائب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في البرلمان الفرنسي ، حكمت عليه المحاكم الاستعمارية ، فباشل الى القاهرة في سنة ١٩٤٥ عضو في اللجنة الثورية الموحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احد مسيري وفد جبهة تحرير الوطني في الخارج ، الى يوم اختطاف الطائرة المغربية ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

الاخضر بن طبال :

٣٥ سنة ، جند في السلطات الفرنسية ، وسكنت عليه غيابيا الى ٥ مؤامرة ، ١٩٥٠ فالتحق في الجبال-عضو في اللجنة الثورية الموحدة والعمل ، واحد مفتشي الناحية السادسة في التسلل الفلسطيني ، ثم مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عين قائدا لولاية الشمال زعيد ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفد لجنة التنسيق والتنفيذ .

رابح بيطاط :

٣٥ سنة مناضل في حزب الشعب الجزائري ، جند في السلطات الاستعمارية سنة ١٩٤٤ وسكنت عليه غيابيا بسبب ٥ مؤامرة ، ١٩٥٠ ، عضو في اللجنة الثورية الموحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ انتقل منذ شهر فبراير ١٩٥٥ عضو في المجلس الاعلى للثورة الجزائرية وفد التنسيق والتنفيذ .

[2] - المجاهد، ع11، 1957/11/01، ص، 16.

الملحق رقم 03 :

صورة لأعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية 1957[3]

اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وهم من اليمين الى اليسار الجالسون : الامين دباغين · الشريف محمود · فرحات عباس · عمرعمران
الواقفون : كريم بلقاسم · عبان رمضان · الاخضر بن طبال · عبد الحفيظ بوصوف · · عبد الحميد مهري ·

[3] - المجاهد ، ع11، المصدر السابق ، ص ، 1 .

الملحق رقم 04 :

برقية مؤتمر طنجة [4]

7. 05. 1958

برقيـــــات مؤتمـــــر طانجـــــة

البرقيات التي وجهها المؤتمر الى جلالة الملك محمد الخامس والى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة والى ملك ليبيا والى الاخ بن بلة ورفاقه وملوك ورؤساء الدول العربية والى منظمة الامم المتحدة ·

سيدى « محمد الخـامس » عاهـل المملكـة المغربية الشريفية

يتقـدم مؤتمر وحـدة المغرب العربى الى جلالتكم بعبارات الاجلال والاحترام ويسعده ان ينهى الى علم جلالتكم انه تلبية لرغبة سامية طالما اعلنتهـا جلالتكم كمـا اعلنهـا فخامـة الرئيس « الحبيب بورقيبة » وتعبيرا عن ارادة اجماعية لشعـوب المغرب العربى فى توحيـد مصيرها قد وضع الاسس الاولى لاتحاد فيديرالى وهو يعبر عن امله فى ان تدخل فى حيز التطبيق وتوصيته فيما يرجـع لحرب استقـلال الجزائر وتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية وتحقيـق الاتحاد الفيديرالى لضمان تحرير المغرب العربى الكامل ورفاهيته ·

ان المؤتمر الشاعر بان الجزائـر المستقلـة المتمتعة بسيادتها عنصر لا بد منه لهذا الاتحاد الفيديرالى قرر ان يقـدم لها كامـل مسانـدة شعوبها وتاييد حكوماتها ·

برقية الى فخامة السيد « الحبيب بورقيبة » رئيس الجمهورية التونسية

يتقـدم مؤتمر وحـدة المغـرب العربى الى فخامتكم بعبارات الاجلال والاحترام ويسعده ان ينهى الى علم فخامتكم انه تلبية لوحدة شملة طالما اعلنتها فخامتكم كما اعلنها جلالة «محمد الخامس» وتعبيرا عن ارادة اجماعيـة لشعـوب المغـرب العربى فى توحيد مصيرها ، قد وضع المؤتمر الاسس الاولى لاتحاد فيديرالى ، وهو يعرب عن امله فى ان تدخل فى حيز التطبيق وتوصياتـه فيها يرجع لحرب استقلال الجزائر وتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية وتحقيق الاتحاد الفيديرالى لضمان تحرير المغرب العربى الكامل ورفاهيته

كما يعلن ان المؤتمر الشاعـر بان الجزائـر المستقلة المتمتعة بسيادتها عنصر لا بد منه لهذا الاتحاد الفيديرالى، قرر ان يقدم لها كامل مساندة شعوبها وتاييد حكوماتها

برقية الى جلالة الملك « ادريس السنوسى » عاهل المملكة الليبية المتحدة

ان مؤتمر وحدة المغرب العربى يقدم لجلالتكم عبارات الاجلال والاحترام ويسعده ان يرفع لجلالتكم ان مؤتمر الوحدة وضع الاسس الاولى لاتحاد فيديرالى مغربى ويعرب عن امله فى ان يشارك ممثلو شعب المملكة الليبية المتحدة فى وقت قريب فى بناى مغربنا الموحد فان المؤتمر الشاعر بان الجزائر المستقلة المتمتعة بسيادتها عنصر لازم للاتحاد الفيديرالى قد قرر ان يقدم للجزائر كامل مساندة شعوبها وتاييد حكوماتها ·

الى السيد « احمد بن بلة » ورفاقه

ان مؤتمر وحـدة المغرب العربى يرسل لكم ولرفقائكم تحياته الاخويـة ويسره ان يعلمكم بان المؤتمر المعبر عن الارادة العامة لشعـوب المغرب العربى فى توحيد مصيرها قد قرر وضع الاسس الاولى لاتحـاد فيديرالى مغربى ، وان المؤتمر الشاعر بان الجزائر المستقلة المتمتعة بسيادتها تشكل عنصرا لازما لهـذه الوحـدة الفيديرالية قد قرر ان يقدم لها كامل مساندة شعوبها وتاييد حكوماتها وان المؤتمر ليعـرب عن امله الحار فى قرب خلاصكم ورفقـائكم وخلاص جميع الوطنيين الجزائريين ·

برقيات اخرى

الى رئيس الجمهوريـة العربيـة المتحدة جمـال عبد الناصر ورئيس الاتحاد الفيديرالي العربي جلالة الملك فيصل وفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وجلالة الملك سعود وجلالـة الملك احمد ملك اليمـن والى رئيس جمهورية السودان

ان مؤتمر وحدة المغرب العربي يقدم لكم عبارات الاجلال والاحترام ويسعده ان يرفع لكم ان مؤتمرنا قد قرر وضع الاسس الاولى لاتحاد فيديرالي مغربي وان المؤتمر لواثق بان هذه الوحدة ستمتن التعاون والتضامن بين جميع الشعوب العربية

وان المؤتمر الشاعر بـان الجـزائر المستقلـة المتمتعة بسيادتها عنصـر لازم للاتحاد الفيديـرالي المغربي قرر ان يقدم للجزائر كامل مساندة شعوبنا وحكوماتنا

[4] - المجاهد ، ع23 ، المصدر السابق ، ص ، 12.

الملحق رقم 05 :

خريطة توضح أنبوب ايجلي من آبار ايجلي الى ميناء السخيرة[5]

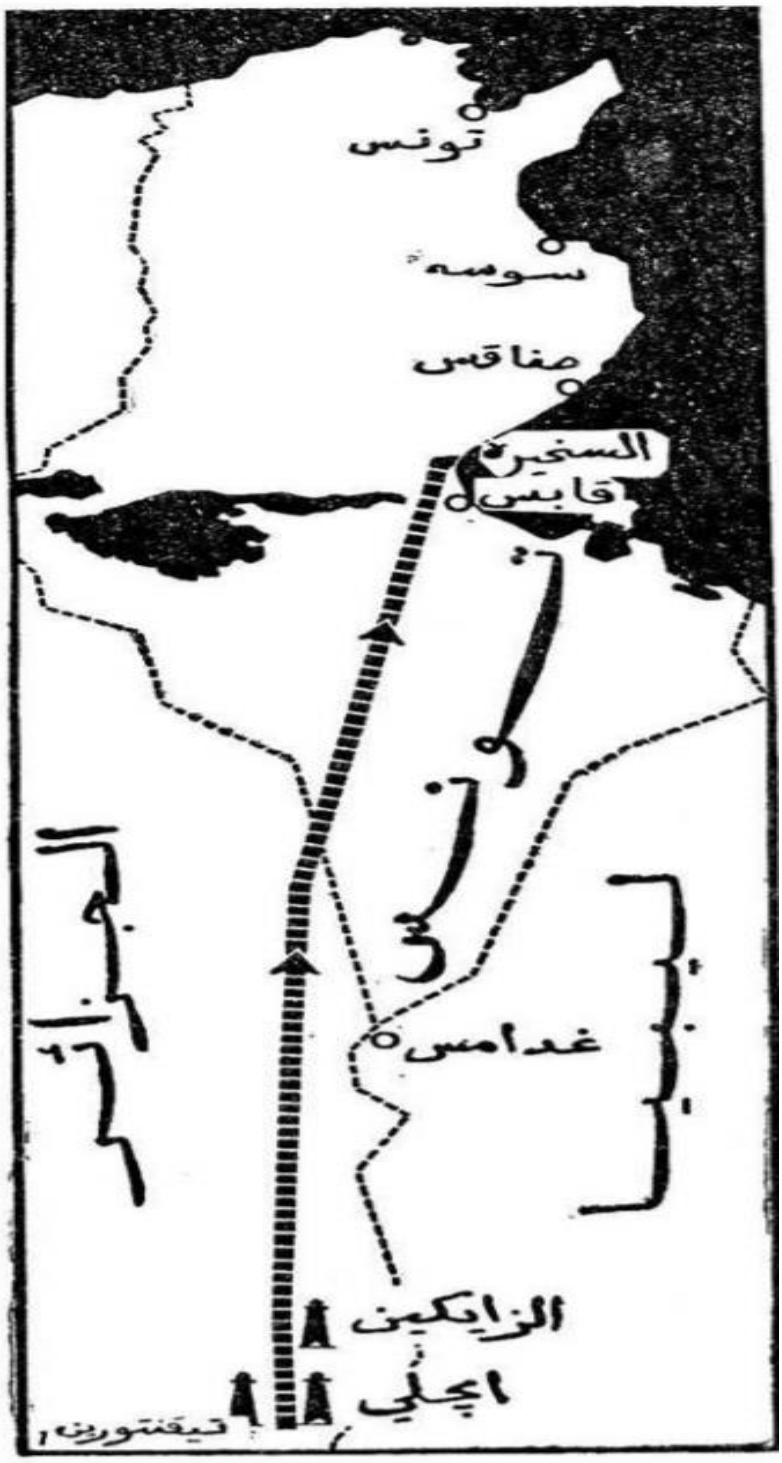

[5] - المجاهد ، ع 27 ، 1958/08/22، ص ، 5.

الملحق رقم 06 :

عملية انزال الأسلاك الشائكة بميناء الجزائر للشروع في عملية الانجاز[6]

عملية إنزال الأسلاك الشائكة بميناء الجزائر للشروع في عملية الإنجاز

[6] - جمال قندال ، المرجع السابق، ص، 218.

الملحق رقم 07:

عنوانه جداول احصائيات و تقارير تعكس درجة تأثير العسكري لخط موريس[7]

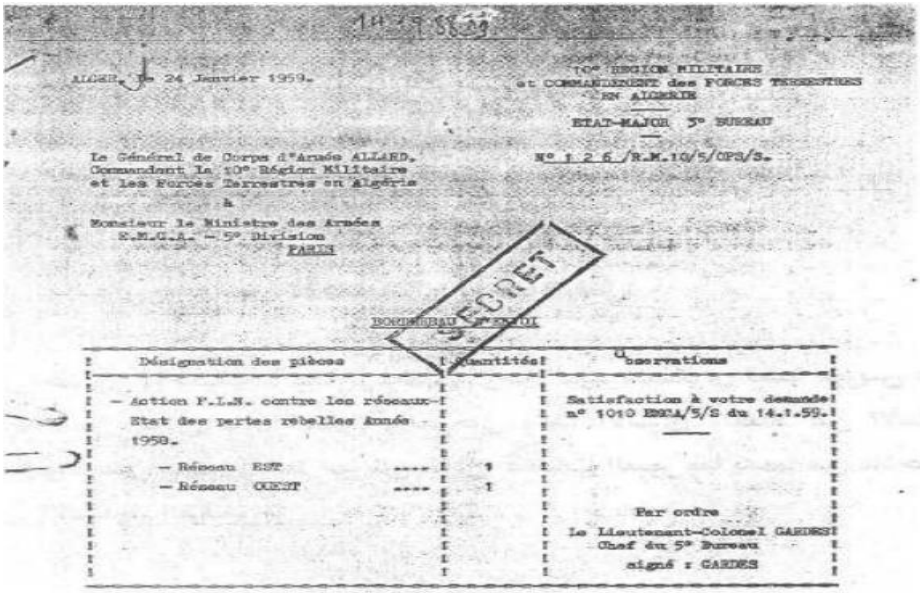

ALGER, le 24 Janvier 1959.

10e REGION MILITAIRE
et COMMANDEMENT des FORCES TERRESTRES
EN ALGERIE

ETAT-MAJOR 5e BUREAU

N° 1 2 6 /R.M.10/5/OPS/3.

Le Général de Corps d'Armée ALLARD,
Commandant la 10e Région Militaire
et les Forces Terrestres en Algérie

à

Monsieur le Ministre des Armées
E.M.G.A. - 5e Division
PARIS

SECRET

Désignation des pièces	Quantités	Observations
- Action F.L.N. contre les réseaux- Etat des pertes rebelles Année 1958. - Réseau EST ---- 1 - Réseau OUEST ---- 1		Satisfaction à votre demande n° 1010 EMA/5/S du 14.1.59. Par ordre Le Lieutenant-Colonel GARDES Chef du 5e Bureau signé : GARDES

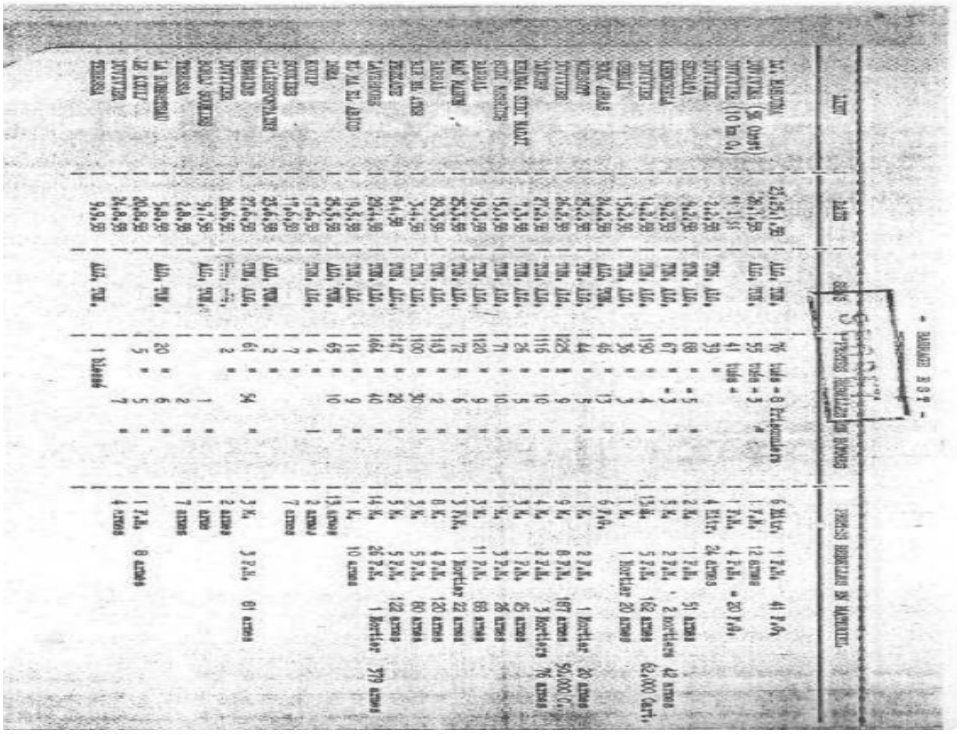

[7] - جمال قندال، المرجع السابق ، ص – ص ، 102- 105

الملحق رقم 08:

مراقبة السلطات الفرنسية لخط موريس [8]

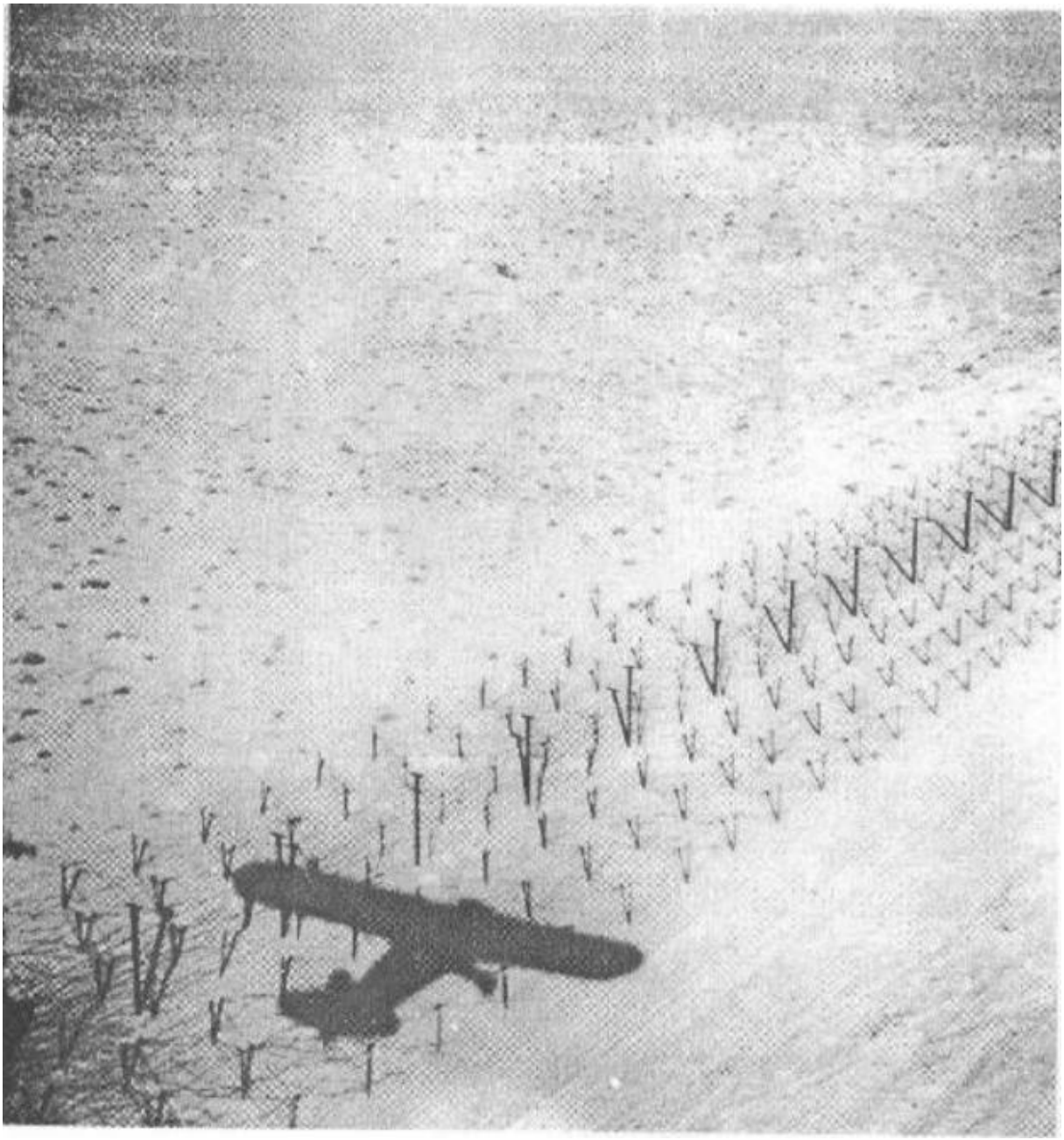

[8] - جمال قندال ، المرجع السابق ، ص، 216.

الملحق رقم 09 :

صورة لأعضاء الحكومة المؤقتة [9]

[9] - المجاهد ، ع30، المصدر السابق ، ص ، 1.

الملحق رقم 10 :

أول تصريح للحكومة المؤقتة عن منهاجها السياسي [10]

حكومة الجمهورية الجزائرية تذيع على العالم
اول تصريح عن منهاجها السياسي

10. 10. 1958

الملحق رقم 11 :

صورة للقائد ضوايفية محمد الشريف و هو يحمل جريدة المجاهد العدد المنشور فيه صورة لأعضاء تأسيس الحكومة المؤقتة [11]

[11] - المجاهد ضوايفية محمد الشريف

الملحق رقم 12 :

تشكيلات الحكومة المؤقتة الأولى

الثورة من الشعب وللشعب

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري

الجمعة
١٩ سبتمبر
١٩٥٨
٢٠ فرنكا
طبعة خاصة

ميلاد اول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية

يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الاقطار العربية

ست حكومات تعترف منذ الساعات الاولى (الجمهورية التونسية، الجمهورية العربية المتحدة، باكستان، ليبيا، العراق، اليمن)

بسم الله الرحمن الرحيم

جبهة التحرير الوطني
الجزائري

جيش التحرير الوطني
الجزائري

باسم الشعب الجزائري -
نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية الى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة ٢٨ اوت ١٩٥٧) فان لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلها كما يلي :

رئيس الحكومة :	فرحات عباس
نائب رئيس ووزير القوات المسلحة :	كريم بلقاسم
نائب رئيس :	محمد بن بلة
وزراء دولة :	حسين آيت احمد ـ رابح بطاط محمد بوضياف ـ خمد خيضر
وزير الشؤون الخارجية :	محمد الامين دباغين
وزير السلاح والتموين :	محمود الشريف
وزير الداخلية :	الاخضر بن طبال
وزير الاتصالات العامة والمخابرات :	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون المغرب العربي :	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية :	احمد فرنسيس
وزير الاخبار :	محمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية :	ابن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية :	احمد توفيق المدني
كتاب الدولة :	الامين خان ـ عمر الصديق مصطفى اصطنبول

ان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة امام المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة ٤ ربيع الاول ١٣٧٨ هـ. الموافق ليوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م. على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر .

١٩ سبتمبر ١٩٥٨ م.

تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى [12]

[12] - المجاهد ، عدد 30 ، المصدر السابق ، ص، 1.

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية 1961 [13]

التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

18 جانفي 1960 - 25 أوت 1961

رئيس المجلس ..... فرحات عباس

نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية..... بلقاسم كريم

نائب رئيس المجلس..... أحمد بن بلة

وزير دولة ..... حسين آيت أحمد

وزير دولة ..... رابح بيطاط

وزير دولة ..... محمد بوضياف

وزير دولة ..... محمد خيضر

وزير دولة..... السعيد محمدي

وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية..... عبد الحميد مهري

وزير التسليح والاتصالات العامة..... عبد الحفيظ بوالصوف

وزير المالية والشؤون الإقتصادية..... أحمد فرانسيس

وزير الأخبار..... امحمد يزيد

وزير الداخلية..... الأخضر بن طوبال

[13] - ووزارة المجاهدين ، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقة ، المرجع السابق ، ص،12.

تشكيلة الحكومة المؤقة الثالثة 1961 إلى الإستقلال [14]

التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري
27 أوت 1961 - إ لى الإستقلال

رئيس المجلس الوزاري ووزير المالية

والشؤون الإقتصادية..... بن يوسف بن خدة

نائب للرئيس ووزير الداخلية..... بلقاسم كريم

نائب لرئيس المجلس..... أحمد بن بلة

نائب لرئيس المجلس..... محمد بوضياف

وزير دولة..... حسين آيت أحمد

وزير دولة..... رابح بيطاط

وزير دولة ..... محمد خيضر

وزير دولة..... الأخضر بن طوبال

وزير دولة..... السعيد محسي

وزير الشؤون الخارجية..... سعد دحلب

وزير التسليح والاتصالات العامة..... عبد الحفيظ بوالصوف

وزير الأخبار..... امحمد يزيد

[14] - الذكرى الخمسون لتأسيس ....المرجع السابق ، ص،17

الملحق رقم 13 :

صورة للمجاهدين بجبل الحازه على الحدود الشرقية [15]

[15] - مقابلة مع المجاهد ضوايفية محمد الشريف

الملحق رقم 14:

صورة للرئيس بورقبية في خطابه في هيئة الأمم المتحددة 1961 [16]

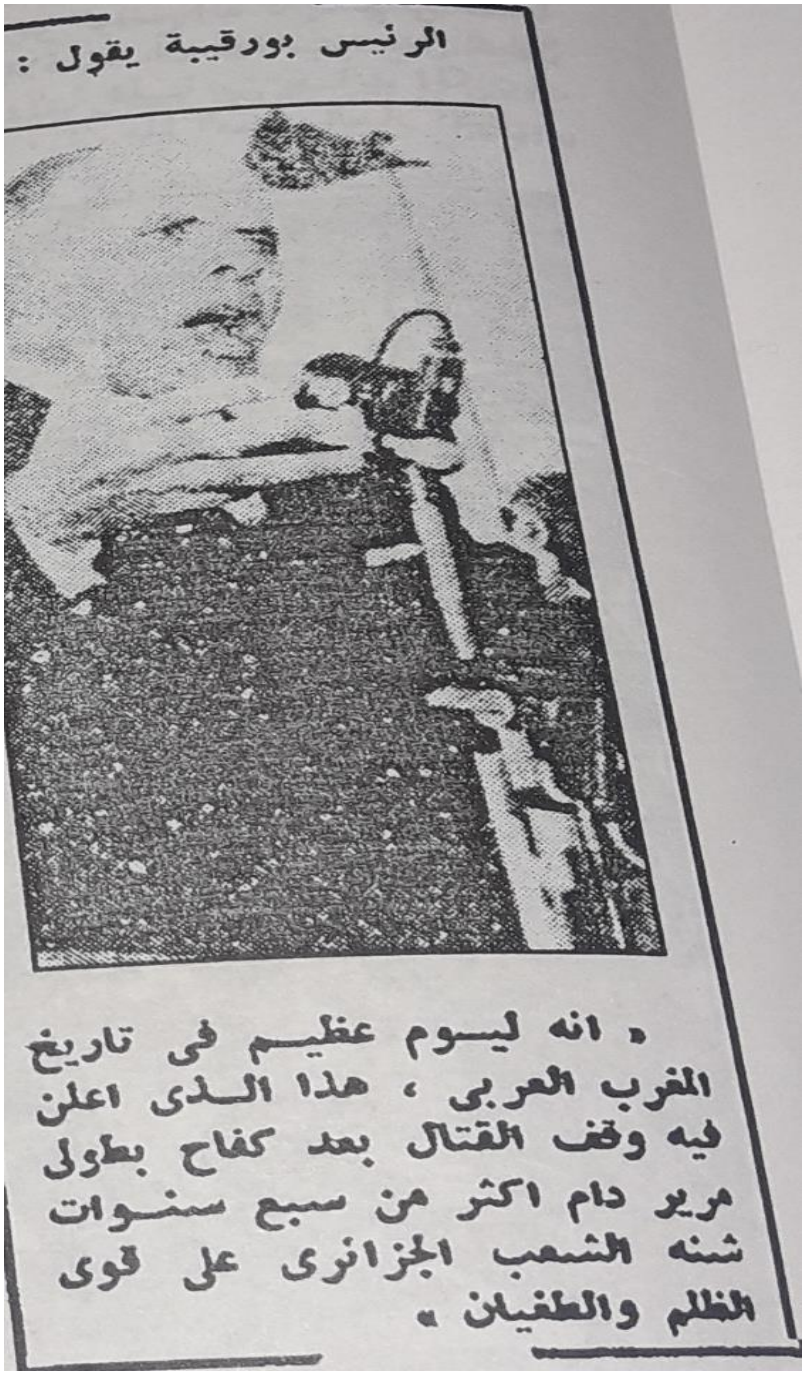

[16] - المجاهد ،ع118، 20مارس 1962 ، ج4،ص،330 .

الملحق رقم : 15

القاعدة العسكرية لجيش التحرير الوطني بتونس [17]

[17] - سعيدة وهيبة ، المرجع السابق ،ص،99 .

الملحق رقم :16

صورة لنقل السلاح من الحدود التونسية إلى القبائل . [18]

[18] - الطاهر السعيداني، المصدر السابق ، ص، 99

ملحق رقم 17:

صورة للاجئين المهاجرين في تونس . [19]

[19] - المجاهد ،ع42، المصدر السابق ،ص، 4 .

ملحق رقم 18:

توزيع الإعانات على اللاجئين الجزائريين في الحدود الشرقية في تونس . [20]

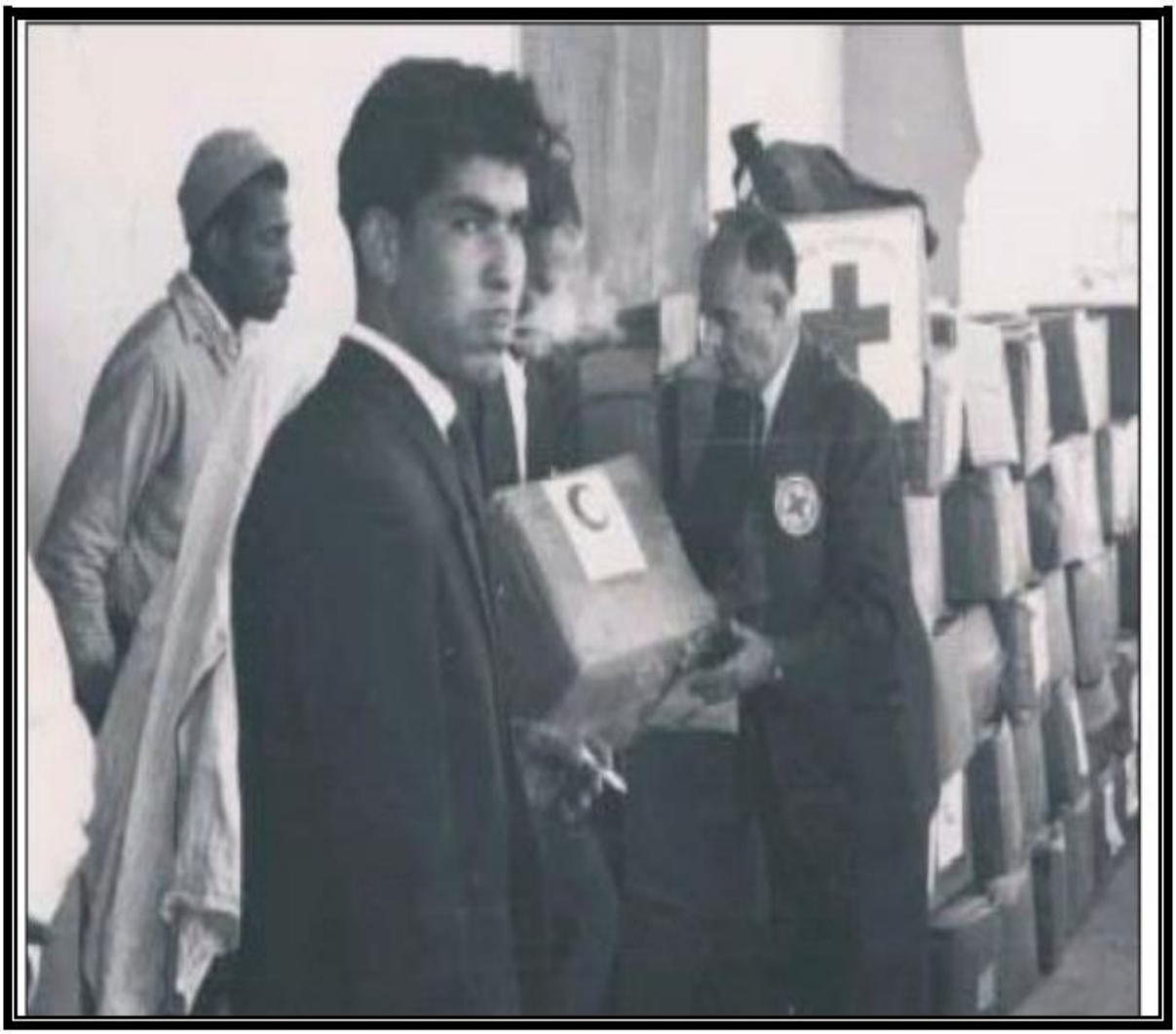

[20] - لمياء بوقريوة ، المرجع السابق ،ص، 276 .

المصادر

و المراجع

المصادر باللغة العربية

1- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر 1982.

2- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، ت: الحاج مسعودي ، دار القصبة، الجزائر.

3- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

4- شال ديغول، مذكرات الأمل، ج3، التجديد، 1958-1962، ت سموحي فوق العادة، ط01، منشورات العويدات، بيروت، 1971.

5- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة ، الجزائر 2013.

6- علي كافي، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر.

7- محمد بجاوي، الثورة و القانون 1960-1961، ط01، م بيير كوت، ت علي الخش، دار الرائد للكتاب، ط01، 1961.

8- محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ت نجيب عياد، سلسلة صاد، 1994.

9- محمد زروال، اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

10- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات و خطب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

11- الهادي ابراهيم المشريقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الأمة.

12- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، ت لحسن زغدان، م عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية 2002.

المصادر باللغة الأجنبية:

01- Aissa kechida , architees de la révolution tenaoigne sicide dites vous chihabe ditions.

02- Jean kous, habib boukguiba, editions martinsart, paris, 1984

03- Mohammed harbi, les archives de la revlution algerienne, paris, edjeune afrique.

المراجع باللغة العربية

01- أحمد بشيري الثورة الجزائرية و الجامعة العربي، ك01، دار شالة للنشر و التوزيع، الجزائر 2009.

02- الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، دار القصبة للنشر، 2009.

03- إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر 1999.

04- براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائر بين 1947-1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصفحة التونسية (الزهرة الأسبوع الصباح نموذجا)، ط01، دار كوكب العلوم، الجزائر 2015.

05- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ك03، دار الفقائس، بيروت، 1990.

06- بوبكر حفظ الله، نشأة و تطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم و المعرفة ، 2013.

07- بوعلام بن حمودة، ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة و النشر، 2012.

08- بوعلام نجادى الجلادون 1830-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين

09- جمال فندال، خط موريس و شال و تأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، وزارة الثقافة، الجزائر 2008.

10- الحبيب بورقيبة، حياته و جهاده، دولة للاخبار و الارشاد، تونس.

11- حبيب حسن اللولب، التونسيون و الثورة الجزائرية، ج 01، ط 01، دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر 2009.

12- حفيظ طبابي، البناء الوطني و تحديات الاستقلال، الدار التونسية للكتاب، 2011.

13- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر.

14- خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون في البلاد التونسية، دار كردادة، الجزائر، 2013.

15- الدبلوماسية الجزائرية من 1830الى 1962، ط02، دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية، الجزائر .

16- رابح لونيس، الجزائر دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة .

17- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر عن الدراسات و البحوث الأساسية و الاجتماعية، 1996.

18- رضا مالك، الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ت فارس غصوب، دار الفرابي.

19- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم و الخلاص، منشورات يونة للبحوث، الجزائر، 2012.

20- زدرا فوبيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ت فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر 2011.

21- زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر2009.

22- زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر و التوزيع.

23- سيلفي تينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب، الجزائر 2013.

24- شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر.

25- شارل رويبر آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ت عيسى عصفور، ط01، منشورات عويدات، بيروت، 1976.
26- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2008.
27- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814ق.م ، 1962م، دار العلوم للنضر و التوزيع، عنابة 2013.
28- عامر زوليخة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، الجزائر 1993.
29- عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، ط02، مشارب ثقافية و ايديولوجية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
30- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات و مواثيق، دار هومة 2009.
31- عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية و الاعتراف بها، ت العربي بونيون، موفم للنشر و التوزيع.
32- عبد المجيد عمراني، جون بول سارتر و الثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، الجزائر.
33- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، دار هومة، الجزائر 2010.
34- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة الجزائر 2010.
35- عبد العزيز و علي، أحداث و وقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، ت عبد الحفيظ أمقران الحسني، دار الجزائر للكتب.
36- عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني.

37- علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة الجزائر 2010.
38- علي زغدون، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، مؤسسة الثورة للنشر و التوزيع2004.
39- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الاسلامي1997.
40- عمار بن سلطان و آخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحوث الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر2007.
41- عمار عمروة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة 2006.
42- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج01، دار البحث، الجزائر 1991.
43- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر2012.
44- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية، سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة، الجزائر.
45- ابوقاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، دار البصائر، الجزائر2007.
46- مبرك بلحسن، المراسلات بين الداخل و الخارج الجزائر - القاهرة 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، ت الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر 2004.
47- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي فكرا و واقعا، واقع فكرة الوحدة 1954-1975، القافلة للنشر و التوزيع، الجزائر 2013.
48- محمد بلقاسم و آخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث.

49- محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة، الجزائر.
50- محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر و الثورة الجزائرية، دار عاصمة الثقافة العربية.
51- محمد العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني و البحث في الحركة الوطنية 2007.
52- محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار علي بن زيد للطباعة و النشر، الجزائر.
53- محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1984.
54- مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر 2012.
55- مصطفى خياطي، المحتشدات أثناء حرب الجزائر، حسب ارشيف الصليب الأحمر الدولي، ت مسعود جناس، ت محمد المعراجي و عمر المعراجي، دار هومة.
56- محمد طلاس ، الثورة الجزائرية، ت بسام العسلي، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق1984.
57- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق الى الحرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة ، الجزائر 2007 .
58- معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة.
59- عبد الله مقلاتي و آخرون، تونس و الثورة التحريرية الجزائرية، ج02، وزارة الثقافة، الجزائر.
60- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، ج02، دار بوسعادة.

61- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية الافريقية، ج02، ط01، منشورات السبيل، الجزائر2012.

62- منشورات مركز المجاهدين، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر.

63- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج02، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 1996.

64- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط02، دار الأمة الجزائر 2010.

65- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية الجزائرية و مشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة1994.

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Amar Boudjellal , les barrages de la mort 1957- 1959 , le front oublie dépôt légal 2006 .

2- Jeun louis, Gérard dictionnaire historique et biograpblique de la guerre, d'Algérie éditions jean.

3- Hamid bousselhan, la guene algerie (1954-1962) tortures par la PE neditionsanep, 2000.

4- Larbi men akeb, guenne, dalgerie le point des 20 aout 1954-1962 editionsel , anel 2013.

الشهادات الحية

1- مقابلة مع المجاهد ضوايفية محمد الشريف .

المجلات

01- أمال معوشي، أحمد توفيق المدني، لمحة عن الإسهامات الثقافية و دوره الدبلوماسي في الثورة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، مجلد03-ع، 01 مارس 2019.

02- بكر الصديق حميدي، النشاط الثوري في الشرق الجزائري من خلال الصحافة و الكتابات التونسية 1956-1962، المجلة التاريخية الجزائرية جامعة محمد بوضياف خيضر، العدد03، جوان 2017.

03- حبيب حسن اللولب، الدبلوماسية الجزائرية التونسية 1955-1962 التحديات و الرهانات، ع10، جانفي 2017.

04- ذكريات ومآثر الذكرى 39 لمجزرة سيدي يوسف، مجلة أول نوفمبر المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع151-152، الجزائر.

05- سعاد بلجويحة، جهود الحكومة المؤقتة الجزائرية لتدويل القضية لجزائرية في الهيئة الأممية خلال دورتين 13 و 14 لجمعية عامة سبتمبر 1958م، ديسمبر 1959، مجلة المعارف للبحوث و دراسات التاريخية، ع7.

06-سعد طاعة، لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع09، سبتمبر 2014.

07- شريف بوعلام من وثيقة الصومام 20 أوت 1956 مجلة أول نوفمبر الذكرى الثانية و الخمسون لثورة أول نوفمبر 1954 ع 169 نوفمبر 2006 .

08-طاهر الجبلي فضيحة الإنسانية في تاريخ فرنسا الأسود بمأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود التونسية مجلة كان التاريخية، ع34 ، دار ناشري ديسمبر 2016 .

09- عامر زخيلة الثورة الجزائرية و المغرب العربي مجلة المصادر ع1 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1999م .
10-عبد الحفيظ مقران، الجانب الإعدادي و التنظيمي لمؤتمر واد الصومام ، مجلة أول نوفمبر.
11- عبد القادر صحراوي، مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة الرئيسيين ، بن سوف بن خدة و علي كافي ، عدد06، جامعة بلعباس.
12- عبد الرزاق عطلاوي، التواصل الثقافي بين الجزائر و تونس في أدبيات الرحلة العلمية الجزائرية 1913-1954، مجلة آفاق فكرية، مجلد03، ع07، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس 2017.
13- عبدو السعيدي، مؤتمر طنجة، المصادر مجلة فصلية تعتني بشؤون الحركة الوطنية لثورة أول نوفمبر 1954، ع01، 1999.
14- عمر بوضربة، العلاقات العربية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 المجلة التاريخية الجزائرية، ع03، جامعة بوضياف، جوان 2017.
15- عمر سعد الله ، الحكومة الجزائرية المؤقتة و القانون الدولي الإنساني ، مجلة المصادر ، لمركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ع14، الجزائر 2006.
16- كريم مقنوش، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمة في تونس 1958-1962، مجلة القضايا التاريخية ، ع04، 2016.
17- مجلة أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، ع06، جوان 1954.
18- مجلة إفريقيا قارتنا، ع06، 2013.
19- مجلة الذاكرة، التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة ملف خاص وثائق المتحف الوطني للمجاهد، ع03، 1998.

20- محمد السعيد عقيب، الثورة الجزائرية و أزمة بنزرت(تونس) جيلية 1961 مجلة الواحات للبحوث و الدراسات مجلد7، ع02، علوم إنسانية و اجتماعية جامعة الوادي 2014.

21- محمد شريف عباس، مجلة المصادر، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ع14، 2006.

22- عبد الله مقلاتي، استراتيجية الثورة الجزائرية في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958-1960، مجلة الحوار الفكري، مجلد 14، ع17، جامعة المسيلة 2019.

23- موسى غفيري، الدعم الشعبي للثورة و اللاجئين الجزائريين بالمناطق الحدودية بالشمال الغربي التونسي 1957-1962، المجلة التونسية للتاريخ العسكري، ع09، ديسمبر 2019.

24- لعوج نصر الدين، قرار 19 سبتمبر 1958 في مساره و مصير الثورة الجزائرية، المجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية و التاريخية، عدد09، 01 جوان 2018.

25- يحي بوعزيز، الأصالة ، مجلة ثقافية شهرية، ع 73-74، السنة الثامنة سبتمبر- أكتوبر 1979.

الـجـرائـد

1- المجاهد، ع 1، 19 سبتمبر 1957

2- المجاهد، ع 12، 15 نوفمبر 1957

3- المجاهد، ع 13، 1 ديسمبر 1957

4- المجاهد، ع 14، 17 ديسمبر 1957

5- المجاهد، ع 17، 01 فيفري 1957

6- المجاهد، ع 18، 15 فيفري 1957

7- المجاهد، ع 19، 1 مارس 1957

8- المجاهد، ع 20، 15 مارس 1958

9- المجاهد، ع 25، 14 جوان 1958

10- المجاهد، ع 26، 06 جويلية 1958

11- المجاهد، ع 27، 22 جويلية 1958

12- المجاهد، ع 28، 28 أوت 1958

13- المجاهد، ع 29، 18 سبتمبر 1959

14- المجاهد، ع 30، 10 أكتوبر 1958

15- المجاهد، ع 31، 01 نوفمبر 1958

16- المجاهد، ع 33، 07 ديسمبر 1958

17- المجاهد، ع 34، 24 ديسمبر 1959

18- المجاهد، ع 36، 06 فيفري 1959

19- المجاهد، ع 38، 18 مارس 1959

20- المجاهد، ع 42، 18 ماي 1959

21- المجاهد، ع 43، 01 جوان 1959

22- المجاهد، ع 69 ، 08 ماي 1961

23- المجاهد، ع 71، 27 جوان 1960

24- المجاهد، ع 75، 22 أوت 1960

25- المجاهد، ع 82، 14 نوفمبر 1960

26- المجاهد، ع 94، 25 أفريل 1961

27- المجاهد، ع 95، 08 ماي 1961

28- المجاهد، ع 100، 18 جويلية 1961

29- المجاهد، ع 101، 31 جويلية 1961

30- المقاومة، ع 03، ديسمبر 1956

31- المقاومة، ع 16، 07 أفريل 1958

32- الصباح 1482، 29 جانفي 1958

الرسائل الجامعية

01- أحمد بن فليس، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سبتمبر 1958.

02- حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر 2005-2006.

03- خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة لجزائر 2001-2002.

04- رضا ميموتي، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس و الجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم إس إج ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011-2012.

05- سعيدي جلاوي، النظام البورقيبي و قضايا المغرب العربي 1956-1987 أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02 ، أبو قاسم سعد الله، 2015-2016.

06- شيوب محمد، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت الى 16 ديسمبر 1959، ظروفه و أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران 2009-2010.

07- صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس و دورهم في الثورة 1936-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الأدب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-2009.

08- عبد القادر كرليل، تدويل القضية الجزائرية و انعكاساته على المفاوضات الجزائرية الفرنسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم إنس إج جامعة الجزائر 2009-2010.

09- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008.

10- لمياء بوقريوة، العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية 2005-2006.

11- مجاود حسين، الثقافة السياسي لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فرحات عباس و بن يوسف بن خدة، نموجا أطروحة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم إنس إج 2016-2017.

12- محمد شطيبي ، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962 شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية إنس إج ، جامعة منتوري قسنطينة 2008-2009 .

13- ميلودي سهام ،علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958- مارس 1962) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر تخصص الثورة الجزائرية 1954-1962 ، جامعة وهران 2010-2011.

14- ميلودي سهام ، اتفاقية إيفيان أسبابها و مضمونها و ردود الأفعال ، دراسة تحليلية ، مذكرة لنيل الدكتوراه تخصص تاريخ حديث و معاصر ، جامعة أبي بكر بالقايد ، تلمسان 2015-2016 .

الموسوعات

1- محمد عبد الغاني جاسر، موسوعة مشاهير وعظماء وشخصيات من التاريخ، ط01، دار البرهان، القاهرة 2005.

الملتقيات

1- عبد الرزاق عطلاوي، إسهامات البعثات العلمية في النهضة العلمية و الفكرية الجزائرية بين 1900 إلى 1954، البعثات الجزائرية إلى جامعة الزيتونة أنموذجا أعمال المؤتمر الدولي التاسع 18-19 أوت، الجزائر 2015.

2- فيصل الوافي، النظام القضائي و الإداري إبان الثورة التحريرية، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية و سياسية، وزارة التعليم والبحث العلمي جامعة 08 ماي 1954 قالمة.

المواقع الإلكترونية

1- علي صلابي، وسائل فرنسا في مصادرة حرية الشعوب و استقلالها، ثورة الشعب الجزائري، نموذجا، موقع https://www.hadathpost.com

2- https://www.aljazeera.net

ملخص بالعربية

بعد مضي عامين من اندلاع الثورة التحريرية عقدت عدة مؤتمرات على مراحل ساهمت في تطور الثورة داخليا وخارجيا منها مؤتمر الصومام 20 أت 1956 ثم مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957 بعدها مؤتمر طنجة أفريل 1958 يليه مؤتمر المهدية 17-20 جوان 1958 إلا أن هذين الأخرين لم يحققا النتائج المرجوة لخلفات بين الأطراف .

في 19 سبتمبر1958 ظهور الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث ركزت على نسج علاقات دولية اقليمية خاصة مع تونس، بالرغم من تذبذب وتيرة هذه العلاقة إلا أنه جمعتهم روابط مشتركة على الصعيد العسكري والثقلفي والصحي والعالمي وأيضا مشروع الوحدة التونسية 1961.

Abstract

Two years after the outbreak of the liberation revolution, several conferences were held in stages that contributed to the development of the revolution internally and externally, including the Soumam conference 20 at 1956, then the Cairo conference August 20 1957, then the Tangiers conference in April 1958, followed by the Mahdia conference on June 17-20, 1958, but these two .others did not achieve results. Desired to hangover between parties

On September 19, 1958, the Algerian Provisional Government appeared, focusing on weaving regional international relations, especially with Tunisia, despite the fluctuation in the pace of this relationship, but it brought them together common ties on the military, cultural, health and global levels, as well as the Tunisian unity project 1961